٧٦/١٨ /بسم الله الرحمن الرحيم

رب أعن

أخبرنا الزين أبو محمد عبد الرحمن بن العماد أبى بكر بن زُرَيْق الحنبلى فى كتابه إلىَّ غير مرة، أخبرنا أبو العباس أحمد بن أبى بكر بن أحمد بن عبد الحميد المقدسى، سماعًا فى يوم السبت ٢٤ صفر سنة ٧٩٧، (ح) وكتب إلى الأشياخ الثلاثة: أبو إسحاق الحرملى، وأبو محمد البقرى، وأبو العباس الرَّسلانى، قالوا: أخبرنا الحافظ أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبى إذنًا مطلقًا، قالا: أخبرنا الشيخ الإمام العالم العلامة البارع الأوحد القدوة الحافظ أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية. قال الذهبى: بقراءتى عليه فى جمادى الآخرة سنة ٧٢١. قال:

٧٧/١٨ الحمد لله، نحمده ونستعينه، ونستهديه ونستغفره، ونعوذ/بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادى له.

ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، ونشهد أن محمدًا عبده ورسوله، أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون. وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم تسليما.

الحديث الأول

أخبرنا الإمام زين الدين أبو العباس أحمد بن عبد الدائم بن نعمة بن أحمد المقدسى، قراءة عليه وأنا أسمع سنة ٦٦٧، أخبرنا أبو الفرج عبد المنعم بن عبد الوهاب بن سعد بن كُلَيْب، قراءة عليه، أخبرنا أبو القاسم على بن أحمد بن محمد بن بَيَان الرَّزَّاز، قراءة عليه، أخبرنا أبو الحسن محمد بن محمد بن محمد بن إبراهيم بن مخلد البَزَّاز، أخبرنا أبو على إسماعيل بن محمد بن إسماعيل الصَّفَّار، حدثنا الحسن بن عرفة بن يزيد العبدى[1]، حدثنى أبو بكر بن عياش، عن أبى إسحاق السبيعى، عن البراء بن عازب، قال:

٧٨/١٨ خرج رسول الله ﷺ وأصحابه، فأحرمنا بالحج./قال: فلما قدمنا مكة قال: «اجعلوا

---

(١) هو: أبو على الحسن بن عرفة بن يزيد العبدى البغدادى المؤدب، إمام محدث ثقة، وكان ـ رحمه الله ـ صاحب سنة واتباع، وكان يقول: كتب عنى خمسة قرون، ولد سنة ١٥٠هـ، ومات سنة ٢٥٧هـ. [سير أعلام النبلاء ١١/٥٤٧، وشذرات الذهب ٢/١٣٦].

حَجَّكم عمرةً»، قال: فقال الناس: يا رسول الله، قد أحرمنا بالحج فكيف نجعلها عمرة؟ قال: فقال رسول الله ﷺ: «انظروا الذى آمركم به فافعلوا»، قال: فردوا عليه القول، فغضب، ثم انطلق حتى دخل على عائشة - رضى الله عنها- غضبان، فرأت الغضب فى وجهه، فقالت: من أغضبك أغضبه الله. قال: «ومالى لا أغضب وأنا آمر بالأمر ولا أُتَّبَعُ».

رواه النسائى وابن ماجه من حديث أبى بكر بن عياش[1].

مولده فى صفر سنة ٥٧٥. وتوفى يوم الإثنين ثامن رجب سنة ٦٦٨.

الحديث الثانى

أخبرنا الشيخ المسند كمال الدين أبو نصر عبد العزيز بن عبد المنعم بن الخضر بن شِبْل ابن عبد الحارثى، قراءة عليه وأنا أسمع فى يوم الجمعة سادس شعبان سنة ٦٦٩ بجامع دمشق، أخبرنا الحافظ أبو محمد القاسم بن الحافظ أبى القاسم على بن الحسن بن هبة الله ابن عساكر، /قراءة عليه فى ربيع الآخر سنة ٥٩٦، أخبرنا أبو الفضائل ناصر بن محمود بن ١٨/٧٩ على القدسى الصائغ. وأبو القاسم نصر بن أحمد بن مقاتل السوسى[2]، قراءة عليهما، قالا: أخبرنا أبو الحسن على بن أحمد بن زهير المالكى، حدثنا أبو الحسن على بن محمد ابن شجاع الربعى المالكى، أخبرنا أبو بكر محمد بن عبد الرحمن بن عبيد الله القَطَّان، حدثنا خَيْثَمة، حدثنا العباس بن الوليد، حدثنا عقبة بن علقمة، حدثنا سعيد بن عبدالعزيز، عن عطية بن قيس، عن عبد الله بن عمرو، قال:

قال رسول الله ﷺ: «إنى رأيت عمود الكتاب انْتُزِعَ من تحت وسادتى، فنظرت فإذا هو نور ساطع، عُمِدَ به إلى الشام ألا إن الإيمان - إذا وقعت الفتن - بالشام»[3].

مولده سنة ٥٨٩. وتوفى فى شعبان سنة ٦٧٢.

---

(١) النسائى فى الكبرى فى عمل اليوم والليلة (١٠١٧/١)، وأحمد ٤/٢٨٦، وابن ماجه فى المناسك (٢٩٨٢)، وفى الزوائد: «رجال إسناده ثقات. إلا أن فيه أبا إسحاق، واسمه عمرو بن عبد الله، وقد اختلط بآخره، ولم يتبين حال ابن عياش، هل روى قبل الاختلاط أو بعده، فيتوقف حديثه حتى يتبين حاله».

(٢) هو أبو القاسم نصر أحمد بن مقاتل بن مطكود السوسى ثم الدمشقى قال ابن عساكر: «شيخ مستور، لم يكن الحديث من شأنه»، مات فى ١٩ من ربيع الأول سنة ٥٤٨هـ. [سير أعلام النبلاء ٢٠/٢٤٨، وشذرات الذهب ٤/١٥١].

(٣) الحاكم فى المستدرك ٤/٥٠٩ وقال: «صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه» ووافقه الذهبى، وابن عساكر فى تهذيب تاريخ دمشق ٤/٢٥١، والسيوطى فى الدر المنثور ٣/١١٣ كلهم عن عبد الله بن عمرو من طرق مختلفة.

وقد رواه أحمد فى المسند ٤/١٩٨ عن عمرو بن العاص.

الحديث الثالث

أخبر الإمام تقى الدين أبو محمد إسماعيل بن إبراهيم بن أبى اليُسْر التَّنُوخِى، قراءة عليه وأنا أسمع فى سنة ٦٦٩، أخبرنا أبو طاهر بركات بن إبراهيم الخشوعى، قراءة عليه،

١٨/٨٠ أخبرنا أبو محمد عبد الكريم بن حمزة بن/الخضر السلمى، أخبرنا أبو الحسين طاهر بن أحمد بن على بن محمود المحمودى العانى، أخبرنا أبو الفضل منصور بن نصر بن عبدالرحيم بن بنت الكَاغِدى، حدثنا أبو عمرو الحسن بن على بن الحسن العطار، حدثنا إبراهيم بن عبد الله بن عمر بن بَكِير بن الحارث القَيْسى، حدثنا وكيع بن الجراح بن مليح الرواسى، عن الأعمش، عن أبى صالح، عن أبى سعيد الخدرى، قال:

قال رسول الله ﷺ: «يدعى نوح يوم القيامة، فيقال له: هل بلغت؟ فيقول: نعم، فيدعى قومه فيقال لهم: هل بلغكم؟ فيقولون: ما أتانا من نذير وما أتانا من أحد، فيقال لنوح: من يشهد لك؟ فيقول: محمد وأمته فذلك قوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣]. قال: الوسط العدل»[1].

مولده سنة ٥٨٩. توفى فى صفر سنة ٦٧٢.

الحديث الرابع

أخبرنا الفقيه سيف الدين أبو زكريا يحيى بن عبد الرحمن بن نجم بن عبد الوهاب

١٨/٨١ الحنبلى، قراءة عليه وأنا أسمع فى يوم الجمعة عاشر شوال/سنة ٦٦٩، وأبو عبد الله محمد ابن عبد المنعم بن القواس، والمؤَمَّل بن محمد البالسى، وأبو عبد الله محمد بن أبى بكر العامرى فى التاريخ، وأبو العباس أحمد بن شيبان، وأبو بكر بن محمد الهروى. وأبو زكريا يحيى بن أبى منصور بن الصيرفى، وأبو الفرج عبد الرحمن بن سليمان البغدادى والشمس بن الزين، والكمال عبد الرحيم، وابن العسقلانى، وزينب بنت مكى، وست العرب.

قال الأل وابن شيبان وزينب: أخبرنا أبو حفص عمر بن محمد طبرزذ.

وقال الباقون وابن شيبان: أخبرنا زيد بن الحسن الكندى، زاد ابن الصيرفى فقال: وأبو

---

(١) البخارى فى الأنبياء (٣٣٣٩)، والترمذى فى تفسير القرآن (٢٩٦١) وقال: «حديث حسن صحيح»، والنسائى فى الكبرى فى التفسير (٧ ـ ١١٠٠/٢)، وابن ماجه فى الفتن (٤٢٨٤)، وأحمد ٣/٥٨.

محمد عبد العزيز بن معالى بن غنيمة بن منينا، قراءة عليه، قالوا: أخبرنا القاضى أبو بكر محمد بن عبد الباقى بن محمد بن عبد الله الأنصارى، أخبرنا أبو إسحاق إبراهيم بن عمر ابن أحمد البَرْمَكِى ، أخبرنا أبو محمد عبد الله بن إبراهيم بن أيوب بن ماسى، حدثنا أبو مسلم إبراهيم بن عبد الله بن مسلم الكجى. حدثنا محمد بن عبد الله الأنصارى، حدثنى حميد عن أنس:

أن الرُّبيِّعَ بنت النضر عمته لَطَمَتْ جارية فكسرت سنها، فعرضوا عليهم الأرْشَ فأبوا. فطلبوا العفو فَأَبَوْا، فأتوا النبى ﷺ/فأمرهم بالقصاص، فجاء أخوها أنس بن النضر فقال: ١٨/٨٢ يا رسول الله، أتكسر سن الربيع؟! والذى بعثك بالحق لاتكسر سنها -قال-: «يا أنس، كتاب الله القصاص»، فعفا القوم، فقال رسول الله ﷺ: «إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبَرَّه».

أخرجه البخارى عن الأنصارى[١].

مولده سنة ٥٩٢. وتوفى فى شوال سنة ٦٧٢.

الحديث الخامس

أخبرنا الحاج المسند أبو محمد أبو بكر بن محمد بن أبى بكر بن عبد الواسع الهروى، فى رابع ربيع الأول سنة ٦٦٨. والمذكورون بسندهم إلى الأنصارى، قال: حدثنى حميد، عن أنس، قال:

قال رسول الله ﷺ: «انْصُرْ أخاك ظالمًا أو مظلومًا» قال: قلت: يا رسول الله، أنصره مظلومًا، فكيف أنصره ظالمًا؟ قال: «تمنعه من الظلم، فذاك نصرك إياه».

أخرجه البخارى عن عثمان بن أبى شيبة عن هشيم. وأخرجه/الترمذى عن محمد بن ١٨/٨٣ حاتم عن الأنصارى - كما أخرجناه - وقال: حسن صحيح[٢].

وأخبرنا به الشيخ شمس الدين بن أبى عمر، قراءة عليه، أخبرنا أبو اليمن الكندى (فذكره).

مولده سنة ٥٩٤. وتوفى فى رجب سنة ٦٧٣.

---

(١) البخارى فى الصلح (٢٧٠٣)، وفى الجهاد (٢٨٠٦)، وفى التفسير (٤٥٠٠)، وأبو داود فى الديات (٤٥٩٥)، والنسائى فى القسامة (٤٧٥٥)، وابن ماجه فى الديات (٢٦٤٩)، وأحمد ٣/١٢٨، ١٦٧.

(٢) البخارى فى المظالم (٢٤٤٣، ٢٤٤٤)، والترمذى فى الفتن (٢٢٥٥).

الحديث السادس

أخبرنا الشيخ المسند زين الدين أبو العباس المؤمل بن محمد بن على بن محمد بن على ابن منصور بن المؤمل البالسى، قراءة عليه وأنا أسمع سنة ٦٦٩، والمذكورون بسندهم إلى الأنصارى، قال: حدثنى سليمان التيمى، عن أنس بن مالك، قال:

قال رسول الله ﷺ: «من كَذَبَ علىَّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار».

رواه البخارى ومسلم بمعناه من رواية عبد العزيز بن صُهَيْب، عن أنس[١].

مولده سنة ٦٠٢ وقيل ثلاث. وتوفى فى رجب سنة ٦٧٧.

/ الحديث السابع ٨٤/١٨

أخبرنا الشيخ العدل رشيد الدين أبو عبد الله محمد بن أبى بكر محمد بن محمد بن سليمان العامرى، قراءة عليه وأنا أسمع سنة ٦٦٩، والمذكورون بسندهم إلى الأنصارى، حدثنى التيمى، حدثنا أنس بن مالك، قال:

عَطَسَ عند النبى ﷺ رجلان فَشَمَّتَ -أو فَسَمَّتَ[٢] - أحدهما ولم يشمت الآخر - أو فسمته ولم يسمت الآخر - فقيل: يا رسول، عطس عندك رجلان فشمت أحدهما ولم تشمت الآخر؟! - أو فسمته ولم تسمت الآخر - فقال: «إن هذا حَمِدَ الله فشمته، وإن هذا لم يحمد الله فلم أشمته».

رواه البخارى، عن محمد بن كثير، عن سفيان الثورى. ورواه مسلم، عن محمد بن عبد الله بن نُمَير، عن حفص بن غياث. كلاهما عن التيمى[٣].

توفى فى ذى الحجة سنة ٦٨٢.

---

(١) البخارى فى العلم (١٠٨)، والنسائى فى الكبرى فى العلم (٣/٥٩١٣)، ورواه مسلم فى الزهد (٧٢/٣٠٠٤) عن أبى سعيد الخدرى.

(٢) التشميت- بالشِّين والسين- : الدعاء بالخير والبركة، وقيل: هى بالسين المهملة من السَّمْت، وهو الهيئة الحسنة، أى: جعلك الله على سمت حسن؛ لأن هيئته تنزعج للعطاس. انظر: النهاية ٢/٣٩٧، ٤٩٩.

(٣) البخارى فى الأدب (٦٢٢١)، (٦٢٢٥)، ومسلم فى الزهد (٢٩٩١/٥٣).

الحديث الثامن /

٨٥/١٨

أخبرنا الإمام العالم الزاهد كمال الدين أبو زكريا يحيى بن أبى منصور بن أبى الفتح بن رافع بن على الحرانى ابن الصَّيْرَفى، قراءة عليه فى شوال سنة ٦٦٨، أخبرنا أبو العباس أحمد بن يحيى بن بركة بن الديبقى، قراءة عليه وأنا أسمع، أخبرنا أبو منصور عبد الرحمن ابن محمد بن عبد الواحد بن الحسن القزاز قراءة عليه فى حادى عشرين جمادى الأولى سنة ٥٣٤، أخبرنا أبو جعفر محمد بن أحمد بن محمد بن عمر بن المسلم المعدل، إملاء من لفظه باستملاء شيخنا أبى بكر الخطيب فى صفر سنة ٤٦٣، أخبرنا أبو الفضل عبيد الله بن عبد الرحمن بن محمد الزهرى، أخبرنا أبو بكر جعفر بن محمد بن الحسن ابن المستفاض الفِرْيابى، حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا إسماعيل بن جعفر، عن أبى سهيل نافع بن مالك بن أبى عامر، عن أبيه، عن أبى هريرة، عن رسول الله ﷺ قال:

«آية المنافق ثلاث: إذا حَدَّثَ كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا اؤْتُمِن خَانَ» (١).

الحديث التاسع /

٨٦/١٨

أخبرنا الشيخ الفقيه الإمام العالم البارع جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن سليمان بن سعيد بن سليمان البغدادى، قراءة عليه وأنا أسمع سنة ٦٦٨، أخبرنا أبو اليمن زيد بن الحسن بن زيد الكِنْدى، قراءة عليه، أخبرنا أبو عبد الله الحسين بن على بن أحمد ابن المقرى، أخبرنا أبو الحسين أحمد بن محمد بن أحمد بن النقور، أخبرنا أبو طاهر محمد بن عبد الرحمن بن العباس المخلص سنة ٣٩٠، حدثنا يحيى، حدثنا يونس، حدثنا أبو الأحْوَص، عن أشعث بن أبى الشعثاء، عن محمد بن عمير، عن أبى هريرة، قال:

نهى رسول الله ﷺ عن بيعتين وعن لُبستين: أن يلبس الرجل الثوب الواحد ويشتمل به يطرح أحد جانبيه على منكبه، ويحتبى فى الثوب الواحد، وأن يقول: انبذ إلى ثوبك وأنبذ

---

(١) البخارى فى الإيمان (٣٣)، ومسلم فى الإيمان (٥٩/ ١٠٧)، والترمذى فى الإيمان (٢٦٣١) وقال: «هذا حديث صحيح»، والنسائى فى الإيمان وشرائعه (٥٠٢١).

إليك ثوبى من غير أن يقلبا[1].

مولده سنة ٥٨٥ بحران. وتوفى فى شعبان سنة ٦٧٠ بدمشق.

الحديث العاشر /

٨٧/١٨

أخبرنا شرف الدين أبو عبد الله محمد بن عبد المنعم بن عمر بن عبد الله بن غدير بن القواس الطائى، قراءة عليه وأنا أسمع سنة ٦٧٥، وأبو الحسن بن البخارى، قالا: أخبرنا أبو العباس الخضر بن كامل بن سالم السروجى، قراءة عليه، أخبرنا أبو عبد الله الحسين بن على بن أحمد المقرى.

وقال الفخر البخارى: أخبرنا أبو اليمن الكندى أيضًا، أخبرنا أبو القاسم إسماعيل بن أحمد بن عمر السمرقندى، قالا: أخبرنا أبو الحسين أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله ابن النقور، أخبرنا أبو الحسين محمد بن عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن هارون ابن أخى ميمى الدقاق، حدثنا عبد الله، حدثنا داود، حدثنا الوليد بن مسلم، عن أبى غسان محمد بن مطرف، عن زيد بن أسلم، عن على بن الحسين، عن سعيد بن مرجانة، عن أبى هريرة، عن النبى ﷺ قال:

٨٨/١٨ «من أعتق رقبة أعتق الله -عز وجل- بكل عُضْوٍ منها عضوًا منه/من النار، حتى فرجه بفرجه».

رواه البخارى، عن محمد بن عبد الرحيم، عن داود بن رشيد، ورواه مسلم، عن داود نفسه. ورواه الترمذى، عن قتيبة، عن الليث عن ابن الهاد، عن عمر بن على بن الحسين، عن سعيد بن مرجانة[2].

ولد سنة ٦٠٢. وتوفى فى ربيع الآخر سنة ٦٨٢.

---

(١) النسائى فى الكبرى فى الزينة (٩٧٥٠/ ٥)، وفى تحفة الأشراف (١٤٥٩٧) عزاه إلى النسائى فى الكبرى، قال النسائى: «هذا منكر، محمد بن عمير مجهول».

وفى ميزان الاعتدال ٣/ ٦٧٦: محمد بن عمير المحاربى عن أبى هريرة، لا يكاد يعرف وخبره منكر، وهو مجهول قاله النسائى، وذكره ابن حبان فى ثقاته.

والحديث روى من طرق أخرى عن على، وابن عمر وعائشة وأبى سعيد وجابر وأبى أمامة، وروى عن أبى هريرة من غير وجه كما فى الترمذى فى اللباس (١٧٥٨).

وقوله «يحتبى»: الاحتباء: هو أن يضم الإنسان رجليه إلى بطنه بثوب يجمعهما به مع ظهره، ويشدُّه عليها. انظر: النهاية ١/ ٣٣٥.

(٢) البخارى فى كفارات الأيمان (٦٧١٥)، ومسلم فى العتق (١٥٠٩/ ٢٢)، والترمذى فى النذور والأيمان (١٥٤١)، وقال: «حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه».

الحديث الحادى عشر

أخبرنا المشايخ الصلحاء المسندون أبو عبد الله محمد بن بدر بن محمد بن يعيش الجزرى، وأبو العباس أحمد بن شيبان، وأبو الفضل إسماعيل بن أبى عبد الله بن العسقلانى، وزينب بنت أحمد بن كامل، قراءة عليهم، وأنا أسمع فى شعبان سنة ٦٧٥ بقاسيون، قالوا: أخبرنا أبو حفص عمر بن محمد بن طبرزد البغدادى، قراءة عليه، ونحن نسمع، أخبرنا أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن عبد القادر بن يوسف، وأبو منصور عبد الرحمن بن محمد بن عبد الواحد القزاز، وأبو الفتح عبد الله بن محمد بن محمد البيضاوى، قراءة عليهم وأنا أسمع، قالوا: أخبرنا أبو جعفر محمد بن أحمد بن محمد بن المسلم المعدل، أخبرنا أبو طاهر محمد بن/عبد الرحمن بن العباس المخلص، أخبرنا ١٨/٨٩ أبوالقاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوى، حدثنى عبد الله بن مطيع، حدثنا إسماعيل بن جعفر.

قال البغوى: وحدثنى صالح بن مالك، حدثنا عبد العزيز بن عبد الله. قال البغوى: وحدثنى جدى، حدثنا يزيد بن هارون، كلهم عن حميد. عن أنس:

أن النبى ﷺ قال: «دخلت الجنة، فإذا أنا بقصر من ذهب فقلت: لمن هذا القصر؟» فقالوا لشاب من قريش، «فظننت أنى أنا هو. فقلت: ومن هو؟» قالوا: عمر بن الخطاب[1].

واللفظ لابن مطيع.

توفى فى شعبان سنة ٦٧٥.

الحديث الثانى عشر

أخبرنا الفقيه الإمام العالم العامل زين الدين أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن أبى الفرج ابن أبى طاهر بن محمد بن نصر - عرف بابن السديد/الأنصارى الحنفى، قراءة عليه فى ١٨/٩٠ رجب سنة ٦٧٥. أخبرنا أبو اليمن زيد بن الحسن بن زيد الكندى، قراءة عليه. وأخبرتنا زينب بنت مكى، قالت: أخبرنا أبو حفص بن طبرزذ، قالا: أخبرنا القاضى أبو بكر محمد

(١) الترمذى فى المناقب (٣٦٨٨) وقال: «هذا حديث حسن صحيح»، والنسائى فى الكبرى فى المناقب (٨١٢٧/ ١٧)، وأحمد ٣/ ١٧٩، ١٩١، ٢٦٣.

ابن عبد الباقى بن محمد بن الأنصارى، أخبرنا أبو الحسن على بن إبراهيم بن عيسى الباقلانى، حدثنا أبو بكر أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك القطيعى، حدثنا محمد بن موسى القرشى، حدثنا عون بن عمارة، حدثنا حميد الطويل، عن أنس بن مالك قال:

قال رسول الله ﷺ: «الصائم بالخيار ما بينه وبين نصف النهار»(١).

توفى فى جمادى الأولى سنة ٦٧٧، وله ثلاث وسبعون سنة.

الحديث الثالث عشر

أخبرنا الشيخ الإمام المقرئ الرئيس الفاضل كمال الدين أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن إسماعيل بن فارس التميمى السعدى، قراءة عليه وأنا أسمع فى رمضان سنة ٦٧٤. أخبرنا
٩١/١٨ أبو اليمن زيد بن الحسن بن زيد/الكندى، أخبرنا القاضى أبو بكر محمد بن عبد الباقى الأنصارى، أخبرنا أبو الحسين محمد بن أحمد بن حسنون النرسى سنة ٤٥٥، أخبرنا أبوطاهر محمد بن عبد الرحمن المخلص، حدثنا أبو القاسم عبد الله بن محمد البغوى، حدثنا شريح بن يونس، ومحمد بن يزيد الأدمى، وابن البزار، وهارون بن عبد الله، قالوا: حدثنا معن، عن معاوية بن صالح، عن بحير بن سعد، عن خالد بن معدان، عن عقبة بن عامر الجهنى، قال:

قال رسول الله ﷺ: «المُسِرُّ بالقرآن كالمسر بالصدقة، والجَاهِرُ بالقرآن كالجاهر بالصدقة»(٢).

أخبرناه عاليا بدرجة، ويوافقه أحمد بن عبد الدائم، أخبرنا ابن كليب، أخبرنا ابن بيان، حدثنا ابن مخلد، أخبرنا الصَّفَّار، حدثنا ابن عرفة، حدثنا إسماعيل بن عياش، عن بحير (فذكره).

مولده سنة ٥٩٦. وتوفى فى صفر سنة ٦٧٦.

---

(١) البيهقى فى السنن الكبرى ٤/ ٢٧٧، وابن عساكر فى تهذيب تاريخ دمشق ٤/ ٤٥٨.

والحديث فيه عون بن عمارة ضعفه البيهقى وأبو داود وأبو حاتم، وقال البخارى: يعرف وينكر. كما فى ميزان الاعتدال ٣/ ٣٠٦.

(٢) الترمذى فى فضائل القرآن (٢٩١٩)، وأبو داود فى الصلاة (١٣٣٣)، والنسائى فى الزكاة (٢٥٦١)، وأحمد ٤/ ١٥١، ١٥٨، ٢٠١.

الحديث الرابع عشر

أخبـرنا الإمام المسند زين الدين أبو العـباس أحمـد بن أبى الخير سـلامة بن إبراهيم بن سلامة بن الحداد الدمشـقى، بقراءتى عليه، وأنا/أسمع فى ربيع الأول سنة ٦٧٥، قلت له: ١٨/٩٢ أخبرك أبو سـعيد خليل بن أبى الرجاء بن أبى الفـتح الرارانى، إجازةً، وقرىء على والدى وأنا أسمع بـحران سنة ٦٦٦، أخبـرك يوسف بن خليل أخبـرنا الرارانى، أخبـرنا أبو على الحسن بن أحمد بن الحسن الحداد، أخبرنا أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الحافظ، أخـبرنا أبو بكر أحمد بن يوسف بن خـلاد، حدثنا الحارث بن أبى أسامـة، حدثنا عبد الله بن بكر، حدثنا حميد، عن أنس قال:

رأى رسـول الله ﷺ حَبْـلا ممدودًا بين سـاريتين من سوارى المـسجـد. قال: «مـا هذا الحبل؟» قالوا: يا رسول الله فلانة تصلى ما عَـقَلَتْ، فإذا غلبت أخذت به. قال: «فلتصل ما عقلت، فإذا غلبت فَلْتَنمْ»(١).

مولده فى ربيع الأول سنة ٦٠٩، وتوفى فى يوم عاشوراء سنة ٦٧٨.

الحديث الخامس عشر

أخبـرنا العـدل المسند أمين الدين أبو محـمد القـاسم بن أبى بكر بن قـاسم بن غنيمـة الإربلى، وأبو بكر بن عـمر بن يونس المزى الحنفى،/ وأبو عبـد الله محـمد بن محـمد بن ١٨/٩٣ سليمان العامرى، قراءة عليهم وأنا أسمع سنة ٦٧٧.

قال الأول: أخبـرنا أبو الحسن المؤيد، عن محـمد بن الفضل بن أحمـد الفراوى. وقال الآخران: أخبرنا أبو القاسم عبد الصمد بن الحرستانى، قراءة عليه، أخبرنا الفراوى إجازة، أخبرنا أبو الحسين عبد الغافر بن محمد بن عبد الغافر الفارسى، أخبرنا أبو أحمد محمد بن عيسى بن عمرويه الجلودى، أخبرنا أبو إسحاق إبراهـيم بن محمد بن سفيان، حدثنا مسلم ابن الحجـاج القشيرى، حـدثنا خلف بن هشام، وأبو الربيع الزهرانى، وقتـيبة بن سعـيد، كلهم عن حماد. قـال خلف: حدثنا حماد بن زيد، عن محـمد بن زياد، حدثنا أبو هريرة

---

(١) البخارى فى التهجد (١١٥٠)، ومـسلم فى صلاة المسافرين (٧٨٤/ ٢١٩)، وأبو داود فى الصلاة (١٣١٢)، والنسائى فى قيـام الليل وتطوع النهار (١٦٤٣)، وابن ماجه فى إقامة الـصلاة (١٣٧١)، وأحمد ٣/ ١٠١، ١٨٤، ٢٠٤، ٢٥٦.

قال: قال محمد ﷺ: «أما يخشى الذى يرفع رأسه قبل الإمام أن يحول الله رأسه رأس حمارٍ؟!»[1].

ولد الإربلى فى سنة ٥٩٥ أو قبلها بإربل، وتوفى فى جمادى الأولى سنة ٦٨٠، وولد المزى سنة ٥٩٣، وتوفى فى شعبان سنة ٦٨٠.

٩٤/١٨

/الحديث السادس عشر

أخبرنا الشيخ الإمام العالم قاضى القضاة شمس الدين أبو محمد عبد الله بن محمد بن عطاء بن حسن الحنفى، قراءة عليه وأنا أسمع فى سنة ٦٦٧، وأبو العباس بن علان، وأبوالعباس بن شيبان، قالوا: أخبرنا أبو على حنبل بن عبد الله بن الفرج الرصافى، قراءة عليه، أخبرنا أبو القاسم هبة الله بن محمد بن عبد الواحد بن الحصين الشيبانى، أخبرنا أبوعلى الحسن بن على بن محمد بن المذهب التميمى، أخبرنا أبو بكر أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك القطيعى، حدثنا أبو عبد الرحمن عبد الله ابن الإمام أبى عبد الله أحمد ابن محمد بن حنبل الشيبانى -رضى الله عنه- حدثنى أبى أحمد بن محمد، حدثنا سفيان، عن عبد الله بن دينار سمعت ابن عمر[2] يقول:

قال رسول الله ﷺ: «مَن اقْتَنَى كلبًا -إلا كلب ماشية أو كلب قَنَصٍ - نقص من أجره كل يوم قيراطان»[3].

٩٥/١٨ /مولده سنة ٥٩٥. وتوفى فى جمادى الأولى سنة ٦٧٣.

الحديث السابع عشر

أخبرنا الشيخ الإمام العالم العلامة الزاهد قاضى القضاة شمس الدين أبو محمد عبد الرحمن بن أبى عمر محمد بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسى الحنبلى، قراءة عليه وأنا أسمع فى شعبان سنة ٦٦٧ بقَاسْيُون، وابن شيبان وابن العسقلانى، وابن الحموى، قالوا: أخبرنا أبو حفص عمر بن محمد بن طبرزذ، أخبرنا أبو القاسم هبة الله بن محمد بن

(١) البخارى فى الأذان (٦٩١)، ومسلم فى الصلاة (٤٢٧/ ١١٤)، وأبو داود فى الصلاة (٦٢٣)، والترمذى فى الجمعة (٥٨٢) وقال: «حديث حسن صحيح»، والنسائى فى الإمامة (٨٢٨)، وابن ماجه فى إقامة الصلاة (٩٦١)، والدارمى فى الصلاة ١/ ٣٠٢، وأحمد ٢/ ٢٦٠، ٢٧١، ٤٢٥.

(٢) فى المطبوعة: «عمر»، والصواب ما أثبتناه من كتب السنة.

(٣) البخارى فى الذبائح والصيد (٥٤٨١)، ومسلم فى المساقاة (١٥٧٤/ ٥٢)، وأحمد ٢/ ٣٧، ٦٠ كلهم عن ابن عمر وجاء عند الترمذى والنسائى وابن ماجه عن ابن عمر أيضاً من طرق أخرى.

عبد الواحد بن الحصين، أخبرنا أبو طالب محمد بن محمد بن إبراهيم بن غيلان البزاز، أخبرنا أبو بكر محمد بن عبد الله بن إبراهيم الشافعي، حدثنا محمد بن سلمة الواسطي، حدثنا يزيد بن هارون، حدثنا سليمان التيمي، عن أبي عثمان النهدي، عن أبي موسى الأشعري - رضي الله عنه - قال:

كنا مع رسول الله ﷺ، وكان القوم يصعدون عقبة أو ثَنِيَّة، فإذا صعد الرجل قال: لا إله إلا الله والله أكبر - قال: أحسبه قال بأعلى صوته - ورسول الله ﷺ على بغلته يعرضها في الجبل، فقال النبي ﷺ: «يا أبا موسى، /إنكم لا تنادون أصَمَّ ولا غائبًا». ثم قال: «يا ١٨/٩٦ عبد الله بن قيس - أو يا أبا موسى - ألا أدلك على كلمة من كنوز الجنة!». قال: قلت: بلى يا رسول الله. قال: «قل: لا حول ولا قوة إلا بالله»[1].

مولده سنة ٥٩٧. وتوفي في سنة ٦٨٢.

الحديث الثامن عشر

أخبرنا المسند الأصيل العدل مجد الدين أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن عثمان بن المظفر بن هبة الله بن عساكر الدمشقي، قراءة عليه، وأنا أسمع في شعبان سنة ٦٦٧، أخبرنا الحافظ أبو محمد القاسم بن علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر، قراءة عليه، أخبرنا أبو الدر ياقوت بن عبد الله الرومي التاجر مولى ابن البخاري، قراءة عليه، وأخبرتنا زينب بنت مكي، وإسماعيل بن العسقلاني، قالا: أخبرنا ابن طبرزذ، أخبرنا القاضي أبوبكر الأنصاري، وأبو بكر أحمد بن الأشقر الدلال، وأبو غالب محمد بن أحمد بن قريش، وأبو بكر أحمد بن دحروج. قالوا جميعهم: أخبرنا أبو محمد عبد الله بن محمد ابن عبد الله بن/هزار مرد الصريفيني، قراءة عليه، حدثنا أبو طاهر محمد بن عبد الرحمن ١٨/٩٧ ابن العباس المخلص، إملاء في شعبان سنة ٣٩٣، حدثنا أبو القاسم عبد الله بن محمد بن البغوي، حدثنا شيبان بن فروخ، حدثنا مبارك بن فضالة، حدثنا الحسن، عن أنس، قال:

كان رسول الله ﷺ يخطب يوم الجمعة إلى جانب خشبة مسندًا ظهره إليها، فلما كثر الناس قال: «ابنوا لي منبرًا له عتبتان» فلما قام على المنبر يخطب حَنَّت الخشبة إلى رسول الله ﷺ. قال أنس: وأنا في المسجد، فسمعت الخشبة تحِنُّ حنين الوَالِه، فما زالت تحن

---

(١) البخاري في الدعوات (٦٣٨٤)، (٦٤٠٩)، ومسلم في الذكر والدعاء (٤/ ٢٧٠٤ / ٤٤، ٤٥)، وأبو داود في الوتر (١٥٢٦)، والترمذي في الدعوات (٣٤٦١) وقال: «حديث حسن صحيح»، وابن ماجه في الأدب (٣٨٢٤)، وأحمد ٤/ ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٧.

حتى نزل إليها فاحتَضَنَهَا فسكتت»[1].

وكان الحسن إذا حدث بهذا الحديث بكى، ثم قال: يا عباد الله، الخشبة تحن إلى رسول الله شوقًا إليه لمكانه من الله - عز وجل - فأنتم أحق أن تشتاقوا إلى لقائه.

مولده سنة ٥٨٧. وتوفى فى ذى القعدة سنة ٦٩٩.

الحديث التاسع عشر

أخبرنا الشيخ الإمام الصدر الرئيس شمس الدين أبو الغنائم المسلم بن محمد بن المسلم
٩٨/١٨ ابن علان القيسى، قراءة عليه، وأنا أسمع فى سنة/٦٨٠، وأبو الحسن بن البخارى، قالا: أخبرنا أبو اليمن زيد بن الحسن بن زيد الكندى، قراءة عليه، أخبرنا القاضى أبو بكر بن محمد بن عبد الباقى بن محمد الأنصارى، حدثنا أبو محمد الحسن بن على بن محمد بن الحسن الجوهرى، إملاء، أخبرنا أبو بكر أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك القطيعى، حدثنا بشر بن موسى، حدثنا أبو نعيم، حدثنا الأعمش، عن أبى صالح، عن أبى هريرة، قال:

قال رسول الله ﷺ: «قال الله - عز وجل -: الصوم لى وأنا أجزى به، يدع شهوته وأكله وشربه من أجلى، والصوم جُنَّةٌ، وللصائم فرحتان: فرحة حين يفطر، وفرحة حين يلقى الله - عز وجل - ولَخُلُوفُ فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك»[2].

ولد سنة ٥٩٤. وتوفى فى سادس ذى الحجة سنة ٦٨٠.

الحديث العشرون

أخبرنا الرئيس عماد الدين أبو محمد عبد الرحمن بن أبى الصعر بن السيد بن الصانع
٩٩/١٨ الأنصارى، قراءة عليه، وأنا أسمع فى سنة ٦٧٦، /وأبو العز يوسف بن يعقوب بن المجاور، والمسلم بن علان، قالوا: أخبرنا أبو اليمن زيد بن الحسن بن زيد الكندى، قراءة عليه، أخبرنا أبو منصور عبد الرحمن بن محمد بن زريق القزاز الشيبانى، قراءة عليه، أخبرنا

---

(١) الترمذى فى المناقب (٣٦٢٧)، وابن ماجه فى إقامة الصلاة (١٤١٥) وفى الزوائد: «إسناده صحيح ورجاله ثقات»، والدارمى فى المقدمة ١/ ١٩، وأحمد ٣/ ٢٦٦.

(٢) البخارى فى الصوم (١٩٠٤)، ومسلم فى الصيام (١١٥١/ ١٦٣، ١٦٤)، والترمذى فى الصوم (٧٦٤)، وقال: «حديث حسن غريب»، والنسائى فى الصيام (٢٢١٥)، وابن ماجه فى الصيام (١٦٣٨)، وأحمد ٢/ ٢٣٤، ٢٦٦.

والخُلُوف: تغير ريح الفم. انظر: النهاية ٢/ ٦٧.

الحافظ أبو بكر أحمد بن على بن ثابت الخطيب البغدادى، أخبرنا أبو عمر عبد الواحد بن محمد بن عبد الله بن مهدى، حدثنا القاضى أبو عبد الله الحسين بن إسماعيل المحاملى، حدثنا أبو موسى محمد بن المثنى، حدثنا ابن عيينة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة - رضى الله عنها :

أن النبى ﷺ لما جاء إلى مكة دخلها من أعلاها وخرج من أسفلها.

رواه البخارى ومسلم وأبو داود والترمذى والنسائى عن أبى موسى[1].

توفى فى رمضان سنة ٦٧٩.

الحديث الحادى والعشرون

أخبرنا أبو إسحاق إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن يحيى بن علوى بن الحسين الدرجى القرشى، قراءة عليه، وأنا أسمع فى رجب سنة ٦٨٠، /أخبرنا أبو جعفر محمد بن ١٨/١٠٠ أحمد بن نصر بن أبى الفتح الصيدلانى، إجازة، أخبرنا أبو على الحسن بن أحمد بن الحسن الحداد، أخبرنا أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الحافظ، أخبرنا أبومحمد عبد الله بن جعفر بن أحمد بن فارس، قال: سمعت سفيان بن عيينة يقول: حدثنا عاصم، عن زر، قال:

أتيت صفوان بن عَسَّال المرادى، فقال لى: ما جاء بك؟ قلت: جئت ابتغاء العلم. قال: فإن الملائكة تضع أجنحتها لطالب العلم؛ رضًا بما يطلب. قلت: حَكَّ فى نفسى - أو صدرى - مسحًا على الخفين بعد الغائط والبول، فهل سمعت من رسول الله ﷺ فى ذلك شيئًا؟ قال: نعم، كان يأمرنا إذا كنا سفرًا - أو مسافرين - ألا ننزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن إلا من جنابة، ولكن من غائط أو بول أو نوم. قلت: هل سمعته يذكر الهدى؟ قال: نعم؛ بَيْنَا نحن معه فى مسير إذ ناداه أعرابى - بصوت له جهورى - فقال: يا محمد؛ فأجابه على نحو من كلامه: «هاؤم» قال: أرأيت رجلا يحب قومًا ولم يلحق بهم؟ قال: «المرء مع من أحب». ثم لم يزل يحدثنا أن من قبل المغرب بابًا يفتح الله - عز وجل - للتوبة مسيرة عرضه أربعون سنة، ولا يُغلق حتى تطلع الشمس من قبله، وذلك قول الله: ﴿يَوْمَ يَأْتِى بَعْضُ ءَايَـٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَـٰنُهَا﴾[2] الآية [الأنعام: ١٥٨].

---

(١) البخارى فى الحج (١٥٧٧)، ومسلم فى الحج (١٢٥٨/ ٢٢٤)، وأبو داود فى المناسك (١٨٦٩)، والترمذى فى الحج (٨٥٣) وقال: «حسن صحيح»، والنسائى فى الكبرى فى الحج (١/٤٢٤١)، وأحمد ٦/ ٤٠.

(٢) الترمذى فى الدعوات (٣٥٣٦) وقال: «حديث حسن صحيح»، والنسائى فى الطهارة (١٢٦، ١٢٧)، وابن ماجه فى الطهارة (٤٧٨)، وأحمد ٤/ ٢٤٠، واللفظ لأحمد.

ولد سنة ٥٩٩. وتوفى فى صفر سنة ٦٧١.

الحديث الثانى والعشرون

١٠١/١٨

أخبرنا نجيب الدين أبو المرهف المقداد بن أبى القاسم هبة الله بن المقداد بن على القيسى، قراءة عليه، وأنا أسمع، أخبرنا أبو محمد عبد العزيز بن محمود بن المبارك بن الأخضر، قراءة عليه، أخبرنا أبو بكر محمد بن عبد الباقى الأنصارى. أخبرنا أبو إسحاق البرمكى، أخبرنا أبو محمد بن ماسى، حدثنا أبو مسلم الكجى، حدثنا محمد بن عبد الله الأنصارى، حدثنى سليمان التيمى، عن أنس بن مالك، قال:

قال رسول الله ﷺ: «لا هجرة بين المسلمين فوق ثلاثة أيام» - أو قال ثلاث ليال[١].

الحديث الثالث والعشرون

أخبرنا الإمام أبو عبد الله محمد بن عامر بن أبى بكر الغسولى، بقراءتى عليه فى سنة ٦٨٢، .أخبرنا أبو البركات داود بن أحمد بن محمد بن ملاعب، قراءة عليه، أخبرنا
١٠٢/١٨ أبوالفضل محمد بن عمر بن يوسف الأرموى، قراءة عليه، أخبرنا أبو الغنائم عبد الصمد ابن على بن محمد بن المأمون، أخبرنا أبو الحسن على بن عمر بن أحمد بن مهدى الدارقطنى، حدثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوى، حدثنا صالح بن حاتم بن وردان، حدثنا المعتمر بن سليمان، حدثنى عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهرى، عن عامر ابن سعد، عن أبيه، قال:

قلت: يا رسول الله، أعطيت فلانًا وفلانًا ومنعت فلانًا وهو مؤمن. قال: «أو مسلم»[٢].

توفى فى جمادى الآخرة سنة ٦٨٤، وقد قارب الثمانين.

---

(١) الخطيب فى تاريخ بغداد ٣/٣١٢، وكنز العمال (٢٤٨٧٠) وعزاه إلى الخرائطى فى مساوئ الأخلاق، والخطيب عن أنس، وابن عساكر فى تهذيب تاريخ دمشق ٣/١٤٣. وهذا الحديث له معنى فى الصحيحين: البخارى (٦٠٧٣ ــ ٦٠٧٧) ومسلم فى البر (٢٥٦٠/٢٥).

(٢) البخارى فى الإيمان (٢٧) ومسلم فى الإيمان (١٥٠/ ٢٣٦، ٢٣٧)، وأبو داود فى السنة (٤٦٨٣)، والنسائى فى الإيمان وشرائعه (٤٩٩٢، ٤٩٩٣)، وأحمد ١/١٧٦.

الحديث الرابع والعشرون

أخبرنا الشيخ فخر الدين أبو الحسن على بن أحمد بن عبد الواحد بن أحمد بن عبد الرحمن بن إسماعيل بن منصور بن البخارى المقدسى، قراءة عليه، وأنا أسمع سنة ٦٨١، والشيخ شمس الدين عبد الرحمن بن أبى عمر سنة ٦٦٧، أخبرنا أبو المحاسن محمد ابن كامل بن أحمد التنوخى، قراءة عليه، أخبرنا أبو محمد طاهر بن سهل بن بشر الإسفرائينى، أخبرنا أبو القاسم الحسين بن الحسن بن محمد بن إبراهيم الحنائى،/حدثنا أبو ١٠٣/١٨
الحسن عبد الوهاب بن الوليد بن موسى بن راشد بن خالد بن يزيد بن عبد الله الكلابى من لفظه، أخبرنا أبو بكر محمد بن خريم بن مروان العقيلى، قراءة عليه وأنا أسمع، أخبرنا أبو الوليد هشام بن عمار بن نصير بن ميسرة السلمى، حدثنا مالك بن أنس، حدثنا إسحاق ابن عبد الله بن أبى طلحة، عن أنس بن مالك:

أن رسول الله ﷺ قال: «الرؤيا الحسنة من الرجل الصالح جزء من ستة وأربعين جزءًا من النبوة».

رواه البخارى عن القَعْنَبِى عن مالك[1].

ولد فى سَلْخ سنة ٥٩٥. وتوفى فى ربيع الآخر سنة ٦٩٠.

الحديث الخامس والعشرون

أخبرنا أبو العباس أحمد بن شيبان بن تغلب بن حيدرة الشيبانى، قراءة عليه وأنا أسمع سنة ٦٨٤، أخبرنا أبو حفص عمر بن محمد بن طبرزذ البغدادى، قراءة عليه، أخبرنا أبوغالب أحمد بن الحسن بن أحمد بن عبد الله بن البناء، قراءة عليه ونحن نسمع، أخبرنا أبو محمد الحسن بن على بن محمد بن الحسن بن عبد الله الجوهرى، قراءة عليه/فى ١٠٤/١٨
رمضان سنة ٤٥٢، أخبرنا أبو بكر أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك القطيعى، قراءة عليه وأنا حاضر أسمع، حدثنا أبو على بشر بن موسى بن صالح الأسدى، حدثنا أبو نعيم حدثنا الأعمش، عن شقيق بن سلمة قال: قال عبد الله - رضى الله عنه :

كنا إذا صلينا خلف النبى ﷺ قلنا: السلام على الله دون عباد الله، السلام على جبريل

(١) البخارى فى التعبير (٦٩٨٣).

وميكائيل، السلام على فلان وعلى فلان. فالتفت إلينا النبى ﷺ فقال: «الله هو السلام، فإذا صلى أحدكم فليقل: التحيات لله والصلوات والطيبات. السلام عليك أيها النبى ورحمة الله وبركاته. السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله».

أخرجه البخارى، وأخرجه مسلم، عن ابن المثنى، عن غندر، عن شعبة، عن منصور، كلاهما عن شقيق[1].

مولده سنة ٥٩٩. وتوفى فى صفر سنة ٦٨٥.

الحديث السادس والعشرون

١٠٥/١٨

أخبرنا أبو يحيى إسماعيل بن أبى عبد الله بن حماد بن عبد الكريم العسقلانى، بقراءتى عليه فى سنة ٦٨١، وأبو العباس بن شيبان، والجمال أحمد بن أبى بكر الحموى، وأبو الحسن بن البخارى، وعلى بن محمود بن شهاب، قالوا: أخبرنا أبو حفص عمر بن محمد ابن طبرزذ البغدادى، قراءة عليه، أخبرنا هبة الله بن محمد بن الحصين الشيبانى، أخبرنا أبو طالب محمد بن محمد بن إبراهيم بن غيلان البزار، أخبرنا أبو بكر محمد بن عبد الله بن إبراهيم الشافعى، أخبرنا أبو الحسن على بن الحسن بن عبدويه الجرار، حدثنا عبد الله بن بكر السهمى، حدثنا حميد عن أنس، قال:

كان رسول الله ﷺ فى طريق، ومعه أناس من أصحابه، فعرضَتْ له امرأة فقالت: يارسول الله، لى إليك حاجة. فقال: «يا أم فلان، اجلسى فى أدنى نواحى السِّكَكِ حتى أجلس إليك»، ففعلت، فجلس إليها حتى قَضَتْ حاجتها.

رواه أحمد عن عبد الله بن بكر[2].

١٠٦/١٨ سمع ابن العسقلانى فى الرابعة سنة ٥٩٩. وتوفى فى رمضان سنة ٦٨٢، ومولد ابن شهاب فى سنة ٥٩٥، وتوفى فى رمضان سنة ٦٨٠.

---

(١) البخارى فى الأذان (٨٣١، ٨٣٥)، ومسلم فى الصلاة (٤٠٢/ ٥٥، ٥٨)، وأبو داود فى الصلاة (٩٦٨) والنسائى فى التطبيق (١١٦٨)، وابن ماجه فى إقامة الصلاة (٨٩٩)، والدارمى فى الصلاة ١/ ٣٠٨، وأحمد ١/ ٣٨٢.

(٢) مسلم فى الفضائل (٢٣٢٦/ ٧٦)، وأبو داود فى الأدب (٤٨١٨)، وأحمد ٣/ ٢١٤، والبغوى فى شرح السنة ١٣/ ٢٤٠.

الحديث السابع والعشرون

أخبرنا الشيخ الجليل الصالح كمال الدين أبو محمد عبد الرحيم بن عبد الملك بن يوسف ابن قدامة المقدسى، قراءة عليه وأنا أسمع فى صفر سنة ٦٨٠، وأبو العباس بن شيبان، أخبرنا أبو حفص عمر بن محمد بن طبرزذ البغدادى، قراءة عليه، أخبرنا القاضى أبو بكر محمد بن عبد الباقى بن محمد البزار، وأبو المواهب أحمد بن محمد بن عبد الملك بن ملوك الوراق، قالا: أخبرنا القاضى أبو الطيب طاهر بن عبد الله الطبرى، أخبرنا محمد بن أحمد بن الغطريف، حدثنا أبو خليفة، حدثنا مسلم بن إبراهيم، عن هشام، وشعبة، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن ابن عباس، قال:

قال رسول الله ﷺ: «العَائِدُ فى هبته كالعائد فى قَيْئِه»، متفق عليه[1].

ولد فى حدود سنة ٥٩٨. وتوفى فى جمادى الأولى سنة ٦٨٠.

/ الحديث الثامن والعشرون ١٠٧/١٨

أخبرنا الشيخ الثقة زين الدين أبو بكر محمد بن أبى طاهر إسماعيل بن عبد الله بن عبد المحسن الأنماطى، قراءة عليه وأنا أسمع فى رجب سنة ٦٦٨، وأبو حامد بن الصابونى، والرشيد محمد بن محمد العامرى، قالوا: أخبرنا أبو القاسم عبد الصمد بن محمد بن أبى الفضل الحرستانى، أخبرنا أبو محمد طاهر بن سهل بن بشر الإسفرائينى، أخبرنا أبو الحسين محمد بن بكر بن عثمان الأزدى، أخبرنا أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن زريق بانتقاء خلف الحافظ، حدثنا أبو محمد عبد الرحمن بن أحمد بن محمد الحجاج بن رشدين المهدى، قراءة عليه، حدثنا أبو عمرو الحارث بن مسكين، حدثنا سفيان بن عيينة، عن الزهرى عن سالم، عن أبيه.

أن رسول الله ﷺ قال: «اقتلوا الحيات وذا الطُّفْيَتَيْنِ والأبتر؛ فإنهما يَلْتَمِسَان البصر، ويُسْقِطَان الحَبَلَ»[2].

---

(١) البخارى فى الهبة (٢٦٢١)، ومسلم فى الهبات (٧/١٦٢٢).

(٢) البخارى فى بدء الخلق (٣٢٩٧)، ومسلم فى السلام (١٢٨/٢٢٣٣)، وأبو داود فى الأدب (٥٢٥٢)، والترمذى فى الأحكام والفوائد (١٤٨٣)، وأحمد ٢/ ٩، ١٢١.

وقوله: «ذو الطفيتين»: قال العلماء: هما الخطان الأبيضان على ظهر الحية. وأصل الطفية خوصة المقل وجمعها طُفىً. والمُقل: ثمر الدوم. انظر: النهاية ٣/ ١٠٣.

وقوله: «يلتمسان البصر» أى: يخطفانه ويطمسانه. انظر: النهاية ٤/ ٢٧٠.

وكان ابن عمر يقتل كل حية، فرآه أبو لبابة - أو زيد بن الخطاب - وهو يطارد حية فقال له: قد نهى عن دواب البيوت[1].

أخبرنا به هبة الله بن محمد الحارثى، والشيخ شمس الدين ابن أبى عمر، وأحمد بن شيبان، قالوا: أخبرنا ابن ملاعب، أخبرنا الأرموى، أخبرنا أبو القاسم ابن البسرى، أخبرنا أبو أحمد الفرضى، حدثنا أبو بكر المطيرى، أخبرنا بشر بن مطر، حدثنا سفيان (فذكره).

ولد سنة ٦٠٩، وتوفى فى ذى الحجة سنة ٦٨٤ بالقاهرة.

الحديث التاسع والعشرون

أخبرنا الإمام شمس الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الملك بن عثمان بن عبد الله بن سعد المقدسى سنة ٦٨١، وأبو العباس بن شيبان، وإسماعيل بن العسقلانى، قال الأولان: أخبرنا أبو اليمن زيد بن الحسن بن زيد الكندى، وقال الآخران: أخبرنا أبو حفص بن طبرزذ. قالا: أخبرنا القاضى أبو بكر محمد بن عبد الباقى بن محمد الأنصارى، أخبرنا أبو القاسم عمر بن الحسين بن إبراهيم بن محمد الخفاف، قراءة عليه وأنا أسمع سنة ٤٤٧، أخبرنا أبو الفضل عبد الله بن عبد الرحمن بن محمد الزهرى، قراءة عليه
١٠٩/١٨ فى سنة ٣٧٣، حدثنا محمد/بن هارون، حدثنا محمد بن سليمان بن حبيب، حدثنا سعيد ابن راشد، عن عطاء، عن ابن عمر:

عن النبى ﷺ قال: «لا يقيم إلا من أذن»[2].

مولده سنة ٦٠٦. وتوفى فى ذى القعدة سنة ٦٨٩.

الحديث الثلاثون

أخبرنا الأصيل المسند نجم الدين أبو العز يوسف بن يعقوب بن محمد بن على المجاور الشيبانى، قراءة عليه وأنا أسمع فى المحرم سنة ٦٨٠، والمسلم بن علان، قالا: أخبرنا أبو اليمن زيد بن الحسن بن زيد الكندى، قراءة عليه، أخبرنا أبو منصور عبد الرحمن بن محمد بن زريق القزاز الشيبانى، أخبرنا الحافظ أبو بكر أحمد بن على بن ثابت الخطيب،

(١) البخارى فى بدء الخلق (٣٢٩٨)، ومسلم فى السلام (٢٢٣٣/١٢٩، ١٣٠)، وأبو داود فى الأدب (٥٢٥٢).

(٢) أبو داود فى الصلاة (٥١٤)، والترمذى فى أبواب الصلاة (١٩٩)، وقال: «حديث زياد إنما نعرفه من حديث الإفريقى والإفريقى ضعيف عند أهل الحديث..»، وابن ماجه فى الأذان (٧١٧)، وأحمد ٤/١٩٦، كلهم عن زياد بن الحارث الصُدائى بلفظ مقارب.

وأما حديث ابن عمر، فقال الترمذى: «وفى الباب عن ابن عمر»، والبيهقى فى السنن الكبرى ١/٣٩٩ ذكر حديث زياد بن الحارث الصدائى وقال: «له شاهد من حديث ابن عمر فى إسناده ضعف».

أخبرنا أبو عبد الله الحسين بن محمد بن الحسن المؤدب، حدثنى على بن الحسن بن المثنى العنبرى بأستراباد، حدثنا أبو بكر محمد بن جعفر بن سعيد الجوهرى البغدادى بأرجان، حدثنا الحسن بن عرفة.

قال الخطيب: وأخبرنا أبو عمر بن مهدى، وجماعة، قالوا: أخبرنا إسماعيل بن محمد الصفار، حدثنا الحسن بن عرفة، حدثنا إسماعيل بن/عياش، حدثنا موسى بن عقبة، عن ١١٠/١٨ نافع، عن ابن عمر - رضى الله عنهما - قال:

قال رسول الله ﷺ: «لا يقرأ الجنب ولا الحائض شيئًا من القرآن».

لفظ حديث الجوهرى رواه الترمذى عن ابن عرفة، وابن حُجْر. ورواه ابن ماجه عن هشام بن عمار. كلهم عن إسماعيل[1].

وأخبرنا عاليًا أحمد بن عبد الدائم، قراءة عليه، أخبرنا أبو الفرج بن كليب، أخبرنا أبو القاسم بن بيان، أخبرنا أبو الحسن بن مخلد، أخبرنا الصفار (فذكره).

مولده فى سنة ٦٠١. وتوفى فى ذى القعدة سنة ٦٩٠.

الحديث الحادى والثلاثون

أخبرنا الشيخ الإمام الحافظ جمال الدين أبو حامد محمد بن على بن محمود بن أحمد ابن على بن الصابونى، قراءة عليه وأنا أسمع فى رمضان سنة ٦٦٨، أخبرنا أبو القاسم عبد الصمد بن محمد بن أبى الفضل/الحرستانى، قراءة عليه، أخبرنا جمال الإسلام أبو ١١١/١٨ الحسن على بن المسلم بن محمد بن على بن الفتح السلمى سنة ٥٢٦، أخبرنا أبو عبد الله الحسن بن أحمد بن عبد الواحد بن محمد بن أبى الحديد، أخبرنا أبو الحسن على بن موسى بن الحسين، أخبرنا أبو القاسم على بن يعقوب بن إبراهيم بن أبى الصَّعْب، حدثنا أبو زُرْعة عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله بن صفوان البصرى، حدثنا عبد الرحمن بن إبراهيم، حدثنا الوليد بن مسلم، عن الأوزاعى، قال: سألت الزهرى عن التى استعاذت من رسول الله ﷺ، فقال: أخبرنى عروة، عن عائشة:

أن رسول الله ﷺ لما أتى بابنة الجَوْن، فَدَنا منها، قالت: أعوذ بالله منك. قال: «الْحَقِى بأهلك تطليقة»[2].

---

(١) الترمذى فى الطهارة (١٣١) وقال: «حديث ابن عمر لا نعرفه إلا من حديث إسماعيل بن عياش عن موسى ابن عقبة عن نافع عن ابن عمر عن النبى ﷺ وذكره»، وابن ماجه فى الطهارة (٥٩٥).

(٢) البخارى فى الطلاق (٥٢٥٤)، والنسائى فى الكبرى فى الطلاق (١/٥٦١٠)، وابن ماجه فى الطلاق (٢٠٥٠).

قال أبو زُرْعَة: لم يروه من الأئمة فى الحديث غير الأوزاعى.

مولده سنة ٦٠٤. وتوفى فى ذى القعدة سنة ٦٨٠.

الحديث الثانى والثلاثون

أخبرنا الجمال أحمد بن أبى بكر بن سليمان الواعظ ابن الحموى، بقراءتى عليه وأنا
١١٢/١٨ أسمع فى رجب سنة ٦٨٠، وقراءة عليه فى سنة ٦٨١ أيضًا،/أخبرنا أبو محمد بن عبد الجليل بن أبى غالب بن أبى المعالى بن مندويه، قراءة عليه وأنا أسمع فى سنة ٦١٠، أخبرنا أبو المحاسن أحمد بن محمد بن عبد الله بن النقور البزار، قراءة عليه، أخبرنا أبوالقاسم عبيد الله بن محمد بن إسحاق بن حبابة، حدثنا أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوى فى سنة ٣١٥، حدثنا أبو عثمان طالوت بن عباد الصيرفى من كتابه، حدثنا فضال بن جبير، سمعت أبا أمامة الباهلى يقول:

سمعت رسول الله ﷺ يقول: «اكْفُلُوا لى بستٍّ أكفل لكم بالجنة: إذا حَدَّث أحدكم فلا يكذب، وإذا اؤتمن فلا يَخُنْ، وإذا وعد فلا يخلف، غضوا أبصاركم، وكفوا أيديكم، واحفظوا فروجكم»[1].

ولد فى حدود سنة ستمائة، وتوفى فى ذى الحجة سنة ٦٨٧.

الحديث الثالث والثلاثون

أخبرنا الشيخ الأمين الصدوق شمس الدين أبو غالب المظفر بن عبد الصمد بن خليل الأنصارى، قراءة عليه وأنا أسمع فى جمادى الآخرة سنة ٦٨٤، وأبو محمد عبد الرحمن ابن أحمد بن عباس الفاقوسى وأبو عبد الله محمد بن محمد بن سليمان العامرى، أخبرنا
١١٣/١٨ القاضى أبو القاسم/عبد الصمد بن محمد بن أبى الفضل بن الحرستانى، أخبرنا أبو محمد طاهر بن سهل بن بشر بن أحمد الاسفرائينى، أخبرنا أبو الحسين محمد بن مكى بن عثمان ابن عبد الله الأزدى المصرى، حدثنا أبو الحسن محمد بن أحمد بن العباس الأخْمِينى بانتقاء عبد الغنى بن سعيد، حدثنا أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة، حدثنا يونس بن عبدالأعلى، حدثنا عبد الله بن وهب، حدثنى طلحة بن أبى سعيد، أن سعيدًا المقبرى حدثه، عن أبى هريرة:

---

(١) أخرجه أحمد بنحوه ٥/ ٣٢٣ والطبرانى فى الكبير (٨٠١٨)، وذكره الهيثمى فى مجمع الزوائد ١٠/ ٣٠٤ وقال: «رواه الطبرانى فى الكبير والأوسط، وفيه فضال بن الزبير، ويقال: ابن جبير وهو ضعيف».

عن رسول الله ﷺ قال: «من احتبس فرسًا فى سبيل الله - عز وجل - إيمانًا بالله، وتصديق موعود الله، كان شَبَعه وريِّه وروْثه وبوله حسنات فى ميزانه يوم القيامة»[1].

توفى فى جمادى الأولى سنة ٦٨٨، وعمره اثنان وثمانون سنة.

وتوفى الفاقوسى فى شعبان سنة ٦٨٢، وله خمس وسبعون سنة.

الحديث الرابع والثلاثون

أخبرنا الشيخ الإمام محيى الدين أبو حفص عمر بن محمد بن عبد الله بن محمد بن أبى عصرون التميمى، بقراءتى عليه وأنا أسمع سنة ٦٨٢،/وأبو حامد الصابونى. قالا: ١١٤/١٨
أخبرنا أبو القاسم عبد الصمد بن محمد بن أبى الفضل الحرستانى، أخبرنا أبو محمد طاهر ابن سهل الاسفرائينى، أخبرنا أبو الحسين محمد بن مكى الأزدى، أخبرنا القاضى أبوالحسين على بن محمد بن إسحاق بن يزيد الحلبى سنة ٣٩٠، حدثنا أبو القاسم عبد الصمد بن سعيد القاضى، حدثنا عبد الرحمن بن جابر الكلاعى، حدثنا يحيى بن صالح الوحاظى، حدثنا العلاء بن سليمان، عن الزهرى، عن أبى سلمة،عن أبى هريرة قال:

قال رسول الله ﷺ: «إن الله لا يقْبِض العلم انتزاعًا ينتزعه من الناس، ولكن يقبض العلماء. فإذا لم يبق عالمًا اتخذ الناس رؤساء جهالا، فسئلوا، فأفْتَوْا بغير علم، فضلوا وأضلوا»[2].

وأخبرناه عاليًا أبو الحسن ابن البخارى، أخبرنا ابن طبرزذ، أخبرنا القاضى أبو بكر، أخبرنا على بن إبراهيم الباقلانى، حدثنا محمد بن إسماعيل الوراق، إملاء، حدثنا أبو بكر محمد بن محمد بن سليمان الواسطى، حدثنا سويد بن سعيد، حدثنا مالك بن أنس، وحفص بن ميسرة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو (فذكره).

/أخرجه البخارى ومسلم من حديث هشام[3]. ١١٥/١٨

مولده سنة ٥٩٩. وتوفى فى ثالث ذى القعدة سنة ٦٨٢.

---

(١) البخارى فى الجهاد (٢٨٥٣)، والنسائى فى الكبرى فى الخيل (٤٤٢٣/ ١)، وأحمد ٢/ ٣٧٤.

(٢) ابن عدى فى الكامل ٥/ ٢٢٣، وذكره الهيثمى فى مجمع الزوائد ١/ ٢٠٦ وقال: «رواه الطبرانى فى الأوسط، وفيه العلاء بن سليمان الرقى ضعفه ابن عدى وغيره».

(٣) البخارى فى العلم (١٠٠)، ومسلم فى العلم (٢٦٧٣/ ١٣)، والترمذى فى العلم (٢٦٥٢)، وقال: «حديث حسن صحيح»، وابن ماجه فى المقدمة (٥٢) ، والدارمى فى المقدمة ١/ ٧٧،وأحمد ٢/ ١٦٢، ١٩٠، ٢٠٣.

الحديث الخامس والثلاثون

أخبرنا أقضى القضاة نفيس الدين أبو القاسم هبة الله بن محمد بن على بن جرير الحارثى الشافعى، قراءة عليه وأنا أسمع فى سنة ٦٧٩، والشيخ شمس الدين عبد الرحمن ابن أبى عمر، وأحمد بن شيبان: قالوا: أخبرنا أبو البركات داود بن أحمد بن ملاعب البغدادى، قراءة عليه، أخبرنا الإمام أبو الفضل محمد بن عمر بن يوسف الأرموى، قراءة عليه وأنا أسمع سنة ٥٤٦، أخبرنا أبو القاسم على بن أحمد بن محمد بن البسرى سنة ٤٦٥، أخبرنا أبو أحمد عبيد الله بن محمد بن أحمد بن أبى مسلم الفرضى، حدثنا أبوبكر محمد بن جعفر بن أحمد المطيرى سنة ٣٣٣، أخبرنا أبو أحمد بشر بن مطر الواسطى، بسر من رأى. حدثنا سفيان بن عيينة، عن الزهرى، عن سالم. عن أبيه:

١١٦/١٨ /عن النبى ﷺ قال: «لا حَسَدَ إلا فى اثنتين: رجل آتاه الله القرآن فهو يقوم به آناء الليل وآناء النهار، ورجل آتاه الله مالا فهو ينفقه آناء الليل وآناء النهار فى حقه»(١).

توفى فى صفر سنة ٦٨٠ وله ثلاث وسبعون سنة.

الحديث السادس والثلاثون

أخبرنا الشيخ الإمام الزاهد شمس الدين أبو عبد الله محمد بن الكمال عبد الرحيم بن عبد الواحد بن أحمد بن عبد الرحمن، وشمس الدين عبد الرحمن بن الزين أحمد بن عبد الملك المقدسيان، قراءة عليهما وأنا أسمع فى سنة ٦٨١. قالا: أخبرنا الشريف أبو الفتوح محمد بن محمد بن محمد بن عمرون البكرى، قراءة عليه، أخبرنا أبو الأسعد هبة الرحمن بن عبد الواحد بن أبى القاسم عبد الكريم بن هوازن القشيرى، أخبرنا جدى أخبرنا أبو الحسين الخفاف، أخبرنا أبو العباس السراج، حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا الليث، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبى ﷺ قال:

١١٧/١٨ /«إن الذى تفوته صلاة العصر فكأنما وَتِرَ أهله وماله»(٢).

ولد فى سنة ٦٠٧. وتوفى فى جمادى الأولى سنة ٦٨٨.

---

(١) البخارى فى التوحيد (٧٥٢٩)، ومسلم فى صلاة المسافرين (٨١٥/ ٢٦٦)، والترمذى فى البر والصلة (١٩٣٦) وقال: «حديث حسن صحيح»، والنسائى فى الكبرى فى فضائل القرآن (٨٠٧٢/ ١)، وابن ماجه فى الزهد (٤٢٠٩)، وأحمد ٢/ ٩، ٣٦.

(٢) البخارى فى المواقيت (٥٥٢) ومسلم فى المساجد (٦٢٦/ ٢٠٠) والترمذى فى الصلاة (١٧٥) وقال: «حديث حسن صحيح» والنسائى فى الكبرى فى الصلاة (٣٦٤/ ١). والحديث جاء من طرق أخرى كثيرة.

الحديث السابع والثلاثون

أخبرتنا الشيخة الصالحة أم الخير ست العرب بنت يحيى بن قايماز بن عبد الله التاجية الكندية، قراءة عليها وأنا أسمع فى رمضان سنة ٦٨١، وأبو العباس بن شيبان، وابن العسقلانى، وأبو الحسن بن البخارى. قالوا: أخبرنا أبو حفص عمر بن محمد بن طبرزذ، قراءة عليه ونحن نسمع، أخبرنا أبو غالب أحمد بن الحسن بن أحمد بن عبد الله بن البناء، قراءة عليه وأنا أسمع سنة ٥٢٤، أخبرنا أبو محمد الحسن بن على بن محمد بن الحسن الجوهرى، قراءة عليه، أخبرنا أبو بكر أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك القطيعى، حدثنا محمد بن يونس بن موسى، حدثنا أبو عاصم النبيل، عن حنظلة بن أبى سفيان، عن القاسم، عن عائشة:

أن رسول الله ﷺ كان يغتسل من جنابة، فيأخذ/حَفْنَة لشق رأسه الأيمن، ثم يأخذ حفنة ١١٨/١٨ لشق رأسه الأيسر.

أخرجه البخارى ومسلم وأبو داود والنسائى، عن أبى موسى الزمن، عن أبى عاصم[١].

ولدت فى سنة ٥٩٩، وتوفيت سنة ٦٨٤.

الحديث الثامن والثلاثون

أخبرتنا الشيخة الجليلة الأصيلة أم العرب فاطمة بنت أبى القاسم على بن أبى محمد القاسم بن أبى القاسم على بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله بن الحسين بن عساكر، قراءة عليها وأنا أسمع فى رمضان سنة ٦٨١، وأبو العباس بن شيبان، وست العرب بنت يحيى ابن قايماز. قالوا: أخبرنا أبو حفص عمر بن محمد بن طبرزذ، قراءة عليه ونحن نسمع، أخبرنا أبو القاسم هبة الله بن محمد بن عبد الواحد بن أحمد بن الحصين الشيبانى، قراءة عليه، أخبرنا أبو طالب محمد بن محمد بن إبراهيم بن غيلان، قراءة عليه، أخبرنا أبوإسحاق إبراهيم بن محمد بن يحيى المزكى النيسابورى، قراءة عليه فى سنة ٣٥٤، أخبرنا أبو القاسم محمد بن/إسحاق، حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا جعفر بن سليمان، عن ثابت، ١١٩/١٨ عن أنس، قال:

---

(١) البخارى فى الغسل (٢٥٨)، ومسلم فى الطهارة (٣١٨/٣٩)، وأبو داود فى الطهارة (٢٤٠)، والنسائى فى الغسل (٤١٢).

مُطِرْنا مع رسول الله ﷺ فَحَسِر عن رأسه حتى أصابه المطر، فقلت لـــه: لم صنعت هذا يا رسول الله؟ قال: «إنه حديث عهد بربه ـ عز وجل»[1].

ولدت سنة ٥٩٨، وتوفيت فى شعبان سنة ٦٨٣.

الحديث التاسع والثلاثون

أخبرتنا الصالحة العابدة المجتهدة أم أحمد زينب بنت مكى بن على بن كامل الحرانى، وأحمد بن شيبان، وإسماعيل بن العسقلانى، وفاطمة بنت على بن عساكر، قراءة عليهم. قالوا: أخبرنا أبو حفص عمر بن محمد بن طبرزذ البغدادى، أخبرنا أبو غالب أحمد بن الحسن بن أحمد بن البناء، أخبرنا أبو محمد الحسن بن على بن محمد الجوهرى، أخبرنا أبو بكر أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك القطيعى، قراءة عليه ، حدثنا أبو مسلم
١٢٠/١٨ إبراهيم بن عبد الله بن/مسلم البصرى، حدثنا سليمان بن حرب، حدثنا شعبة عن عدى بن ثابت، سمعت البراء قال:

لما مات إبراهيم ابن رسول الله ﷺ قال رسول الله ﷺ: «له مرضع [2] فى الجنة».

رواه البخارى عن سلمان بن حرب [3].

ولدت فى سنة ٥٩٨. وتوفيت فى شوال سنة ٦٨٨.

الحديث الأربعون

أخبرتنا الشيخة الصالحة أم محمد زينب بنت أحمد بن عمر بن كامل المقدسية، قراءة عليها وأنا أسمع سنة ٦٨٤، وأبو عبد الله بن بدر، وأبو العباس بن شيبان، وابن العسقلانى. قالوا: أخبرنا ابن طبرزذ، أخبرنا ابن البيضاوى، والقزاز، وابن يوسف، قالوا: أخبرنا ابن المسلمة، أخبرنا المخلص، أخبرنا أبو القاسم عبد الله بن محمد، حدثنا الحسن ابن إسرائيل النهرتيرى، حدثنا عيسى بن يونس، عن أسامة بن زيد، عن سليمان بن يسار،
١٢١/١٨ عن أم/سلمة زوج النبى ﷺ، قالت:

كان رسول الله ﷺ يصبح جنبًا من غير احتلام ثم يتم صومه[4].

ولدت سنة ٦٠١، وتوفيت فى شوال سنة ٦٨٧.

---

(١) مسلم فى صلاة الاستسقاء (٨٩٨/ ١٣)، وأبو داود فى الأدب (٥١٠٠)، والنسائى فى الكبرى فى الاستسقاء (١٨٣٧/ ٤)، وأحمد ٣/ ٢٦٧.

(٢) فى المطبوعة : «موضع» والصحيح ما أثبتناه من البخارى (١٣٨٢) .

(٣) البخارى فى الجنائز (١٣٨٢)، وفى بدء الخلق (٣٢٥٥)، وفى الأدب (٦١٩٥).

(٤) مسلم فى الصيام (١١٠٩/ ٨٠)، والنسائى فى الكبرى فى الصيام (٢/٣٠١٠)، (٣/٣٠١١).

/سُئِل شيخ الإسلام عما يروى عن النبى ﷺ عن الله - عز وجل - قال: «ما وسعنى ١٨/ ١٢٢ لا سمائى ولا أرضى، ولكن وسعنى قلب عبدى المؤمن»[١].

فأجاب:

الحمد لله، هذا ما ذكروه فى الإسرائيليات ليس له إسناد معروف عن النبى ﷺ، ومعناه: وسع قلبه محبتى ومعرفتى. وما يروى: القلب بيت الرب، هذا من جنس الأول، فإن القلب بيت الإيمان بالله تعالى ومعرفته ومحبته.

وما يروونه: كنت كنزًا لا أعرف! فأحببت أن أعرف، فخلقت خلقًا فعرفتهم بى، فبى عرفونى، هذا ليس من كلام النبى ﷺ ولا أعرف له إسنادًا صحيحًا ولا ضعيفًا.

وما يروونه عن النبى ﷺ: «إن الله خلق العقل، فقال له: أقبل. فأقبل، ثم قال له: أدبر. فأدبر، فقال: وعزتى/وجلالى ما خلقت خلقًا أشرف منك، فبك آخذ وبك ١٨/ ١٢٣ أعطى»[٢] هذا الحديث باطل موضوع باتفاق أهل العلم بالحديث.

وما يروونه: «حب الدنيا رأس كل خطيئة»[٣]، هذا معروف عن جندب بن عبد الله البجلى، وأما عن النبى ﷺ فليس له إسناد معروف.

---

(١) الغزالى فى الإحياء ٣/ ١٦، قال العراقى فى تخريجه: «لم أر له أصلا»، والسخاوى فى المقاصد الحسنة ص ٣٧٢، والعجلونى فى كشف الخفاء ٢/ ١٩٥ ونقل كلام الإمام ابن تيمية على الحديث.

(٢) ابن عساكر فى تهذيب تاريخ دمشق ٣/ ٤٥٥.

(٣) البيهقى فى الشعب (١٠٥٠١)، والسيوطى فى الدر المنثور ٦/ ٣٤١ كلاهما بإسناد حسن إلى الحسن البصرى رفعه مرسلاً، والغزالى فى إحياء علوم الدين ٣/ ٢١٦ وقال العراقى: «أخرجه ابن أبى الدنيا فى ذم الدنيا والبيهقى فى شعب الإيمان من رواية الحسن مرسلا».

والبيهقى فى الشعب (١٠٤٥٨) من كلام عيسى ابن مريم، وذكره السخاوى فى المقاصد الحسنة ص ١٨٢ وقد ذكر قول ابن تيمية وعقب عليه بقوله: «يرد عليه وعلى غيره ممن صرح بالحكم عليه بالوضع، لقول ابن المدينى: مرسلات الحسن إذا رواها عنه الثقات صحاح ما أقل ما يسقط منها، وقال أبو زرعة: كل شىء يقول الحسن قال رسول الله ﷺ: وجدت له أصلاً ثابتًا ما خلا أربعة أحاديث وليته ذكرها. . . .»، والعجلونى فى كشف الخفاء ١/ ٣٤٤.

وقد ذكره المنذرى فى الترغيب والترهيب ٣/ ٢٥٧ عن حذيفة مرفوعًا وقال: «ذكره رزين، ولم أره فى شىء من أصوله».

وما يروونه: «الدنيا حظوة[1] رجل مؤمن»[2] هذا لا يعرف عن النبى ﷺ ولا غيره من سلف الأمة ولا أئمتها.

وما يروونه: «من بورك له فى شىء فليلزمه[3]، ومن ألزم نفسه شيئًا لزمه»، الأول: يؤثر عن بعض السلف، والثانى: باطل فإن من ألزم نفسه شيئًا قد يلزمه وقد لا يلزمه، بحسب ما يأمر به الله ورسوله.

وما يروونه عن النبى ﷺ: «اتخذوا مع الفقراء أيادى فإن لهم فى غد دولة وأى دولة؟!»[4]، «الفقر فخرى وبه أفتخر»[5] كلاهما كذب لا يعرف فى شىء من كتب المسلمين المعروفة.

وما يروونه عن النبى ﷺ: «أنا مدينة العلم وعلىٌّ بابها»[6] هذا الحديث ضعيف، بل
١٨/١٢٤ موضوع عند أهل العلم بالحديث، ولكن قد رواه الترمذى وغيره، ورفع هذا وهو كذب.

وما يروونه: أنه يقعد الفقراء يوم القيامة ويقول: «وعزتى وجلالى ما زويت الدنيا عنكم لهوانكم على، ولكن أردت أن أرفع قدركم فى هذا اليوم، انطلقوا إلى الموقف. فمن أحسن إليكم بكسرة، أو سقاكم شربة ماء، أو كساكم خرقة انطلقوا به إلى الجنة»، قال الشيخ: الثانى كذب لم يروه أحد من أهل العلم بالحديث، وهو باطل خلاف الكتاب والسنة والإجماع.

وما يروونه عن النبى ﷺ: لما قدم إلى المدينة خرجن بنات النجار بالدفوف وهن يقلن:

---

(١) فى المطبوعة: «خطوة»، والصواب ما أثبتناه.
والحظوة: بالفتح وهو السهم الصغير الذى لا نصل له. انظر: النهاية ١/٤٠٥.

(٢) تنزيه الشريعة ٢/٤٠٢ وذكر قول ابن تيمية.

(٣) ابن ماجه فى التجارات (٢١٤٧) عن أنس، بلفظ: «من أصاب»، وقال البوصيرى فى الزوائد: «فى إسناده فروة أبو يونس، وهو مختلف فيه. قاله الذهبى فى الكاشف. وقال الأزدى: ضعيف. وذكره ابن حبان فى الثقات. وهلال بن جبير البصرى، ذكره ابن حبان فى الثقات وقال: وروى عن أنس، إن كان سمع منه». والبيهقى فى الشعب (١٢٤١) عن أنس بلفظ: «من رزق»، وذكره السخاوى فى المقاصد الحسنة ص ٣٩٨ وقال: «والذى يدور على الألسنة بمعناه وهو: «من بورك له فى شىء فليلزمه»، وذكره العجلونى فى كشف الخفاء ٢/٢٢٧، وقال: «نسبه ابن تيمية إلى بعض السلف».

(٤) الغزالى فى الإحياء ٤/٢٠٩ وقال العراقى: «أخرجه أبو نعيم فى الحلية من حديث الحسين بن على بسند ضعيف»، وذكره السخاوى فى المقاصد الحسنة ص ١٦، وقال: «هذا باطل، وسبق الذهبى وابن تيمية وغيرهما للحكم بذلك»، والعجلونى فى كشف الخفاء ١/٣٧ وقال: «قال الحافظ ابن حجر. لا أصل له».

(٥) ذكره السخاوى فى المقاصد الحسنة ص ٣٠٠، والعجلونى فى كشف الخفاء ٢/٨٧، وقال: «قال الحافظ ابن حجر: باطل موضوع».

(٦) الترمذى فى المناقب (٣٧٢٣) وقال: «حديث غريب منكر».

إلى آخر الشعر، فقال لهن رسول الله ﷺ: «هُزُّوا غرابيلكم بارك الله فيكم» حديث النسوة وضرب الدف فى الأفراح صحيح؛ فقد كان على عهد رسول الله ﷺ. وأما قوله: «هزوا غرابيلكم» هذا لا يعرف عنه.

وما يروونه عن النبى ﷺ أنه قال: «اللهم إنك أخرجتنى من أحب البقاع إلىَّ، فأسكنى فى أحب البقاع إليك»[1]، هذا/حديث باطل كذب، وقد رواه الترمذى وغيره، بل إنه قال ١٢٥/١٨ لمكة: «إنك أحب بلاد الله إلىَّ»[2]. وقال «إنك لأحب البلاد إلى الله»[3].

وما يروونه عن النبى ﷺ: «مَنْ زارنى وزار أبى إبراهيم فى عام دخل الجنة»[4]، هذا كذب موضوع، ولم يروه أحد من أهل العلم بالحديث.

وما يروونه عن على - رضى الله عنه -: أن أعرابيًا صلى ونقر صلاته فقال على: لا تنقر صلاتك. فقال الأعرابى: يا على، لو نقرها أبوك ما دخل النار. هذا كذب.

وما يروونه عن عمر: أنه قتل أباه، هذا كذب. فإن أباه مات قبل مبعث النبى ﷺ.

وما يروونه عن النبى ﷺ: «كنت نبيًا وآدم بين الماء والطين»[5]. «وكنت وآدم لا ماء ولا طين»، هذا اللفظ كذب باطل.

وما يروونه: «العازب فراشه من نار، مسكين رجل بلا امرأة، ومسكينة امرأة بلا رجل»، هذا ليس من كلام النبى ﷺ.

/ولم يثبت عن إبراهيم الخليل - عليه السلام - لما بنى البيت صلى فى كل ركن ألف ١٢٦/١٨ ركعة؛ فأوحى الله تعالى إليه: «يا إبراهيم، ما هذا سد جوعة أو ستر عورة»، هذا كذب ظاهر، ليس هو فى شىء من كتب المسلمين.

---

(١) الحاكم فى المستدرك ٣/٣ وقال: «هذا حديث رواته مدنيون من بيت أبى سعيد المقبرى»، وقال الذهبى: «لكنه موضوع فقد ثبت أن أحب البلاد إلى الله مكة، وسعد ليس بثقة»، وذكره السخاوى فى المقاصد الحسنة ص ٨٩ وقال: «عبد الله بن أبى سعيد المقبرى ضعيف جدًا، وهذا الحديث من منكراته، وكذا قال ابن عبد البر: لا يختلف أهل العلم فى نكارته ووضعه، وقال ابن حزم: هو حديث لا يسند»، وذكره العجلونى فى كشف الخفاء ١/ ١٨٦.

(٢) أبو يعلى الموصلى (٢٦٦٢) عن ابن عباس .

(٣) الترمذى فى المناقب (٣٩٢٥) وقال : «حديث حسن غريب صحيح » .

(٤) ذكره السخاوى فى المقاصد الحسنة ص ٤١٣، والعجلونى فى كشف الخفاء ٢/ ٢٥١، وقال: «قال النووى فى آخر الحج من شرح المهذب: «موضوع لا أصل له».

(٥) ذكره السخاوى فى المقاصد الحسنة ص ٣٢٧، والعجلونى فى كشف الخفاء ٢/ ١٢٩ وقال: «وأما الذى يجرى على الألسنة بهذا اللفظ فلم نقف عليه، وقال الزركشى: لا أصل له بهذا اللفظ».

وما يروونه: «لا تكرهوا الفتنة، فإن فيها حصاد المنافقين»[1]، هذا ليس معروفًا عن النبى ﷺ.

وما يروونه: «من علم أخاه آية من كتاب الله ملك رِقَّه»، هذا كذب ليس فى شىء من كتب أهل العلم.

وما يروونه عن النبى ﷺ: «اطلعت على ذنوب أمتى، فلم أجد أعظم ذنبًا ممن تعلم آية ثم نسيها»[2]. إذا صح هذا الحديث فهذا عنى بالنسيان التلاوة. ولفظ الحديث أنه قال: «يوجد من سيئات أمتى الرجل يؤتيه الله آية من القرآن، فينام عنها حتى ينساها» والنسيان الذى هو بمعنى الإعراض عن القرآن، وترك الإيمان والعمل به، وأما إهمال درسه حتى ينسى فهو من الذنوب.

وما يروونه: «أن آية من القرآن خير من محمد وآل محمد». القرآن كلام الله، منزل، غير مخلوق، فلا يشبه بغيره. اللفظ المذكور غير مأثور.

١٢٧/١٨ /وما يروونه عن النبى ﷺ: «من علم علمًا نافعًا وأخفاه عن المسلمين ألجمه الله يوم القيامة بلجام من نار»، هذا معناه معروف فى السنن عن النبى ﷺ: «من سئل عن علم يعلمه، فكتمه، ألجمه الله يوم القيامة بلجام من نار»[3].

وما يروونه عن النبى ﷺ: «إذا وصلتم إلى ما شجر بين أصحابى فأمسكوا، وإذا وصلتم إلى القضاء والقدر فأمسكوا» هذا مأثور بأسانيد منقطعة.

وما يروونه عن النبى ﷺ أنه قال لسلمان الفارسى - وهو يأكل العنب -: «دو، دو» يعنى: عنبتين، عنبتين هذا ليس من كلام النبى ﷺ، وهو باطل.

وما يروونه عن النبى ﷺ: «مَنْ زَنَى بامرأة، فجاءت منه ببنت، فللزانى أن يتزوج بابنته من الزنا» هذا يقوله من ليس من أصحاب الشافعى، وبعضهم ينقله عن الشافعى. ومن أصحاب الشافعى من أنكر ذلك عنه، وقال: إنه لم يصرح بتحليل ذلك، ولكن صرح بحل ذلك من الرضاعة إذا رضع من لبن المرأة الحامل من الزنا. وعامة العلماء؛ كأحمد وأبى

---

(١) الديلمى فى الفردوس (٧٣٩٠)، وكنز العمال (٣١١٧٠) وعزاه إلى أبى نعيم كلاهما عن على، وتنزيه الشريعة ٢/ ٣٥١، وذكره ابن حجر فى الفتح ١٣/ ٤٤ وقال: «فى سنده ضعيف ومجهول»، والسخاوى فى المقاصد الحسنة ص ٤٦٤ وقال: نقل شيخنا فى فتح البارى عن ابن وهب أنه سئل عنه فقال: «إنه باطل وأقره وهو كذلك»، والعجلونى فى كشف الخفاء ٢/ ٣٥٩.

(٢) أبو داود فى الصلاة (١٤٧٤)، والدارمى فى فضائل القرآن ٢/ ٤٣٧ بلفظ مقارب عن سعيد بن عبادة.

(٣) أبو داود فى العلم (٣٦٥٨)، والترمذى فى العلم (٢٦٤٩) وقال: «حديث حسن»، وابن ماجه فى المقدمة (٢٦١)، وأحمد ٢/ ٢٦٣، كلهم عن أبى هريرة.

حنيفة وغيرهما متفقون على تحريم ذلك. وهذا أظهر القولين فى مذهب مالك.

وما يروونه: «أحق ما أخذتم عليه أجرة كتاب الله»[1] نعم، ثبت/ذلك أنه قال: «أحق ما ١٢٨/١٨ أخذتم عليه أجرة كتاب الله» لكنه فى حديث الرقية، وكان الجعل على عافية مريض القوم لا على التلاوة.

وهل يحرم اتخاذ أبراج الحمام إذا طارت من الأبراج تحط على زراعات الناس وتأكل الحب. فهل يحرم اتخاذ أبراج الحمام فى القرى والبلدان لهذا السبب؟ نعم، إذا كان يضر بالناس منع منه.

وما يروونه عن النبى ﷺ: «من ظلم ذميًا كان الله خصمه يوم القيامة، أو كنت خصمه يوم القيامة»[2] هذا ضعيف، لكن المعروف عنه أنه قال: «من قتل معاهدًا بغير حق لم يَرَحْ رائحةَ الجنة»[3].

وما يروونه عنه: «من أسرج سراجًا فى مسجد لم تزل الملائكة وحملة العرش تستغفر له ما دام فى المسجد ضَوْءُ ذلك السراج»[4]، هذا لا أعرف له إسنادًا عن النبى ﷺ.

---

(١) البخارى فى الطب (٥٧٣٧)، وفى الإجارة معلقًا (الفتح ٤/ ٤٥٢). عن ابن عباس.

(٢) أبو داود فى الخراج والإمارة (٣٠٥٢) عن عدة من أبناء أصحاب رسول الله ﷺ، قال السخاوى فى المقاصد الحسنة ص ٣٩٢: «وسنده لا بأس به ولا يضره جهالته من لم يسم من أبناء الصحابة فإنهم عدد ينجبر به جهالتهم، ولذا سكت عليه أبو داود».

ورواه البيهقى فى السنن الكبرى ٩/ ٢٠٥ عن ثلاثين من أبناء أصحاب رسول الله ﷺ، وذكره العجلونى فى كشف الخفاء ٢/ ٢١٨ وقال: «قال الإمام أحمد: لا أصل له إلا أن يحمل على أنه لا أصل له بلفظه المشهور على الألسنة وهو: من آذى ذميًا كنت خصمه يوم القيامة فتدبر».

(٣) البخارى فى الديات (٦٩١٤) وابن ماجه فى الديات (٢٦٨٦) كلاهما عن عبد الله بن عمرو، والترمذى فى الديات (١٤٠٣) وقال: «حديث حسن صحيح»، وابن ماجه فى الديات (٢٦٨٧) كلاهما عن أبى هريرة.

وقوله: «لم يَرَحْ» أى: لم يشم ريحها. انظر: النهاية فى غريب الحديث ٢/ ٢٧٢.

(٤) القرطبى فى التفسير ١٢/ ٢٧٥، والسيوطى فى الدر المنثور ٣/ ٢١٧، وذكره السخاوى فى المقاصد الحسنة ص ٣٩٦، والعجلونى فى كشف الخفاء ٢/ ٢٢٦ وقال: «رواه الحارث بن أبى أسامة وأبو الشيخ بسند ضعيف عن أنس».

١٢٩/١٨ **/وسئل شيخ الإسلام عن قوله ﷺ فيما يروى عن ربه -عز وجل-: «وما ترددت عن شيء أنا فاعله ترددى عن قبض نفس عبدى المؤمن، يكره الموت وأكره مساءته»[١] ما معنى تردد الله؟**

فأجاب:

هذا حديث شريف، قد رواه البخارى من حديث أبى هريرة، وهو أشرف حديث روى فى صفة الأولياء، وقد رد هذا الكلام طائفة وقالوا: إن الله لا يوصف بالتردد، وإنما يتردد من لا يعلم عواقب الأمور، والله أعلم بالعواقب. وربما قال بعضهم: إن الله يعامل معاملة المتردد.

والتحقيق أن كلام رسوله حق، وليس أحد أعلم بالله من رسوله، ولا أنصح للأمة منه، ولا أفصح ولا أحسن بيانًا منه، فإذا كان كذلك كان المتحذلق والمنكر عليه من أضل الناس؛ وأجهلهم وأسوئهم أدبًا، بل يجب تأديبه وتعزيره، ويجب أن يُصان كلام رسول الله ﷺ[٢] عن الظنون الباطلة؛ والاعتقادات الفاسدة، ولكن المتردد منا، وإن كان تردده فى الأمر ١٣٠/١٨/ لأجل كونه ما يعلم عاقبة الأمور، لا يكون ما وصف الله به نفسه بمنزلة ما يوصف به الواحد منا. فإن الله ليس كمثله شيء، لا فى ذاته ولا فى صفاته ولا فى أفعاله، ثم هذا باطل؛ فإن الواحد منا يتردد تارة لعدم العلم بالعواقب، وتارة لما فى الفعلين من المصالح والمفاسد، فيريد الفعل لما فيه من المصلحة، ويكرهه لما فيه من المفسدة، لا لجهله منه بالشيء الواحد الذى يحب من وجه ويكره من وجه، كما قيل:

الشيب كره وكره أن أفارقه ... فأعجب لشيء على البغضاء محبوب

وهذا مثل إرادة المريض لدوائه الكريه، بل جميع ما يريده العبد من الأعمال الصالحة التى تكرهها النفس هو من هذا الباب، وفى الصحيح «حفت النار بالشهوات، وحفت الجنة بالمكاره»[٣] وقال تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ﴾ الآية [البقرة: ٢١٦].

---

(١) البخارى فى الرقاق (٦٥٠٢).

(٢) فى المطبوعة: «رسول ﷺ»، والصواب ما أثبتناه.

(٣) مسلم فى الجنة (٢٨٢٢/١)، والترمذى فى صفة الجنة (٢٥٥٩) وقال: «حديث حسن غريب من هذا الوجه»، كلاهما عن أنس.

ومن هذا الباب، يظهر معنى التردد المذكور فى هذا الحديث، فإنه قال: «لا يزال عبدى يتقرب إلى بالنوافل حتى أحبه»[1] فإن العبد الذى هذا حاله صار محبوبًا للحق، محبًا له، يتقرب إليه أولاً بالفرائض، وهو/يحبها، ثم اجتهد فى النوافل التى يحبها ويحب فاعلها، ١٨/١٣١ فأتى بكل ما يقدر عليه من محبوب الحق، فأحبه الحق لفعل محبوبه من الجانبين، بقصد اتفاق الإرادة، بحيث يحب ما يحبه محبوبه، ويكره ما يكرهه محبوبه، والرب يكره أن يسوء عبده ومحبوبه، فلزم من هذا أن يكره الموت ليزداد من محاب محبوبه.

والله ـ سبحانه وتعالى ـ قد قضى بالموت، فكل ما قضى به فهو يريده ولابد منه، فالرب مريد لموته لما سبق به قضاؤه، وهو مع ذلك كاره لمساءة عبده؛ وهى المساءة التى تحصل له بالموت، فصار الموت مرادًا للحق من وجه، مكروهًا له من وجه، وهذا حقيقة التردد وهو: أن يكون الشىء الواحد مرادًا من وجه، مكروهًا من وجه، وإن كان لابد من ترجح أحد الجانبين، كما ترجح إرادة الموت، لكن مع وجود كراهة مساءة عبده، وليس إرادته لموت المؤمن الذى يحبه ويكره مساءته، كإرادته لموت الكافر الذى يبغضه ويريد مساءته.

ثم قال بعد كلام سبق ذكره: ومن هذا الباب ما يقع فى الوجود من الكفر والفسوق والعصيان، فإن الله ـ تعالى ـ يبغض ذلك ويسخطه، ويكرهه وينهى عنه، وهو ـ سبحانه ـ قد قدره وقضاه وشاءه بإرادته الكونية، وإن لم يرده بإرادة دينية، وهذا هو فصل الخطاب فيما تنازع فيه الناس، من أنه ـ سبحانه ـ هل يأمر بما لا يريده؟

/فالمشهور عند متكلمة أهل الإثبات، ومن وافقهم من الفقهاء أنه يأمر بما لا يريده، ١٨/١٣٢ وقالت القدرية والمعتزلة وغيرهم: إنه لا يأمر إلا بما يريده.

والتحقيق أن الإرادة فى كتاب الله نوعان: إرادة دينية شرعية وإرادة كونية قدرية، فالأول كقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وقوله تعالى: ﴿وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ﴾ [المائدة: ٦]، وقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ إلى قوله: ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٦، ٢٧]، فإن الإرادة هنا بمعنى المحبة والرضا وهي الإرادة الدينية. وإليه الإشارة بقوله: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦].

وأما الإرادة الكونية القدرية فمثل قوله تعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [الأنعام: ١٢٥]، ومثل قول المسلمين: ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن. فجميع الكائنات داخلة فى هذه

(١) البخارى فى الرقاق (٦٥٠٢) عن أبى هريرة .

الإرادة والإشاءة لا يخرج عنها خير ولا شر، ولا عرف ولا نكر، وهذه الإرادة والإشاءة تتناول ما لا يتناوله الأمر الشرعى، وأما الإرادة الدينية فهى مطابقة للأمر الشرعى لايختلفان، وهذا التقسيم الوارد فى اسم الإرادة يرد مثله فى اسم الأمر والكلمات، والحكم
١٣٣/١٨ والقضاء، والكتاب والبعث،/والإرسال ونحوه؛ فإن هذا كله ينقسم إلى: كونى قدرى، وإلى دينى شرعى.

والكلمات الكونية هى: التى لا يخرج عنها بر ولا فاجر، وهى التى استعان بها النبى ﷺ فى قوله: «أعوذ بكلمات الله التامات، التى لا يجاوزهن بر ولا فاجر»(١) قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢].

وأما الدينية فهي: الكتب المنزلة التي قال فيها النبي ﷺ: «من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله»(٢) وقال تعالى: ﴿وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَٰتِ رَبِّهَا وَكُتُبِهِۦ﴾ [التحريم: ١٢].

وكذلك الأمر الديني، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٨]، والكونية: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا﴾ [يس: ٨٢].

والبعث الديني، كقوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ﴾ [الجمعة: ٢]، والبعث الكوني: ﴿بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَّنَآ﴾ [الإسراء: ٥].

والإرسال الديني، كقوله: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ﴾ [الفتح: ٢٨]، والكوني: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّآ أَرْسَلْنَا ٱلشَّيَٰطِينَ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا﴾ [مريم: ٨٣].

١٣٤/١٨ /وهذا مبسوط فى غير هذا الموضع. فما يقع فى الوجود من المنكرات هى مرادة لله إرادة كونية، داخلة فى كلماته التى لا يجاوزهن بر ولا فاجر، وهو -سبحانه- مع ذلك لم يردها إرادة دينية، ولا هى موافقة لكلماته الدينية، ولا يرضى لعباده الكفر، ولا يأمر بالفحشاء، فصارت له من وجه مكروهة. ولكن هذه ليست بمنزلة قبض المؤمن، فإن ذلك يكرهه؛ والكراهة مساءة المؤمن، وهو يريده لما سبق فى قضائه له بالموت فلا بد منه، وإرادته لعبده المؤمن خير له ورحمة به، فإنه قد ثبت فى الصحيح: «أن الله - تعالى - لا يقضى للمؤمن قضاءً إلا كان خيرًا له، إن أصابته سراء شكر فكان خيرًا له، وإن أصابته ضراء صبر فكان خيرًا له»(٣).

---

(١) مالك فى الموطأ ٢/ ٩٥١(١٠) وقال الهيثمى فى مجمع الزوائد (١٠/ ١٢٩) : «رواه الطبرانى وفيه المسيب بن واضح وقد وثقه غير واحد وضعفه جماعة وكذلك الحسن بن على العمرى وبقية رجاله رجال الصحيح » .
(٢) البخارى فى الجهاد (٢٨١٠)، ومسلم فى الإمارة (١٩٠٤/ ١٥٠، ١٥١)، وابن ماجه فى الجهاد (٢٧٨٣)، وأحمد ٤/ ٣٩٢، ٣٩٧ كلهم عن أبى موسى.
(٣) مسلم فى الزهد (٢٩٩٩/ ٦٤) عن صهيب .

وأما المنكرات، فإنه يبغضها ويكرهها؛ فليس لها عاقبة محمودة من هذه الجهة إلا أن يتوبوا منها فيرحمون بالتوبة، وإن كانت التوبة لابد أن تكون مسبوقة بمعصية؛ ولهذا يجاب عن قضاء المعاصى على المؤمن بجوابين:

أحدهما: أن هذا الحديث لم يتناولها وإنما تناول المصائب.

والثانى: أنه إذا تاب منها كان ما تعقبه التوبة خيرًا فإن التوبة حسنة وهى من أحب الحسنات إلى الله، والله يفرح بتوبة عبده إذا تاب إليه أشد ما يمكن أن يكون من الفرح، وأما المعاصى التى لا يتاب منها فهى شر على صاحبها، والله -سبحانه- قدر كل شىء وقضاه؛ لما له في ذلك من/الحكمة، كما قال: ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ﴾ [النمل: ١٨/١٣٥ ٨٨]، وقال تعالى: ﴿ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ كُلَّ شَىْءٍ خَلَقَهُۥ﴾ [السجدة: ٧]، فما من مخلوق إلا ولله فيه حكمة.

ولكن هذا بحر واسع قد بسطناه فى مواضع، والمقصود هنا التنبيه على أن الشىء المعين يكون محبوبًا من وجه، مكروهًا من وجه وأن هذا حقيقة التردد، وكما أن هذا فى الأفعال فهو فى الأشخاص. والله أعلم.

١٣٦/١٨ /**سئل شيخ الإسلام** عن معنى حديث أبى ذر ـ رضى الله عنه ـ عن رسول الله ﷺ فيما يروى عن الله ـ تبارك وتعالى ـ أنه قال: «ياعبادى إنى حرمت الظلم على نفسى، وجعلته بينكم محرمًا، فلا تظالموا. يا عبادى كلكم ضال إلا من هديته، فاستهدونى أهدكم. يا عبادى، كلكم جائع إلا من أطعمته، فاستطعمونى أطعمكم. ياعبادى كلكم عار إلا من كسوته، فاستكسونى أكسكم. ياعبادى، إنكم تخطئون بالليل والنهار وأنا أغفر الذنوب جميعًا، فاستغفرونى أغفر لكم. ياعبادى، إنكم لن تبلغوا ضرى فتضرونى، ولن تبلغوا نفعى فتنفعونى. ياعبادى، لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم كانوا على أتقى قلب رجل واحد منكم مازاد ذلك فى ملكى شيئًا. ياعبادى، لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم كانوا على أفجر قلب رجل واحد منكم ما نقص ذلك من ملكى شيئًا. يا عبادى، لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم قاموا فى صعيد واحد، فسألونى، فأعطيت كل إنسان منهم مسألته ما نقص ذلك مما عندى إلا كما ينقص المخيط إذا أدخل البحر. يا عبادى، إنما هى
١٣٧/١٨ أعمالكم أحصيها لكم ثم أوفيكم/إياها، فمن وجد خيرًا فليحمد الله -عز وجل- ومن وجد غير ذلك فلا يلومن إلا نفسه»[1].

فأجاب:

الحمد لله رب العالمين، ولا حول ولا قوة إلا بالله. أما قوله تعالى: «ياعبادى، إنى حرمت الظلم على نفسى» ففيه مسألتان كبيرتان، كل منهما ذات شعب وفروع:

إحداهما: في الظلم الذي حرمه الله على نفسه، ونفاه عن نفسه بقوله: ﴿وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ﴾ [هود: ١٠١]، وقوله: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٩]، وقوله: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦]، وقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ۖ وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَٰعِفْهَا﴾ [النساء: ٤٠]، وقوله: ﴿قُلْ مَتَٰعُ ٱلدُّنْيَا قَلِيلٌ وَٱلْءَاخِرَةُ خَيْرٌ لِّمَنِ ٱتَّقَىٰ وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾ [النساء: ٧٧]، ونفى إرادته بقوله: ﴿وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعَٰلَمِينَ﴾ [آل عمران: ١٠٨]، وقوله: ﴿وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعِبَادِ﴾ [غافر: ٣١]، ونفى خوف العباد له بقوله: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ [طه: ١١٢]، فإن الناس تنازعوا في

(١) مسلم فى البر والصلة (٢٥٧٧/٥٥).

معنى هذا الظلم تنازعًا صاروا فيه بين طرفين متباعدين ووسط بينهما، وخيار الأمور أوساطها، وذلك بسبب البحث فى القدر ومجامعته للشرع؛ إذ الخوض فى ذلك بغير علم تام أوجب ضلال عامة الأمم؛ ولهذا نهى النبى ﷺ أصحابه عن التنازع فيه.

/ فذهب المكذبون بالقدر القائلون: بأن الله لم يخلق أفعال العباد، ولم يرد أن يكون إلا ما أمر بأن يكون. وغلاتهم المكذبون بتقدم علم الله وكتابه بما سيكون من أفعال العباد من المعتزلة وغيرهم، إلى أن الظلم منه هو نظير الظلم من الآدميين بعضهم لبعض، وشبهوه ومثلوه فى الأفعال بأفعال العباد، حتى كانوا هم ممثلة الأفعال، وضربوا لله الأمثال، ولم يجعلوا له المثل الأعلى، بل أوجبوا عليه وحرموا ما رأوا أنه يجب على العباد ويحرم، بقياسه على العباد، وإثبات الحكم فى الأصل بالرأى، وقالوا عن هذا: إذا أمر العبد ولم يعنه بجميع ما يقدر عليه من وجوه الإعانة كان ظالمًا له، والتزموا أنه لا يقدر أن يهدى ضالاً، كما قالوا: إنه لا يقدر أن يضل مهتديًا، وقالوا عن هذا: إذا أمر اثنين بأمر واحد وخص أحدهما بإعانته على فعل المأمور كان ظالمًا، إلى أمثال ذلك من الأمور التى هى من باب الفضل والإحسان، جعلوا تركه لها ظلمًا. ١٣٨/١٨

وكذلك ظنوا أن التعذيب لمن كان فعله مقدرًا ظلم له، ولم يفرقوا بين التعذيب لمن قام به سبب استحقاق ذلك ومن لم يقم، وإن كان ذلك الاستحقاق خلقه لحكمة أخرى عامة أو خاصة.

وهذا الموضع زلت فيه أقدام، وضلت فيه أفهام، فعارض هؤلاء آخرون من أهل الكلام المثبتين للقدر، فقالوا: ليس للظلم منه حقيقة/يمكن وجودها، بل هو من الأمور الممتنعة لذاتها، فلا يجوز أن يكون مقدورًا ولا أن يقال: إنه هو تارك له باختياره ومشيئته. وإنما هو من باب الجمع بين الضدين، وجعل الجسم الواحد فى مكانين، وقلب القديم محدثًا، والمحدث قديمًا، وإلا فمهما قدر فى الذهن وكان وجوده ممكنًا والله قادر عليه فليس بظلم منه، سواء فعله أو لم يفعله. ١٣٩/١٨

وتلقى هذا القول عن هؤلاء طوائف من أهل الإثبات من الفقهاء وأهل الحديث، من أصحاب مالك والشافعى وأحمد وغيرهم، ومن شراح الحديث ونحوهم، وفسروا هذا الحديث بما ينبنى على هذا القول، وربما تعلقوا بظاهر من أقوال مأثورة، كما روينا عن إياس ابن معاوية أنه قال: ما ناظرت بعقلى كله أحدًا إلا القدرية، قلت لهم: ما الظلم؟ قالوا: أن تأخذ ما ليس لك، أو أن تتصرف فيما ليس لك. قلت: فلله كل شىء. وليس هذا من إياس إلا ليبين أن التصرفات الواقعة هى فى ملكه، فلا يكون ظلمًا بموجب حدهم، وهذا مما لا نزاع بين أهل الإثبات فيه؛ فإنهم متفقون مع أهل الإيمان بالقدر على أن كل ما فعله

الله فهو عدل.

وفى حديث الكرب الذى رواه الإمام أحمد عن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «ما أصاب عبدًا قط هم ولا حزن فقال: اللهم إنى عبدك ابن عبدك ابن أمتك، ١٤٠/١٨ ناصيتى بيدك، ماضٍ فىّ حكمك، عدل فىّ قضاؤك، أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك، أو أنزلته فى كتابك، أو علمته أحدًا من خلقك، أو استأثرت به فى علم الغيب عندك، أن تجعل القرآن ربيع قلبى، ونور صدرى، وجلاء حزنى، وذهاب همى وغمى، إلا أذهب الله همه وغمه، وأبدله مكانه فرحًا». قالوا: يا رسول الله، أفلا نتعلمهن؟ قال: «بلى ينبغى لمن سمعهن أن يتعلمهن»[1]، فقد بين أن كل قضائه فى عبده عدل؛ ولهذا يقال: كل نعمة منه فضل، وكل نقمة منه عدل. ويقال: أطعتك بفضلك والمنة لك، وعصيتك بعلمك - أو بعدلك - والحجة لك، فأسألك بوجوب حجتك على وانقطاع حجتى إلا ما غفرت لى.

وهذه المناظرة من إياس كما قال ربيعة بن أبى عبد الرحمن[2] لغيلان[3] حين قال له غيلان: نشدتك الله! أترى الله يحب أن يعصى؟ فقال: نشدتك الله! أترى الله يعصى قسرًا؟ يعنى: قهرًا. فكأنما ألقمه حجرًا فإن قوله: يحب أن يعصى لفظ فيه إجمال، وقد لا يتأتى فى المناظرة تفسير المجملات خوفًا من لدد الخصم فيؤتى بالواضحات، فقال: أفتراه يعصى قسرًا؟ فإن هذا إلزام له بالعجز الذى هو لازم للقدرية، ولمن هو شر منهم من الدهرية الفلاسفة وغيرهم.

وكذلك إياس رأى أن هذا الجواب المطابق لحدهم خاصم لهم، ولم يدخل معهم فى التفصيل الذى يطول.

١٤١/١٨ / وبالجملة، فقوله تعالى: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ [طه: ١١٢]، قال أهل التفسير من السلف: لا يخاف أن يظلم فيحمل عليه سيئات غيره، ولا يهضم فينقص من حسناته، ولا يجوز أن يكون هذا الظلم هو شىء ممتنع غير مقدور عليه، فيكون التقدير: لا يخاف ما هو ممتنع لذاته، خارج عن الممكنات والمقدورات، فإن

---

(١) أحمد ١/ ٣٩١، ٤٥٢، والحاكم فى المستدرك ١/ ٥٠٩.

(٢) هو أبو عثمان ربيعة بن أبى عبد الرحمن فروخ، الإمام، مفتى المدينة وعالم الوقت، ويقال له: ربيعة الرأى، قيل له ذلك؛ لأنه كان يتقوى بالرأى، مات سنة ١٣٦هـ. [تاريخ بغداد ٨/ ٤٢٠، وسير أعلام النبلاء ٦/ ٨٩، وشذرات الذهب ١/ ١٩٤].

(٣) هو أبو مروان غيلان بن مسلم الدمشقى، كان من بلغاء الكتاب، تنسب إليه فرقة «الغيلانية» من القدرية، وهو ثانى من تكلم فى القدر ودعا إليه، لم يسبقه سوى معبد الجهنى المقتول فى القدر. [لسان الميزان ٤/ ٤٩٢، والأعلام ٥/ ١٢٤].

مثل هذا إذا لم يكن وجوده ممكنًا حتى يقولوا: إنه غير مقدور، ولو أراده كخلق المثل له فكيف يعقل وجوده؟ فضلاً أن يتصور خوفه حتى ينفى خوفه، ثم أى فائدة فى نفى خوف هذا؟ وقد علم من سياق الكلام أن المقصود بيان أن هذا العامل المحسن لا يجزى على إحسانه بالظلم والهضم. فعلم أن الظلم والهضم المنفى يتعلق بالجزاء ـ كما ذكره أهل التفسير، وأن الله لا يجزيه إلا بعمله؛ ولهذا كان الصواب الذى دلت عليه النصوص: أن الله لا يعذب في الآخرة إلا من أذنب؛ كما قال: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [ص: ٨٥]، فلو دخلها أحد من غير أتباعه لم تمتىء منهم؛ ولهذا ثبت في الصحيحين فى حديث تحاج الجنة والنار من حديث أبى هريرة وأنس: «أن النار لا تمتلئ ممن كان ألقى فيها حتى ينزوي بعضها إلى بعض، وتقول قط قط! بعد قولها: ﴿هَلْ مِن مَّزِيدٍ﴾ [ق: ٣٠] وأما الجنة فيبقى فيها فضل عمن يدخلها من أهل الدنيا، فينشئ الله لها خلقًا آخر»(١).

/ولهذا كان الصواب الذى عليه الأئمة فيمن لم يكلف فى الدنيا من أطفال المشركين، ونحوهم ما صح به الحديث، وهو: أن الله أعلم بما كانوا عاملين، فلا نحكم لكل منهم بالجنة ولا لكل منهم بالنار، بل هم ينقسمون بحسب ما يظهر من العلم إذا كلفوا يوم القيامة فى العرصات كما جاءت بذلك الآثار. ١٤٢/١٨

وكذلك قوله تعالى: ﴿مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا ۗ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦]، يدل الكلام على أنه لا يظلم محسنًا، فينقصه من إحسانه أو يجعله لغيره، ولا يظلم مسيئاً، فيجعل عليه سيئات غيره، بل لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت. وهذا كقوله: ﴿أَمْ لَمْ يُنَبَّأْ بِمَا فِى صُحُفِ مُوسَىٰ . وَإِبْرَٰهِيمَ ٱلَّذِى وَفَّىٰٓ . أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ . وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ [النجم: ٣٦ - ٣٩]، فأخبر أنه ليس على أحد من وزر غيره شيء، وأنه لا يستحق إلا ما سعاه، وكلا القولين حق على ظاهره، وإن ظن بعض الناس أن تعذيب الميت ببكاء أهله عليه ينافى الأول فليس كذلك؛ إذ ذلك النائح يعذب بنوحه لا يحمل الميت وزره، ولكن الميت يناله ألم من فعل هذا، كما يتألم الإنسان من أمور خارجة عن كسبه وإن لم يكن جزاء الكسب.

والعذاب أعم من العقاب، كما قال ﷺ: «السفر قطعة من العذاب»(٢).

/وكذلك ظن قوم أن انتفاع الميت بالعبادات البدنية من الحي ينافي قوله: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ [النجم: ٣٩]، فليس الأمر كذلك؛ فإن انتفاع الميت بالعبادات البدنية ١٤٣/١٨

(١) البخارى فى التفسير (٤٨٥٠) عن أبى هريرة ، وفى التوحيد (٣٧٨٤) عن أنس ، ومسلم فى الجنة (٢٨٤٦/ ٣٦) عن أبى هريرة (٢٨٤٨/ ٣٨) عن أنس .
(٢) البخارى فى العمرة (١٨٠٤) ومسلم فى الإمارة (١٩٢٧/ ١٧٩) .

من الحى بالنسبة إلى الآية كانتفاعه بالعبادات المالية، ومن ادعى أن الآية تخالف أحدهما دون الآخر فقوله ظاهر الفساد، بل ذلك بالنسبة إلى الآية كانتفاعه بالدعاء والاستغفار والشفاعة، وقد بينا فى غير هذا الموضع نحوًا من ثلاثين دليلاً شرعيًا يبين انتفاع الإنسان بسعى غيره؛ إذ الآية إنما نفت استحقاق السعى وملكه، وليس كل مالاً يستحقه الإنسان ولا يملكه لا يجوز أن يحسن إليه مالكه ومستحقه بما ينتفع به منه، فهذا نوع وهذا نوع، وكذلك ليس كل ما لا يملكه الإنسان لا يحصل له من جهته منفعة؛ فإن هذا كذب فى الأمور الدينية والدنيوية.

وهذه النصوص النافية للظلم تثبت العدل فى الجزاء، وأنه لا يبخس عامل عمله، وكذلك قوله فيمن عاقبهم: ﴿وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن ظَلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ ۖ فَمَآ أَغْنَتْ عَنْهُمْ ءَالِهَتُهُمُ ٱلَّتِى يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مِن شَىْءٍ﴾ [هود: ١٠١]، وقوله: ﴿وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الزخرف: ٧٦]، بين أن عقاب المجرمين عدلاً لذنوبهم، لا لأنا ظلمناهم فعاقبناهم بغير ذنب. والحديث الذى فى السنن: «لو عذب الله أهل سماواته وأهل أرضه لعذبهم وهو غير ظالم لهم، ولو رحمهم لكانت رحمته لهم خيرًا من أعمالهم»[1] يبين أن العذاب لو وقع؛ لكان لاستحقاقهم ذلك، لا لكونه بغير ذنب، وهذا يبين أن من/الظلم المنفى عقوبة من لم يذنب. ١٨/١٤٤

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِىٓ ءَامَنَ يَٰقَوْمِ إِنِّىٓ أَخَافُ عَلَيْكُم مِّثْلَ يَوْمِ ٱلْأَحْزَابِ . مِثْلَ دَأْبِ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِمْ ۚ وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعِبَادِ﴾ [غافر: ٣٠، ٣١]، يبين أن هذا العقاب لم يكن ظلمًا؛ لاستحقاقهم ذلك، وأن الله لا يريد الظلم، والأمر الذى لا يمكن القدرة عليه لا يصلح أن يمدح الممدوح بعدم إرادته، وإنما يكون المدح بترك الأفعال إذا كان الممدوح قادرًا عليها، فعلم أن الله قادر على ما نزه نفسه عنه من الظلم وأنه لا يفعله، وبذلك يصح قوله: «إنى حرمت الظلم على نفسى»، وأن التحريم هو المنع، وهذا لا يجوز أن يكون فيما هو ممتنع لذاته، فلا يصلح أن يقال: حرمت على نفسى أو منعت نفسى من خلق مثلى، أو جعل المخلوقات خالقة، ونحو ذلك من المحالات. وأكثر ما يقال فى تأويل ذلك ما يكون معناه: إنى أخبرت عن نفسى بأن ما لا يكون مقدورًا لا يكون منى. وهذا المعنى مما يتيقن المؤمن أنه ليس مراد الرب، وأنه يجب تنزيه الله ورسوله عن إرادة مثل هذا المعنى الذى لا يليق الخطاب بمثله، إذ هو مع كونه شبه التكرير وإيضاح الواضح ليس فيه مدح ولا ثناء، ولا ما يستفيده المستمع، فعلم أن الذى حرمه على نفسه هو أمر مقدور عليه لكنه لا يفعله؛ لأنه حرمه على نفسه، وهو ـ سبحانه ـ منزه عن فعله

(١) أبو داود فى السنة (٤٦٩٩)، وابن ماجه فى المقدمة (٧٧)، وأحمد ٥/ ١٨٢، كلهم عن أبى بن كعب.

مقدس عنه.

/يبين ذلك أن ما قاله الناس فى حدود الظلم يتناول هذا دون ذلك، كقول بعضهم: ١٤٥/١٨
الظلم وضع الشىء فى غير موضعه، كقولهم: من أشبه أباه فما ظلم. أى: فما وضع الشبه غير موضعه، ومعلوم أن الله - سبحانه - حكم عدل لا يضع الأشياء إلا مواضعها، ووضعها غير مواضعها ليس ممتنعًا لذاته، بل هو ممكن لكنه لا يفعله؛ لأنه لا يريده، بل يكرهه ويبغضه، إذ قد حرمه على نفسه.

وكذلك من قال: الظلم إضرار غير مستحق. فإن الله لا يعاقب أحدًا بغير حق. وكذلك من قال: هو نقص الحق وذكر أن أصله النقص كقوله: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا وَلَمْ تَظْلِم مِّنْهُ شَيْـًٔا﴾ [الكهف: ٣٣].

وأما من قال: هو التصرف فى ملك الغير فهذا ليس بمطرد ولا منعكس، فقد يتصرف الإنسان فى ملك غيره بحق ولا يكون ظالمًا، وقد يتصرف فى ملكه بغير حق فيكون ظالمًا، وظلم العبد نفسه كثير فى القرآن. وكذلك من قال: فعل المأمور خلاف ما أمر به، ونحو ذلك إن سلم صحة مثل هذا الكلام فالله -سبحانه- قد كتب على نفسه الرحمة وحرم على نفسه الظلم، فهو لا يفعل خلاف ما كتب ولا يفعل ما حرم.

وليس هذا الجواب موضع بسط هذه الأمور التى نبهنا عليها فيه/وإنما يشير إلى النكت، ١٤٦/١٨
وبهذا يتبين القول المتوسط، وهو أن الظلم الذى حرمه الله على نفسه مثل: أن يترك حسنات المحسن فلا يجزيه بها ويعاقب البرىء على ما لم يفعل من السيئات، ويعاقب هذا بذنب غيره، أو يحكم بين الناس بغير القسط، ونحو ذلك من الأفعال التى ينزه الرب عنها لقسطه وعدله وهو قادر عليها، وإنما استحق الحمد والثناء؛ لأنه ترك هذا الظلم وهو قادر عليه. وكما أن الله منزه عن صفات النقص والعيب فهو - أيضًا - منزه عن أفعال النقص والعيب.

وعلى قول الفريق الثانى ما ثم فعل يجب تنزيه الله عنه أصلاً، والكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة وأئمتها يدل على خلاف ذلك، ولكن متكلمو أهل الإثبات لما ناظرو متكلمة النفى ألزموهم لوازم لم ينفصلوا عنها إلا بمقابلة الباطل بالباطل، وهذا مما عابه الأئمة وذموه، كما عاب الأوزاعى والزبيدى والثورى وأحمد بن حنبل وغيرهم مقابلة القدرية بالغلو فى الإثبات، وأمروا بالاعتصام بالكتاب والسنة، وكما عابوا أيضًا على من قابل الجهمية نفاة الصفات بالغلو فى الإثبات حتى دخل فى تمثيل الخالق بالمخلوق. وقد بسطنا الكلام فى هذا وهذا، وذكرنا كلام السلف والأئمة فى هذا فى غير هذا الموضع.

ولو قال قائل: هذا مبنى على «مسألة تحسين العقل وتقبيحه»، فمن قال: العقل يعلم به

١٤٧/١٨ حسن الأفعال وقبحها فإنه ينزه الرب عن بعض/الأفعال، ومن قال: لا يعلم ذلك إلا بالسمع فإنه يجوز جميع الأفعال عليه لعدم النهى فى حقه، قيل له: ليس بناء هذه على تلك بلازم، وبتقدير لزومها ففى تلك تفصيل وتحقيق قد بسطناه فى موضعه، وذلك أنا فرضنا أنا نعلم بالعقل حسن بعض الأفعال وقبحها، لكن العقل لا يقول: إن الخالق كالمخلوق، ، حتى يكون ما جعله حسنًا لهذا أو قبيحًا له جعله حسنًا للآخر أو قبيحًا له، كما يفعتل مثل ذلك القدرية؛ لما بين الرب والعبد من الفروق الكثيرة. وإن فرضنا أن حسن الأفعال وقبحها لا يعلم إلا بالشرع، فالشرع قد دل على أن الله قد نزه نفسه عن أفعال وأحكام - فلا يجوز أن يفعلها- تارة بخبره مثنيًا على نفسه بأنه لا يفعلها، وتارة بخبره أنه حرمها على نفسه.

وهذا يبين المسألة الثانية. فنقول: الناس لهم فى أفعال الله باعتبار ما يصلح منه ويجوز وما لا يجوز منه ثلاثة أقوال: طرفان ووسط.

فالطرف الواحد: طرف القدرية، وهم الذين حجروا عليه أن يفعل إلا ما ظنوا بعقلهم أنه الجائز له، حتى وضعوا له شريعة التعديل والتجويز، فأوجبوا عليه بعقلهم أموراً كثيرة، وحرموا عليه بعقلهم أموراً كثيرة، لا بمعنى أن العقل آمر له وناه؛ فإن هذا لا يقوله عاقل.
١٤٨/١٨ بل بمعنى أن تلك الأفعال مما/علم بالعقل وجوبها وتحريمها، ولكن أدخلوا فى ذلك المنكرات ما بنوه على بدعتهم فى التكذيب بالقدر وتوابع ذلك.

والطرف الثانى: طرف الغلاة فى الرد عليهم، وهم الذين قالوا: لا ينزه الرب عن فعل من الأفعال، ولا نعلم وجه امتناع الفعل منه إلا من جهة خبره أنه لا يفعله، المطابق لعلمه بأنه لا يفعله. وهؤلاء منعوا حقيقة ما أخبر به من أنه كتب على نفسه الرحمة وحرم على نفسه الظلم، قال الله ـ تعالى ـ: ﴿وَإِذَا جَآءَكَ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِـَٔايَـٰتِنَا فَقُلْ سَلَـٰمٌ عَلَيْكُمْ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ﴾ [الأنعام: ٥٤].

وفى الصحيحين عن أبى هريرة - رضى الله عنه - عن النبى ﷺ قال: «إن اللّه لما قضى الخلق كتب على نفسه كتابا، فهو موضوع عنده فوق العرش: إن رحمتى تغلب غضبى»[(١)]، ولم يعلم هؤلاء أن الخبر المجرد المطابق للعلم لا يبين وجه فعله وتركه؛ إذ العلم يطابق المعلوم، فعلمه بأنه يفعل هذا وأنه لا يفعل هذا ليس فيه تعرض؛ لأنه كتب هذا على نفسه وحرم هذا على نفسه، كما لو أخبر عن كائن من كان أنه يفعل كذا ولا يفعل كذا، لم يكن فى هذا بيان؛ لكونه محموداً ممدوحاً على فعل هذا وترك هذا، ولا فى ذلك ما يبين قيام المقتضى لهذا والمانع من هذا؛ فإن الخبر المحض كاشف عن المخبر

(١) البخارى فى بدء الخلق (٣١٩٤) ومسلم فى التوبة (٢٧٥١/ ١٤ـ١٦).

عنه، ليس فيه بيان ما يدعو إلى الفعل ولا إلى الترك، بخلاف قوله: ﴿كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ﴾ [الأنعام: ١٢]، «وحرم على نفسه الظلم» فإن التحريم مانع من الفعل، وكتابته على نفسه داعية إلى الفعل، وهذا بين واضح؛ إذ ليس المراد بذلك مجرد كتابته أنه يفعل، وهو كتابة التقدير، كما قد ثبت فى الصحيح: «أنه قدر مقادير الخلائق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة وكان عرشه على الماء»(١)؛ فإنه قال: ﴿كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ﴾، ولو أريد كتابة التقدير لكان قد كتب على نفسه الغضب، كما كتب على نفسه الرحمة؛ إذ كان المراد مجرد الخبر عما سيكون، ولكان قد حرم على نفسه كل ما لم يفعله من الإحسان كما حرم الظلم. ١٤٩/١٨

وكما أن الفرق ثابت في حقنا بين قوله: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ فِي ٱلْقَتْلَى﴾ [البقرة: ١٧٨] وبين قوله: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ﴾ [القمر: ٥٢]. وقوله: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ﴾ [الحديد: ٢٢]. وقوله: «فيبعث إليه الملك فيؤمر بأربع كلمات، فيقال له: اكتب رزقه وأجله وعمله، وشقى أو سعيد»(٢). فهكذا الفرق - أيضاً- ثابت فى حق الله.

ونظير ما ذكره من كتابته على نفسه كما تقدم قوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧]، وقول النبي ﷺ في الحديث الصحيح: «يا معاذ، أتدري ما حق الله على عباده؟» قلت: الله ورسوله أعلم، قال «حقه عليهم أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً. أتدرى ماحق العباد على الله إذا فعلوا ذلك؟» قلت: الله ورسوله أعلم. قال: «حقهم عليه ألا يعذبهم»(٣)، ومنه قوله فى غير حديث: «كان حقاً على الله أن يفعل به كذا». فهذا الحق الذى عليه هو أحقه على نفسه بقوله. ١٥٠/١٨

ونظير تحريمه على نفسه وإيجابه على نفسه ما أخبر به من قسمه ليفعلن وكلمته السابقة، كقوله: ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ﴾ [يونس: ١٩]، وقوله: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ﴾ [ص: ٨٥]، و﴿لَنُهْلِكَنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [إبراهيم: ١٣]، ﴿فَٱلَّذِينَ هَاجَرُوا۟ وَأُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ وَأُوذُوا۟ فِي سَبِيلِي وَقَٰتَلُوا۟ وَقُتِلُوا۟ لَأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّـَٔاتِهِمْ وَلَأُدْخِلَنَّهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ [آل عمران: ١٩٥]، ﴿فَلَنَسْـَٔلَنَّ ٱلَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ﴾ [الأعراف: ٦]، ونحو ذلك من صِيَغ القسم المتضمنة معنى الإيجاب والمعنى، بخلاف القسم المتضمن للخبر المحض.

ولهذا قال الفقهاء: اليمين إما أن توجب حقاً، أو منعاً، أو تصديقاً، أو تكذيباً. وإذا

(١) مسلم فى القدر (٢٦٥٣/ ١٦) عن عبد الله بن عمرو .

(٢) البخارى فى بدء الخلق (٣٢٠٨) ومسلم فى القدر (٢٦٤٣/ ١) .

(٣) البخارى فى الجهاد (٢٨٥٦) ومسلم فى الإيمان (٣٠/ ٤٨، ٤٩) .

كان معقولا في الإنسان أنه يكون آمراً مأموراً كقوله: ﴿إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةٌۢ بِٱلسُّوٓءِ﴾ [يوسف: ٥٣]، وقوله: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ﴾ [النازعات: ٤٠]، مع أن العبد له آمر وناهٍ فوقه، والرب الذى ليس فوقه أحد لأن يتصور أن يكون هو الآمر الكاتب
١٥١/١٨ على نفسه الرحمة، والناهى المحرم على نفسه الظلم أولى/وأحرى، وكتابته على نفسه ذلك تستلزم إرادته لذلك ومحبته له ورضاه بذلك، وتحريمه الظلم على نفسه يستلزم بغضه لذلك وكراهته له، وإرادته ومحبته للفعل توجب وقوعه منه، وبغضه له وكراهته لأن يفعله يمنع وقوعه منه. فأما ما يحبه ويبغضه من أفعال عباده فذلك نوع آخر، ففرق بين فعله هو وبين ماهو مفعول مخلوق له، وليس فى مخلوقه ماهو ظلم منه وإن كان بالنسبة إلى فاعله الذى هو الإنسان هو ظلم، كما أن أفعال الإنسان هى بالنسبة إليه تكون سرقة وزنا وصلاة وصوما، واللّه تعالى خالقها بمشيئته، وليست بالنسبة إليه كذلك؛ إذ هذه الأحكام هى للفاعل الذى قام به هذا الفعل، كما أن الصفات هى صفات للموصوف الذى قامت به لا للخالق الذى خلقها وجعلها صفات، واللّه - تعالى - خلق كل صانع وصنعته كما جاء ذلك فى الحديث، وهو خالق كل موصوف وصفته.

ثم صفات المخلوقات ليست صفات له؛ كالألوان والطعوم والروائح لعدم قيام ذلك به. وكذلك حركات المخلوقات ليست حركات له ولا أفعالا له بهذا الاعتبار؛ لكونها مفعولات هو خلقها. وبهذا الفرق تزول شبه كثيرة. والأمر الذى كتبه على نفسه يستحق عليه الحمد والثناء وهو مقدس عن ترك هذا الذى لو ترك لكان تركه نقصاً، وكذلك الأمر الذى حرمه على نفسه يستحق الحمد والثناء على تركه، وهو مقدس عن فعله الذى لو كان لأوجب نقصاً.

١٥٢/١٨ /وهذا كله بين - وللّه الحمد - عند الذين أوتوا العلم والإيمان، وهو أيضاً مستقر فى قلوب عموم المؤمنين، ولكن القدرية شبهوا على الناس بشبههم، فقابلهم من قابلهم بنوع من الباطل، كالكلام الذى كان السلف والأئمة يذمونه؛ وذلك أن المعتزلة قالوا: قد حصل الاتفاق على أن اللّه ليس بظالم، كما دل عليه الكتاب والسنة، والظالم من فعل الظلم، كما أن العادل من فعل العدل، هذا هو المعروف عند الناس من مسمى هذا الاسم سمعاً وعقلا، قالوا: ولو كان الله خالقاً لأفعال العباد التى هى الظلم لكان ظالماً. فعارضهم هؤلاء بأن قالوا: ليس الظالم من فعل الظلم، بل الظالم من قام به الظلم. وقال بعضهم: الظالم من اكتسب الظلم وكان منهياً عنه. وقال بعضهم: الظالم من فعل محرما عليه أو ما نهى عنه. ومنهم من قال: من فعل الظلم لنفسه. وهؤلاء يعنون: أن يكون الناهى له والمحرم عليه غيره الذى يجب عليه طاعته؛ ولهذا كان تصور الظلم منه ممتنعاً عندهم لذاته؛ كامتناع

أن يكون فوقه آمر له وناه. ويمتنع عند الطائفتين أن يعود إلى الرب من أفعاله حكم لنفسه.

وهؤلاء لم يمكنهم أن ينازعوا أولئك فى أن العادل من فعل العدل بل سلموا ذلك لهم، وإن نازعهم بعض الناس منازعة عنادية.

/والذى يكشف تلبيس المعتزلة أن يقال لهم: الظالم والعادل الذى يعرفه الناس، وإن كان ١٥٣/١٨ فاعلا للظلم والعدل فذلك يأثم به أيضاً، ولا يعرف الناس من يسمى ظالماً ولم يقم به الفعل الذى به صار ظالماً، بل لا يعرفون ظالماً إلا من قام به الفعل الذى فعله وبه صار ظالماً، وإن كان فعله متعلقاً بغيره وله مفعول منفصل عنه. لكن لا يعرفون الظالم إلا بأن يكون قد قام به ذلك، فكونكم أخذتم فى حد الظالم أنه من فعل الظلم وعنيتم بذلك من فعله فى غيره - فهذا تلبيس وإفساد للشرع والعقل واللغة، كما فعلتم فى مسمى المتكلم حيث قلتم: هو من فعل الكلام ولو فى غيره. وجعلتم من أحدث كلاما منفصلا عنه قائماً بغيره متكلما وإن لم يقم به هو كلام أصلا. وهذا من أعظم البهتان والقرمطة والسَّفْسَطة.

ولهذا ألزمهم السلف أن يكون ما أحدثه من الكلام فى الجمادات، وكذلك أيضاً ما خلقه في الحيوانات، ولا يفرق حينئذ بين نطق وأنطق وإنما قالت الجلود: ﴿أَنطَقَنَا ٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَنطَقَ كُلَّ شَىْءٍ﴾ [فصلت: ٢١]، ولم تقل: نطق الله بذلك؛ ولهذا قال من قال من السلف كسليمان بن داود الهاشمي وغيره ما معناه: إنه على هذا يكون الكلام الذي خلق في فرعون حتى قال: ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النازعات: ٢٤]، كالكلام الذي خلق في الشجرة حتى قالت: ﴿إِنَّنِىٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠﴾ [طه: ١٤]، فإما أن يكون فرعون محقاً، أو/تكون ١٥٤/١٨ الشجرة كفرعون. وإلى هذا المعنى يَنْحُو الاتحادية من الجهمية وينشدون:

وكل كلام فى الوجود كلامه ... سواء علينا نثره ونظامه

وهذا يستوعب أنواع الكفر؛ ولهذا كان من الأمر البين للخاصة والعامة أن مَنْ قال: المتكلم لا يقوم به كلام أصلا - فإن حقيقة قوله أنه ليس بمتكلم؛ إذ ليس المتكلم إلا هذا؛ ولهذا كان أولوهم يقولون: ليس بمتكلم. ثم قالوا: هو متكلم بطريق المجاز، وذلك لما استقر فى الفطر أن المتكلم لابد أن يقوم به كلام وإن كان مع ذلك فاعلا له، كما يقوم بالإنسان كلامه وهو كاسب له. أما أن يجعل مجرد أحداث الكلام فى غيره كلاما له - فهذا هو الباطل.

وهكذا القول فى الظلم، فَهَبْ أن الظالم من فعل الظلم فليس هو من فعله فى غيره، ولم يقم به فعل أصلا، بل لابد أن يكون قد قام به فعل، وإن كان متعديا إلى غيره، فهذا جواب. ثم يقال لهم: الظلم فيه نسبة وإضافة، فهو ظلم من الظالم، بمعنى أنه عدوان

وبغى منه، وهو ظلم للمظلوم، بمعنى أنه بغى واعتداء عليه. وأما من لم يكن متعدى عليه به ولا هو منه عدوان على غيره فهو فى حقه ليس بظلم، لا منه ولا له.

١٥٥/١٨ /والله - سبحانه - إذا خلق أفعال العباد فذلك من جنس خلقه لصفاتهم فهم الموصوفون بذلك، فهو - سبحانه - إذا جعل بعض الأشياء أسود، وبعضها أبيض، أو طويلا، أو قصيراً، أو متحركا، أو ساكناً. أو عالماً، أو جاهلا، أو قادراً، أو عاجزاً، أو حياً، أو ميتاً. أو مؤمناً أو كافراً، أو سعيداً، أو شقياً، أو ظالماً. أو مظلوماً- كان ذلك المخلوق هو الموصوف بأنه الأبيض والأسود، والطويل والقصير، والحى والميت، والظالم والمظلوم، ونحو ذلك. والله - سبحانه - لا يوصف بشىء من ذلك، وإنما إحداثه للفعل الذى هو ظلم من شخص وظلم لآخر بمنزلة إحداثه الأكل والشرب الذى هو أكل من شخص وأكل لآخر، وليس هو بذلك آكلا ولا مأكولا.

ونظائر هذا كثيرة، وإن كان فى خلق أفعال العباد لازمها ومتعديها حكم بالغة، كما له حكمة بالغة فى خلق صفاتهم وسائر المخلوقات، لكن ليس هذا موضع تفصيل ذلك. وقد ظهر بهذين الوجهين تَدْليس القدرية.

وأما تلك الحدود التى عورضوا بها فهى دعاوى ومخالفة أيضاً للمعلوم من الشرع واللغة والعقل، أو مشتملة على نوع من الإجمال، فإن قول القائل: الظالم من قام به الظلم ١٥٦/١٨ يقتضى أنه لابد أن يقوم به، لكن يقال له: وإن لم يكن فاعلا له/آمراً له لابد أن يكون فاعلا له مع ذلك، فإن أراد الأول كان اقتصاره على تفسير الظالم بمن قام به الظلم كاقتصار أولئك على تفسير الظالم فى فعل الظلم، والذى يعرفه الناس عامهم وخاصهم أن الظالم فاعل للظلم وظلمه فعل قائم به، وكل من الفريقين جحد بعض الحق.

وأما قولهم: من فعل محرما عليه أو منهياً عنه ونحو ذلك، فالإطلاق صحيح. لكن يقال: قد دل الكتاب والسنة على أن الله تعالى كتب على نفسه الرحمة، وكان حقاً عليه نصر المؤمنين، وكان حقاً عليه أن يجزى المطيعين، وأنه حرم الظلم على نفسه، فهو - سبحانه - الذى حرم بنفسه على نفسه الظلم، كما أنه هو الذى كتب بنفسه على نفسه الرحمة لا يمكن أن يكون غيره محرما عليه أو موجبا عليه، فضلا عن أن يعلم ذلك بعقل أو غيره، وإذا كان كذلك فهذا الظلم الذى حرمه على نفسه هو ظلم بلا ريب، وهو أمر ممكن مقدور عليه، وهو - سبحانه - يتركه مع قدرته عليه بمشيئته واختياره؛ لأنه عادل ليس بظالم، كما يترك عقوبة الأنبياء والمؤمنين، وكما يترك أن يحمل البرىء ذنوب المعتدين.

فصـــل

قوله: «وجـعلته بينكم محـرما، فلا تظالمـوا» ينبغى أن يعرف أن هذا الحـديث شريف القدر، عظيم المنزلة؛ ولهذا كان الإمام أحمـد/يقول: هو أشرف حديث لأهل الشام، وكان ١٥٧/١٨ أبو إدريس الخولانى إذا حدث به جَـثَا على ركبتيه. ورواويه أبو ذر الذى مـا أَظَلَّت الخضراء ولا أَقَلَّت الغبراء أصدق لهجـة منه، وهو من الأحاديث الإلهية التى رواها الرسول ﷺ عن ربه، وأخبر أنها من كلام الله - تعالى - وإن لم تكن قرآناً، وقد جمع فى هذا الباب زاهر الشحامى[١] وعبد الغنى المقدسى[٢] وأبو عبد الله المقدسى وغيرهم[٣].

وهذا الحـديث قد تضـمن من قواعـد الدين العظيـمة فى العلوم والأعـمال والأصـول والفروع؛ فـإن تلك الجملة الأولى وهى قـوله: «حرمت الظلـم على نفسى» يتـضمن جل مسائل الصـفات والقدر إذا أعطيت حقهـا من التفسير، وإنمـا ذكرنا فيها مـا لابد من التنبيه عليه من أوائل النكت الجامعة.

وأما هذه الجملة الثانية وهى قوله: «وجعلته بينكم محرماً، فلا تظالموا» فإنها تجمع الدين كله؛ فإن مـا نهى الله عنه راجع إلى الظلم، وكل ما أمـر به راجع إلى العدل؛ ولهـذا قال تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ﴾ [الحديد: ٢٥]، فأخبر أنه أرسل الرسل، وأنزل الكتاب والميـزان؛ لأجل قيام الناس بالقسط. وذكر أنه أنزل الحديد الذى به ينصر هذا الحق،/فالكتاب يهدى والسيف ينصر، وكفى بربك هاديا ونصيراً. ١٥٨/١٨

ولهذا كان قوام الناس بأهل الكتاب وأهل الحديد، كما قال من قال من السلف: صنفان إذا صلحوا صلح الناس: الأمراء والعلماء. وقالوا في قوله تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا

---

(١) فى المطبوعة: «السحامى»، والصواب ما أثبتناه.

وهو أبو القاسم زاهر بن طاهر بن محمد النيسابورى ، مسند نيـسابور ومحدثها فى عصره خرج «التاريخ» وأملى نحو ألف مجلس، ولد فى ذى القعدة سنة ٤٤٦ هـ، ومات سنه ٥٣٣هـ عن سبع وثمانين سنة. [سير أعلام النبلاء ٢٠/ ٩، ولسان الميزان ٢/ ٥٨١، والأعلام ٣/ ٤٠].

(٢) هو أبو محمد عبد الغنى بن عبد الواحد بن على بن جعفر المقدسى الحنبلى، صنف التصانيف الكثيرة الكبيرة الشهـيرة، وإليه انـتهى حفظ الحـديث متنًا وإسنادًا ومعـرفة بفنونه، ولد سنة ٥٤١ هـ، ومـات فى ربيع سنة ٦٠٠هـ. [سير أعلام النبلاء ٢١/ ٤٣٣، وشذرات الذهب ٤/ ٣٤٥].

(٣) فى المطبوعة: «وغيرهما»، والصواب ما أثبتناه.

الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]، أقوالاً تجمع العلماء والأمراء؛ ولهذا نص الإمام أحمد وغيره على دخول الصنفين في هذه الآية؛ إذ كل منهما تجب طاعته فيما يقوم به من طاعة الله، وكان نواب رسول الله ﷺ في حياته؛ كعلي، ومعاذ، وأبي موسى، وعتاب بن أسيد، وعثمان بن أبي العاص، وأمثالهم، يجمعون الصنفين. وكذلك خلفاؤه من بعده؛ كأبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، ونوابهم.

ولهذا كانت السنة أن الذي يصلي بالناس صاحب الكتاب، والذي يقوم بالجهاد صاحب الحديد. إلى أن تفرق الأمر بعد ذلك، فإذا تفرق صار كل من قام بأمر الحرب من جهاد الكفار وعقوبات الفجار يجب أن يطاع فيما يأمر به من طاعة الله في ذلك، وكذلك من قام بجمع الأموال وقسمها يجب أن يطاع فيما يأمر به من طاعة الله في ذلك، وكذلك من قام بالكتاب بتبليغ أخباره وأوامره وبيانها يجب أن يصدق ويطاع فيما أخبر به من الصدق في ذلك، وفيما يأمر به من طاعة الله في ذلك.

١٥٩/١٨ /والمقصود هنا أن المقصود بذلك كله هو أن يقوم الناس بالقسط؛ ولهذا لما كان المشركون يحرمون أشياء ما أنزل الله بها من سلطان، ويأمرون بأشياء ما أنزل الله بها من سلطان، أنزل الله في سورة الأنعام والأعراف وغيرهما يذمهم على ذلك، وذكر ما أمر به هو وما حرمه هو فقال: ﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [الأعراف: ٢٩]، وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣].

وهذه الآية تجمع أنواع المحرمات كما قد بيناه في غير هذا الموضع. وتلك الآية تجمع أنواع الواجبات كما بيناه أيضاً، وقوله: ﴿أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [الأعراف: ٢٩]، أمر مع القسط بالتوحيد الذي هو عبادة الله وحده لا شريك له، وهذا أصل الدين، وضده هو الذنب الذي لا يغفر، قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨]، وهو الدين الذي أمر الله به جميع الرسل، وأرسلهم به إلى جميع الأمم، قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥]، وقال تعالى: ﴿وَسْئَلْ مَنْ ١٦٠/١٨ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَا أَجَعَلْنَا مِن دُونِ الرَّحْمَٰنِ آلِهَةً يُعْبَدُونَ﴾ [الزخرف: ٤٥] وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦]، وقال تعالى:

﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ﴾ [الشورى: ١٣]، وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ كُلُوا۟ مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَٱعْمَلُوا۟ صَٰلِحًا إِنِّى بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ . وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱتَّقُونِ﴾ [المؤمنون: ٥١، ٥٢].

ولهذا ترجم البخارى فى صحيحه «باب ما جاء فى أن دين الأنبياء واحد» وذكر الحديث الصحيح فى ذلك، وهو الإسلام العام الذى اتفق عليه جميع النبيين. قال نوح عليه السلام: ﴿وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [يونس: ٧٢] وقال تعالى في قصة إبراهيم: ﴿إِذْ قَالَ لَهُۥ رَبُّهُۥٓ أَسْلِمْ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ . وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَٰبَنِىَّ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣١، ١٣٢]، ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ يَٰقَوْمِ إِن كُنتُمْ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوٓا۟ إِن كُنتُم مُّسْلِمِينَ﴾ [يونس: ٨٤]، وقال تعالى: ﴿قَالَ ٱلْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنصَارُ ٱللَّهِ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَٱشْهَدْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٥٢]. وقال في قصة بلقيس: ﴿رَبِّ إِنِّى ظَلَمْتُ نَفْسِى وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَٰنَ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [النمل: ٤٤]، وقال: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَا ٱلتَّوْرَىٰةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسْلَمُوا۟ لِلَّذِينَ هَادُوا۟﴾ [المائدة: ٤٤].

/وهذا التوحيد - الذى هو أصل الدين -هو أعظم العدل، وضده وهو الشرك أعظم ١٦١/١٨ الظلم، كما أخرجا فى الصحيحين عن عبد الله بن مسعود قال: لما نزلت هذه الآية: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢]، شق ذلك على أصحاب النبي ﷺ، وقالوا: أينا لم يظلم نفسه؟ فقال: «الم تسمعوا إلى قول العبد الصالح: إن الشرك لظلم عظيم»؟[1]. وفى الصحيحين عن ابن مسعود قال: قلت: يا رسول الله، أى الذنب أعظم؟ قال: «أن تجعل لله نداً وهو خلقك» قلت: ثم أى؟ قال: «ثم أن تقتل ولدك خشية أن يُطْعَم معك» قلت: ثم أي؟ قال: «أن تُزَاني بحليلة جارك»[2]. فأنزل الله تصديق ذلك: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ﴾ الآية [الفرقان: ٦٨].

وقد جاء عن غير واحد من السلف، وروى مرفوعًا «الظلم ثلاثة دواوين: فديوان لا يغفر الله منه شيئًا، وديوان لا يترك الله منه شيئًا، وديوان لا يعبأ الله به شيئًا؛ فأما الديوان الذى لا يغفر الله منه شيئًا فهو الشرك؛ فإن الله لا يغفر أن يشرك به. وأما الديوان الذى لا يترك الله منه شيئًا فهو ظلم العباد بعضهم بعضًا؛ فإن الله لابد أن ينصف المظلوم من الظالم. وأما الديوان الذى لا يعبأ الله به شيئًا فهو ظلم العبد نفسه فيما بينه وبين

(١) البخارى فى الأنبياء (٣٤٢٩) ومسلم فى الإيمان (١٢٤/١٩٧) .

(٢) البخارى فى التفسير (٤٤٧٧) ومسلم فى الإيمان (٨٦/ ١٤١، ١٤٢) .

١٨/١٦٢/ربه»[(١)] أى: مغفرة هذا الضرب ممكنة بدون رضا الخلق؛ فإن شاء عذب هذا الظالم لنفسه وإن شاء غفر له.

وقد بسطنا الكلام فى هذه الأبواب الشريفة والأصول الجامعة فى القواعد، وبينا أنواع الظلم، وبينا كيف كان الشرك أعظم أنواع الظلم، ومسمى الشرك جليله ودقيقه؛ فقد جاء فى الحديث: «الشرك فى هذه الأمة أخفى من دبيب النمل»[(٢)]. وروى أن هذه الآية نزلت في أهل الرياء ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُوا لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا﴾ [الكهف: ١١٠]، وكان شداد بن أوس يقول: يا بقايا العرب، يا بقايا العرب، إنما أخاف عليكم الرياء والشهوة الخفية. قال أبو داود السجستانى - صاحب السنن المشهورة-: الخفية حب الرياسة. وذلك أن حب الرياسة هو أصل البغى والظلم، كما أن الرياء هو من جنس الشرك أو مبدأ الشرك.

والشرك أعظم الفساد كما أن التوحيد أعظم الصلاح؛ ولهذا قال تعالى: ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِى ٱلْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضْعِفُ طَآئِفَةً مِّنْهُمْ يُذَبِّحُ أَبْنَآءَهُمْ وَيَسْتَحْىِۦ نِسَآءَهُمْ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ [القصص: ٤]، إلى أن ختم السورة بقوله: ﴿تِلْكَ ٱلدَّارُ ٱلْءَاخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا﴾ [القصص: ٨٣]، وقال: ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ فِى ٱلْكِتَٰبِ لَتُفْسِدُنَّ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَتَعْلُنَّ عُلُوًّا كَبِيرًا﴾ [الإسراء: ٤]، وقال: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَنَّهُۥ مَن قَتَلَ نَفْسًۢا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِى ٱلْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَآ أَحْيَا ٱلنَّاسَ جَمِيعًا﴾ [المائدة: ٣٢]، وقالت الملائكة: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ﴾ [البقرة: ٣٠].

١٨/١٦٣

فأصل الصلاح: التوحيد والإيمان، وأصل الفساد: الشرك والكفر. كما قال عن المنافقين: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِى ٱلْأَرْضِ قَالُوٓا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ . أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ﴾ [البقرة: ١١، ١٢]، وذلك أن صلاح كل شيء أن يكون بحيث يحصل له وبه المقصود الذى يراد منه؛ ولهذا يقول الفقهاء: العقد الصحيح ما ترتب عليه أثره

---

(١) أبو داود الطيالسى فى مسنده (٢١٠٩)، وأبو نعيم فى حلية الأولياء ٦/٣٠٩، وذكره الهيثمى فى مجمع الزوائد ١٠/٣٥١ وقال: «رواه البزار عن شيخه أحمد بن مالك القشيرى ولم أعرفه، وبقية رجاله قد وثقوا على ضعفهم» وفى الصحيحة للألبانى (١٩٢٧) كلهم عن أنس.

ورواه الطبرانى فى الكبير (٦١٣٣)، وابن حبان فى المجروحين٣/١٠٢، وذكره الهيثمى فى المجمع ١٠/٣٥١ وقال: «رواه الطبرانى فى الكبير والصغير وفيه يزيد بن سفيان بن عبد الله بن رواحة وهو ضعيف تكلم فيه ابن حبان وبقية رجاله ثقات». كلهم عن سلمان الفارسى. والحديث له طرق أخرى عن عائشة وأبى هريرة.

(٢) أحمد ٤ / ٤٠٣ وابن أبى شيبة فى المصنف (٩٥٩٦).

وحصل به مقصوده. والفاسد ما لم يترتب عليه أثره ولم يحصل به مقصود، والصحيح المقابل للفاسد فى اصطلاحهم هو الصالح.

وكان يكثر فى كلام السلف: هذا لا يصلح أو يصلح، كما كثر فى كلام المتأخرين يصح ولا يصح، والله تعالى إنما خلق الإنسان لعبادته، وبدنه تَبَعٌ لقلبه، كما قال النبى ﷺ فى الحديث الصحيح: «ألا إن فى الجسد مضغة إذا صلحت صلح لها سائر الجسد. وإذا فسدت فسد لها سائر الجسد، ألا وهى القلب»[1] وصلاح القلب: فى أن يحصل له وبه المقصود الذى خلق له من/معرفة الله ومحبته وتعظيمه، وفساده فى ضد ذلك. فلا صلاح للقلوب ١٨/١٦٤ بدون ذلك قط.

والقلب له قوتان: العلم، والقصد. كما أن للبدن الحس، والحركة الإرادية، فكما أنه متى خرجت قوى الحس والحركة عن الحال الفطرى الطبيعى فَسَدت. فإذا خرج القلب عن الحال الفطرية التى يولد عليها كل مولود وهى أن يكون مقرًا لربه، مريدًا له، فيكون هو منتهى قصده وإرادته وذلك هى العبادة؛ إذ العبادة: كمال الحب بكمال الذل، فمتى لم تكن حركة القلب ووجهه وإرادته لله تعالى كان فاسدًا؛ إما بأن يكون معرضًا عن الله وعن ذكره غافلاً عن ذلك مع تكذيب أو بدون تكذيب، أو بأن يكون له ذكر وشعور، ولكن قصده وإرادته غيره؛ لكون الذكر ضعيفًا لم يجتذب القلب إلى إرادة الله ومحبته وعبادته. وإلا فمتى قوى علم القلب وذكره أوجب قصده وعلمه، قال تعالى: ﴿فَأَعْرِضْ عَن مَّن تَوَلَّىٰ عَن ذِكْرِنَا وَلَمْ يُرِدْ إِلَّا الْحَيَوٰةَ الدُّنْيَا . ذَٰلِكَ مَبْلَغُهُم مِّنَ الْعِلْمِ﴾ [النجم: ٢٩، ٣٠]، فأمر نبيّه بأن يعرض عمن كان معرضًا عن ذكر الله، ولم يكن له مراد إلا ما يكون فى الدنيا.

وهذه حال من فسد قلبه، ولم يذكر ربه، ولم ينب إليه، فيريد وجهه ويخلص له الدين. ثم قال: ﴿ذَٰلِكَ مَبْلَغُهُم مِّنَ الْعِلْمِ﴾ [النجم: ٣٠] فأخبر أنهم/لم يحصل لهم علم ١٨/١٦٥ فوق ما يكون فى الدنيا، فهى أكبر همهم ومبلغ علمهم. وأما المؤمن فأكبر همه هو الله، وإليه انتهى علمه وذكره. وهذا الآن باب واسع عظيم قد تكلمنا عليه فى مواضعه.

وإذا كان التوحيد أصل صلاح الناس، والإشراك أصل فسادهم، والقسط مقرون بالتوحيد؛ إذ التوحيد أصل العدل، وإرادة العلو مقرونة بالفساد؛ إذ هو أصل الظلم -فهذا مع هذا وهذا مع هذا كالملزوزين[2] فى قرن، فالتوحيد وما يتبعه من الحسنات هو صلاح وعدل؛ ولهذا كان الرجل الصالح هو القائم بالواجبات، وهو البر، وهو العدل. والذنوب التى فيها تفريط أو عدوان فى حقوق - الله تعالى - وحقوق عباده هى فساد وظلم؛ ولهذا

(١) البخارى فى الإيمان (٥٢) ومسلم فى المساقاة (١٥٩٩/١٠٧).

(٢) أى: كالملتصقين، أو المشدودين. انظر: القاموس المحيط، مادة «لزز».

سمى قطاع الطريق مفسدين، وكانت عقوبتهم حقًا لله -تعالى- لاجتماع الوصفين، والذى يريد العلو على غيره من أبناء جنسه هو ظالم له باغ؛ إذ ليس كونك عاليًا عليه بأولى من كونه عاليًا عليك، وكلاكما من جنس واحد. فالقسط والعدل أن يكونوا إخوة كما وصف الله المؤمنين بذلك.

والتوحيد، وإن كان أصل الصلاح، فهو أعظم العدل؛ ولهذا قال تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَقُولُوا۟ ٱشْهَدُوا۟ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٦٤]؛ ولهذا كان
١٦٦/١٨ تخصيصه/بالذكر في مثل قوله: ﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّى بِٱلْقِسْطِ ۖ وَأَقِيمُوا۟ وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَٱدْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ ۚ﴾ [الأعراف: ٢٩]، لا يمنع أن يكون داخلاً في القسط، كما أن ذكر العمل الصالح بعد الإيمان لا يمنع أن يكون داخلاً في الإيمان، كما في قوله: ﴿وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾ [البقرة: ٩٨]، و﴿مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمْ وَمِنكَ﴾ [الأحزاب: ٧]، هذا إذا

قيل: إن اسم الإيمان يتناوله. سواء قيل: إنه فى مثل هذا يكون داخلاً فى الأول، فيكون مذكورًا مرتين، أو قيل: بل عطفه عليه يقتضى أنه ليس داخلاً فيه هنا وإن كان داخلاً فيه منفردًا، كما قيل مثل ذلك فى لفظ الفقراء والمساكين، وأمثال ذلك مما تتنوع دلالته بالإفراد والاقتران. لكن المقصود أن كل خير فهو داخل فى القسط والعدل، وكل شر فهو داخل فى الظلم.

ولهذا كان العدل أمرًا واجبًا فى كل شىء وعلى كل أحد، والظلم محرمًا فى كل شىء ولكل أحد، فلا يحل ظلم أحد أصلاً، سواء كان مسلمًا أو كافرًا أو كان ظالمًا، بل الظلم إنما يُباح، أو يجب فيه العدل عليه أيضاً، قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ ۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ﴾ [المائدة: ٨] أي: لا يحملنكم شنآن، أي: بغض قوم - وهم الكفار - على عدم العدل ﴿قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ۚ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۖ﴾ [المائدة: ٨]، وقال تعالى: ﴿فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَٱعْتَدُوا۟ عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ ۚ﴾ [البقرة: ١٩٤]، وقال
١٦٧/١٨ تعالى: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا۟ بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِۦ ۖ﴾ [النحل: ١٢٦]، وقال تعالى: ﴿وَجَزَٰٓؤُا۟ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا ۖ﴾ [الشورى: ٤٠].

وقد دل على هذا قوله فى الحديث: «يا عبادى، إنى حرمت الظلم على نفسى، وجعلته بينكم محرمًا فلا تظالموا»[1] فإن هذا خطاب لجميع العباد ألا يظلم أحد أحدًا، وأمر العالم فى الشريعة مَبْنِىّ على هذا، وهو العدل فى الدماء والأموال والأبضاع والأنساب،

(١) سبق تخريجه ص ٣٦٨.

والأعراض؛ ولهذا جاءت السنة بالقصاص فى ذلك، ومقابلة العَادى بمثل فعله. لكن المماثلة قد يكون علمها أو عملها متعذرًا أو متعسرًا؛ ولهذا يكون الواجب ما يكون أقرب إليها بحسب الإمكان، ويقال: هذا أمثل، وهذا أشبه. وهذه الطريقة المثلى لما كان أمثل بما هو العدل والحق في نفس الأمر إذ ذاك معجوز عنه؛ ولهذا قال تعالى: ﴿وَأَوْفُوا۟ ٱلْكَيْلَ وَٱلْمِيزَانَ بِٱلْقِسْطِ ۖ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۖ﴾ [الأنعام: ١٥٢]، فذكر أنه لم يكلف نفساً إلا وسعها حين أمر بِتَوْفِية الكيل والميزان بالقسط؛ لأن الكيل لابد له أن يفضل أحد المكيلين على الآخر ولو بحبة أو حبات، وكذلك التفاضل فى الميزان قد يحصل بشىء يسير لا يمكن الاحتراز منه، فقال تعالى: ﴿لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۖ﴾ [الأنعام: ١٥٢].

ولهذا كان القصاص مشروعًا إذا أمكن استيفاؤه من غير حَيْف، كالاقتصاص فى الجروح التى تنتهى إلى عَظْم. وفى الأعضاء التى تنتهى إلى مفصل، فإذا كان الجَنْفُ واقعًا فى الاستيفاء عُدِل إلى بدله وهو/الدية؛ لأنه أشبه بالعدل من إتلاف زيادة فى المقتص منه، ١٦٨/١٨
وهذه حجة من رأى من الفقهاء أنه لا قَوَدَ إلا بالسيف فى العنق. قال: لأن القتل بغير السيف، وفى غير العنق لا نعلم فيه المماثلة، بل قد يكون التحريق والتغريق والتوسيط، ونحو ذلك أشد إيلاما. لكن الذين قالوا: يفعل به مثل ما فعل قولهم أقرب إلى العدل، فإنه مع تحرى التسوية بين الفعلين يكون العبد قد فعل ما يقدر عليه من العدل. وما حصل من تفاوت الألم خارج عن قدرته.

وأما إذا قطع يديه ورجليه، ثم وسطه، فقوبل ذلك بضرب عنقه بالسيف، أو رَضّ رأسه[1] بين حجرين فضرب بالسيف، فهنا قد تيقنا عدم المعادلة والمماثلة. وكنا قد فعلنا ما تيقنا انتفاء المماثلة فيه، وأنه يتعذر معه وجودها، بخلاف الأول فإن المماثلة قد تقع؛ إذ التفاوت فيه غير متيقن.

وكذلك القصاص فى الضربة واللطمة، ونحو ذلك، عدل عنه طائفة من الفقهاء إلى التعزيز؛ لعدم إمكان المماثلة فيه. والذى عليه الخلفاء الراشدون، وغيرهم من الصحابة، وهو مَنْصُوص أحمد: ما جاءت به سنة رسول الله ﷺ من ثبوت القصاص به؛ لأن ذلك أقرب إلى العدل والمماثلة. فإنا إذا تحرينا أن نفعل به من جنس فعله ونقرب/القدر من القدر، ١٦٩/١٨
كان هذا أمثل من أن نأتى بجنس من العقوبة تخالف عقوبته جنسًا وقدرًا وصفة.

وهذا النظر أيضًا فى ضمان الحيوان والعقار، ونحو ذلك بمثله تقريبًا أو بالقيمة، كما نص أحمد على ذلك فى مواضع ضمان الحيوان وغيره. ونص عليه الشافعى فيمن خرب حائط غيره، أنه يبنيه كما كان. وبهذا قضى سليمان ـ عليه السلام ـ فى حكومة الحَرْث التى حكم فيها هو وأبوه، كما قد بين ذلك فى موضعه.

(١) رَضَّ رأسه: أى دقها وجرشها. انظر: القاموس المحيط، مادة «رضض».

فجميع هذه الأبواب المقصود للشريعة فيها تحرى العدل بحسب الإمكان، وهو مقصود العلماء، لكن أفهمهم من قال بما هو أشبه بالعدل فى نفس الأمر، وإن كان كل منهم قد أوتى علمًا وحكمًا؛ لأنه هو الذى أنزل الله به الكتب وأرسل به الرسل، وضده الظلم، كما قال سبحانه: «يا عبادى، إنى حرمت الظلم على نفسى وجعلته بينكم محرمًا، فلا تظالموا»(١).

ولما كان العدل لابد أن يتقدمه علم -إذ من لا يعلم لا يدرى ما العدل؟ والإنسان ظالم جاهل إلا من تاب الله عليه فصار عالمًا عادلاً- صار الناس من القضاة وغيرهم ثلاثة
١٨/١٧٠ أصناف: العالم الجائر، والجاهل الظالم؛ فهذان من أهل النار، كما قال النبى ﷺ: /«القضاة ثلاثة: قاضيان فى النار، وقاضٍ فى الجنة: رجل علم الحق وقضى به فهو فى الجنة، ورجل قضى للناس على جهل فهو فى النار، ورجل علم الحق وقضى بخلافه فهو فى النار»(٢) فهذان القسمان كما قال: «من قال فى القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ، ومن قال فى القرآن برأيه فأخطأ فليتبوأ مقعده من النار»(٣).

وكل من حكم بين اثنين فهو قاض، سواء كان صاحب حرب أو متولى ديوان أو منتصبًا للاحتساب بالأمر بالمعروف والنهى عن المنكر. حتى الذى يحكم بين الصبيان فى الخطوط فإن الصحابة كانوا يعدونه من الحكام. ولما كان الحكام مأمورين بالعدل والعلم، وكان المفروض إنما هو بما يبلغه جهد الرجل قال النبى ﷺ: «إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران، وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر»(٤).

فصـــل

فلما ذكر فى أول الحديث ما أوجبه من العدل وحرمه من الظلم على نفسه وعلى عباده- ذكر بعد ذلك إحسانه إلى عباده مع غناه عنهم وفقرهم إليه. وأنهم لا يقدرون على جلب منفعة لأنفسهم ولا دفع مضرة إلا أن يكون هو الميسر لذلك. وأمر العباد أن يسألوه ذلك،
١٨/١٧١ وأخبر/أنهم لا يقدرون على نفعه ولا ضره مع عظم ما يوصل إليهم من النعماء، ويدفع عنهم من البلاء. وجلب المنفعة ودفع المضرة؛ إما أن يكون فى الدين أو فى الدنيا، فصارت أربعة أقسام: الهداية والمغفرة، وهما: جلب المنفعة ودفع المضرة فى الدين. والطعام والكسوة، وهما: جلب المنفعة ودفع المضرة فى الدنيا. وإن شئت قلت: الهداية والمغفرة يتعلقان بالقلب الذى هو ملك البدن، وهو الأصل فى الأعمال الإرادية. والطعام والكسوة يتعلقان بالبدن؛ الطعام لجلب منفعته، واللباس لدفع مضرته.

(١) سبق تخريجه ص ٣٦٨. (٢) أبو داود فى الأقضية (٣٥٧٣) وابن ماجه فى الأحكام (٢٣١٥).
(٣) الترمذى فى التفسير (٢٩٥٠ـ٢٩٥٢) بنحوه.
(٤) البخارى فى الاعتصام (٧٣٥٢) ومسلم فى الأقضية (١٧١٦/١٥).

وفتح الأمر بالهداية فإنها، وإن كانت الهداية النافعة، هى المتعلقة بالدين، فكل أعمال الناس تابعة لهدى الله إياهم، كما قال سبحانه: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى . ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ . وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ﴾ [الأعلى: ١ - ٣]، وقال موسى: ﴿رَبُّنَا ٱلَّذِىٓ أَعْطَىٰ كُلَّ شَىْءٍ خَلْقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ﴾ [طه: ٥٠]، وقال تعالى: ﴿وَهَدَيْنَٰهُ ٱلنَّجْدَيْنِ﴾ [البلد: ١٠]، وقال: ﴿إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٣].

ولهذا قيل: الهدى أربعة أقسام:

أحدها: الهداية إلى مصالح الدنيا؛ فهذا مشترك بين الحيوان الناطق والأعجم، وبين المؤمن والكافر.

/والثانى: الهدى بمعنى دعاء الخلق إلى ما ينفعهم وأمرهم بذلك، وهو نصب الأدلة ١٨/١٧٢
وإرسال الرسل وإنزال الكتب، فهذا أيضًا يشترك فيه جميع المكلفين، سواء آمنوا أو كفروا، كما قال تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ فَٱسْتَحَبُّوا۟ ٱلْعَمَىٰ عَلَى ٱلْهُدَىٰ﴾ [فصلت: ١٧]، وقال تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد: ٧]، وقال تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢]، فهذا مع قوله: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ [القصص: ٥٦]، يبين أن الهدى الذى أثبته هو البيان والدعاء، والأمر والنهى، والتعليم وما يتبع ذلك، ليس هو الهدى الذى نفاه، وهو القسم الثالث الذى لا يقدر عليه إلا الله.

والقسم الثالث: الهدى الذى هو جعل الهدى فى القلوب. وهو الذى يسميه بعضهم بالإلهام والإرشاد، وبعضهم يقول: هو خلق القدرة على الإيمان؛ كالتوفيق عندهم، ونحو ذلك، وهو بناء على أن الاستطاعة لا تكون إلا مع الفعل. فمن قال ذلك من أهل الإثبات جعل التوفيق والهدى، ونحو ذلك خلق القدرة على الطاعة.

وأما من قال: إنهما استطاعتان:

إحداهما: قبل الفعل، وهي الاستطاعة المشروطة في التكليف، كما قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]،/وقال النبي ﷺ لعمران بن ١٨/١٧٣
حصين: «صل قائمًا، فإن لم تستطع فقاعدًا، فإن لم تستطع فعلى جنب»[1] وهذه الاستطاعة يقترن بها الفعل تارة، والترك أخرى، وهى الاستطاعة التى لم تعرف القدرية غيرها، كما أن أولئك المخالفين لهم من أهل الإثبات لم يعرفوا إلا المقارنة. وأما الذى عليه المحققون من أئمة الفقه والحديث والكلام وغيرهم فإثبات النوعين جميعًا، كما قد بسطناه

(١) البخارى فى تقصير الصلاة (١١١٧) وأبو داود فى الصلاة (٩٥٢) وأحمد ٤/٤٢٦.

فى غير هذا الموضع؛ فإن الأدلة الشرعية والعقلية تثبت النوعين جميعًا.

والثانية: المقارنة للفعل، وهي الموجبة له، وهي المنفية عمن لم يفعل في مثل قوله: ﴿مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ وَمَا كَانُوا يُبْصِرُونَ﴾ [هود: ٢٠]، وفي قوله: ﴿لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا﴾ [الكهف: ١٠١]. وهذا الهدى الذي يكثر ذكره في القرآن في مثل قوله: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦]، وقوله: ﴿فَمَن يُرِدِ اللَّهُ أَن يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾ [الأنعام: ١٢٥]، وفي قوله: ﴿مَن يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَن يُضْلِلْ فَلَن تَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُّرْشِدًا﴾ [الكهف: ١٧]، وأمثال ذلك.

وهذا هو الذى تنكر القدرية أن يكون الله هو الفاعل له، ويزعمون أن العبد هو الذى يهدى نفسه. وهذا الحديث وأمثاله حجة عليهم، حيث قال: «يا عبادى، كلكم ضال إلا من هديته، فاستهدونى أهدكم» [(١)]، فأمر العباد بأن يسألوه الهداية، كما أمرهم بذلك فى
١٨/ ١٧٤ أم الكتاب في قوله: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦]، وعند القدرية أن الله لا يقدر من الهدى إلا على ما فعله من إرسال الرسل، ونصب الأدلة، وإزاحة العلة، ولا مزية عندهم للمؤمن على الكافر فى هداية الله -تعالى، ولا نعمة له على المؤمن أعظم من نعمته على الكافر فى باب الهدى.

وقد بين الاختصاص في هذه بعد عموم الدعوة في قوله: ﴿وَاللَّهُ يَدْعُوا إِلَىٰ دَارِ السَّلَامِ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [يونس: ٢٥]، فقد جمع الحديث تنزيهه عن الظلم الذى يجوزه عليه بعض المثبتة، وبيان أنه هو الذى يهدى عباده، ردًا على القدرية. فأخبر هناك بعدله الذى يذكره بعض المثبتة، وأخبر هنا بإحسانه وقدرته الذى تنكره القدرية، وإن كان كل منهما قصده تعظيمًا لا يعرف ما اشتمل عليه قوله.

والقسم الرابع: الهدى في الآخرة، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُدْخِلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ. وَهُدُوا إِلَى الطَّيِّبِ مِنَ الْقَوْلِ وَهُدُوا إِلَىٰ صِرَاطِ الْحَمِيدِ﴾ [الحج: ٢٣، ٢٤]، وقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ يَهْدِيهِمْ رَبُّهُم بِإِيمَانِهِمْ تَجْرِي مِن
١٨/ ١٧٥ تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ﴾ [يونس: ٩]، فقوله: ﴿يَهْدِيهِمْ رَبُّهُم بِإِيمَانِهِمْ﴾ كقوله: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَا أَلَتْنَاهُم مِّنْ عَمَلِهِم مِّن شَيْءٍ﴾ [الطور: ٢١]، على أحد

القولين فى الآية. وهذا الهدى ثواب الاهتداء فى الدنيا، كما أن ضلال الآخرة جزاء ضلال الدنيا، وكما أن قصد الشر فى الدنيا جزاؤه الهدى إلى طريق الناس، كما قال تعالى:

(١) سبق تخريجه ص ٣٦٨.

﴿ٱحْشُرُوا۟ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ وَأَزْوَٰجَهُمْ وَمَا كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ . مِن دُونِ ٱللَّهِ فَٱهْدُوهُمْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْجَحِيمِ﴾ [الصافات: ٢٢، ٢٣].

وقال: ﴿وَمَن كَانَ فِى هَٰذِهِۦٓ أَعْمَىٰ فَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ أَعْمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٢]، وقال: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ . وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَعْمَىٰ . قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِىٓ أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا . قَالَ كَذَٰلِكَ أَتَتْكَ ءَايَٰتُنَا فَنَسِيتَهَا ۖ وَكَذَٰلِكَ ٱلْيَوْمَ تُنسَىٰ﴾ [طه: ١٢٣ - ١٢٦]، وقال: ﴿وَمَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ ۖ وَمَن يُضْلِلْ فَلَن تَجِدَ لَهُمْ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِهِۦ ۖ وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ عُمْيًا وَبُكْمًا وَصُمًّا﴾ الآية [الإسراء: ٩٧]، فأخبر أن الضالين في الدنيا يحشرون يوم القيامة عمياً

وبكما وصما، فإن الجزاء - أبدًا - من جنس العمل، كما قال ﷺ: «الراحمون يرحمهم الرحمن، ارحموا من فى الأرض يرحمكم من فى السماء»[(١)]، وقال: «من سلك طريقًا يلتمس فيه علمًا سهل الله له به طريقًا إلى الجنة، ومن يسر على معسر يسر الله عليه فى الدنيا والآخرة، ومن ستر مسلمًا ستره الله فى الدنيا والآخرة، والله فى عون العبد ما كان العبد فى عون أخيه»[(٢)]. وقال: «من سئل عن علم يعلمه فكتمه ألجمه الله يوم القيامة بلجام من نار»[(٣)]. ١٨/١٧٦

وقد قال تعالى: ﴿وَلْيَعْفُوا۟ وَلْيَصْفَحُوٓا۟ ۗ أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْ ۗ﴾ [النور: ٢٢]، وقال: ﴿إِن تُبْدُوا۟ خَيْرًا أَوْ تُخْفُوهُ أَوْ تَعْفُوا۟ عَن سُوٓءٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَفُوًّا قَدِيرًا﴾ [النساء: ١٤٩]، وأمثال هذا كثير في الكتاب والسُنة.

ولهذا - أيضاً - يجزى الرجل في الدنيا على ما فعله من خير الهدى بما يفتح عليه من هدى آخر؛ ولهذا قيل: من عمل بما علم وَرّثه الله علم ما لم يعلم. وقد قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا۟ مَا يُوعَظُونَ بِهِۦ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا﴾ إلى قوله: ﴿مُّسْتَقِيمًا﴾ [النساء: ٦٦ - ٦٨]، وقال: ﴿قَدْ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٌ وَكِتَٰبٌ مُّبِينٌ . يَهْدِى بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ﴾ [المائدة: ١٥، ١٦]. وقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَءَامِنُوا۟ بِرَسُولِهِۦ يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِن رَّحْمَتِهِۦ وَيَجْعَل لَّكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِۦ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ۚ﴾ [الحديد: ٢٨]. وقال: ﴿إِن تَتَّقُوا۟ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّكُمْ فُرْقَانًا﴾ [الأنفال: ٢٩]، فسروه بالنصر والنجاة، كقوله: ﴿يَوْمَ ٱلْفُرْقَانِ﴾ [الأنفال: ٤١]. وقد قيل: نور يفرق به بين الحق والباطل. ومثله قوله: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا . وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ ۚ﴾ [الطلاق: ٢، ٣]، وعد المتقين بالمخارج من الضيق

---

(١) أبو داود فى الأدب (٤٩٤١) والترمذى فى البر والصلة (١٩٢٤) وقال: «هذا حديث حسن صحيح».

(٢) مسلم فى الذكر (٢٦٩٩/٣٨).

(٣) سبق تخريجه ص ٣٦٢.

وبرزق المنافع.

١٧٧/١٨ ومن هذا الباب قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْا۟ زَادَهُمْ هُدًى وَءَاتَىٰهُمْ تَقْوَىٰهُمْ﴾ [محمد: ١٧]، وقوله: ﴿إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ ءَامَنُوا۟ بِرَبِّهِمْ وَزِدْنَٰهُمْ هُدًى﴾ [الكهف: ١٣]. ومنه قوله: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا . لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكَ وَيَهْدِيَكَ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا . وَيَنصُرَكَ ٱللَّهُ نَصْرًا عَزِيزًا﴾ [الفتح: ١ - ٣].

وبإزاء ذلك أن الضلال والمعاصي تكون بسبب الذنوب المتقدمة، كما قال الله: ﴿فَلَمَّا زَاغُوٓا۟ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [الصف: ٥]، ﴿وَقَالُوا۟ قُلُوبُنَا غُلْفٌۢ﴾ [البقرة: ٨٨]، ﴿بَل طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ﴾ [النساء: ١٥٥]، وقال: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَٰسِيَةً﴾ [المائدة: ١٣]. وقال: ﴿وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ﴾ إلى قوله: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ إلى قوله: ﴿يَعْمَهُونَ﴾ [الأنعام: ١٠٩، ١١٠]، وهذا باب واسع.

ولهذا قال من قال من السلف: إن من ثواب الحسنة الحسنة بعدها، وإن من عقوبة السيئة السيئة بعدها. وقد شاع في لسان العامة أن قوله: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، من الباب الأول؛ حيث يستدلون بذلك على أن التقوى سبب تعليم الله، وأكثر الفضلاء يطعنون فى هذه الدلالة؛ لأنه لم يربط الفعل الثانى بالأول ربط الجزاء بالشرط، فلم يقل؛ واتقوا الله ويعلمكم، ولا قال: فيعلمكم. وإنما أتى بواو العطف، وليس من العطف ما يقتضى أن الأول سبب الثانى، وقد يقال: العطف قد يتضمن معنى الاقتران
١٧٨/١٨ والتلازم، كما يقال: زرنى وأزورك، وسلم علينا ونسلم/عليك، ونحو ذلك مما يقتضى اقتران الفعلين والتعارض من الطرفين، كما لو قال لسيده: اعتقنى ولك علىَّ ألف، أو قالت المرأة لزوجها: طلقنى ولك ألف، أو اخلعنى ولك ألف، فإن ذلك بمنزلة قولها: بألف أو على ألف.

وكذلك - أيضًا - لو قال: أنت حر وعليك ألف، أو أنت طالق وعليك ألف، فإنه كقوله: على ألف أو بألف عند جمهور الفقهاء. والفرق بينهما قول شاذ. ويقول أحد المتعاوضين للآخر: أعطيك هذا وآخذ هذا، ونحو ذلك من العبارات، فيقول الآخر: نعم وإن لم يكن أحدهما هو السبب للآخر دون العكس. فقوله: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، قد يكون من هذا الباب، فكل من تعليم الرب وتقوى العبد يقارن الآخر ويلازمه ويقتضيه، فمتى علمه الله العلم النافع اقترن به التقوى بحسب ذلك، ومتى اتقاه زاده من العلم، وهَلُمَّ جرّا.

فصـــل

وأما قوله: «يا عبادى، كلكم جائع إلا من أطعمته، فاستطعمونى أطعمكم، وكلكم عارٍ إلا من كسوته، فاستكسونى أكسكم» [1] فيقتضى أصلين عظيمين:

/**أحدهما**: وجوب التوكل على الله فى الرزق المتضمن جَلْب المنفعة كالطعام، ودفع المضرة كاللباس، وأنه لا يقدر غير الله على الإطعام والكسوة قدرة مطلقة. وإنما القدرة ١٧٩/١٨

التي تحصل لبعض العباد تكون على بعض أسباب ذلك؛ ولهذا قال: ﴿وَعَلَى ٱلْمَوْلُودِ لَهُۥ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، وقال: ﴿وَلَا تُؤْتُوا۟ ٱلسُّفَهَآءَ أَمْوَٰلَكُمُ ٱلَّتِى جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ قِيَٰمًا وَٱرْزُقُوهُمْ فِيهَا وَٱكْسُوهُمْ﴾ [النساء: ٥]، فالمأمور به هو المقدور للعباد، وكذلك قوله: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ . يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ . أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ﴾ [البلد: ١٤ - ١٦]، وقوله: ﴿وَأَطْعِمُوا۟ ٱلْقَانِعَ وَٱلْمُعْتَرَّ﴾ [الحج: ٣٦]، وقوله: ﴿فَكُلُوا۟ مِنْهَا وَأَطْعِمُوا۟ ٱلْبَآئِسَ ٱلْفَقِيرَ﴾ [الحج: ٢٨]، وقال: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ أَنفِقُوا۟ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ قَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَنُطْعِمُ مَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ أَطْعَمَهُۥٓ﴾ [يس: ٤٧] فذم من يترك المأمور به اكتفاء بما يجري به القدر.

ومن هنا، يعرف أن السبب المأمور به أو المباح لا ينافى وجوب التوكل على الله فى وجود السبب، بل الحاجة والفقر إلى الله ثابتة مع فعل السبب؛ إذ ليس فى المخلوقات ما هو وحده سبب تام لحصول المطلوب؛ ولهذا لا يجب أن تقترن الحوادث بما قد يجعل سببًا إلا بمشيئة الله تعالى، فإنه ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن.

فمن ظن الاستغناء بالسبب عن التوكل فقد ترك ما أوجب الله عليه من التوكل، وأخلَّ بواجب التوحيد؛ ولهذا يخذل أمثال هؤلاء/إذا اعتمدوا على الأسباب. فمن رجا ١٨٠/١٨ نصرًا أو رزقًا من غير الله خذله الله، كما قال على - رضى الله عنه -: لا يرْجُوَنَّ عَبْدٌ إلا ربه، ولا يخافنّ إلا ذنبه. وقد قال تعالى: ﴿مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا ۖ وَمَا يُمْسِكْ فَلَا مُرْسِلَ لَهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [فاطر: ٢]، وقال تعالى: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ ۖ وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَآدَّ لِفَضْلِهِۦ ۚ يُصِيبُ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ ۚ﴾ [يونس: ١٠٧]، وقال: ﴿قُلْ أَفَرَءَيْتُم [2] مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ إِنْ أَرَادَنِىَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ

---

(١) سبق تخريجه ص ٣٦٨.

(٢) فى المطبوعة: «أرأيتم» والصواب ما أثبتناه.

هَلْ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ أَوْ أَرَادَنِى بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَٰتُ رَحْمَتِهِۦ ۚ قُلْ حَسْبِىَ ٱللَّهُ ۖ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ ٱلْمُتَوَكِّلُونَ﴾ [الزمر: ٣٨].

وهذا كما أن من أخذ يدخل في التوكل تاركاً لما أمر به من الأسباب فهو - أيضاً - جاهل ظالم، عاص لله بترك ما أمره، فإن فعل المأمور به عبادة لله. وقد قال تعالى: ﴿فَٱعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ ۚ﴾ [هود: ١٢٣]، وقال: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، وقال: ﴿قُلْ هُوَ رَبِّى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ مَتَابِ﴾ [الرعد: ٣٠]، وقال شعيب - عليه السلام -: ﴿عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [هود: ٨٨]، وقال: ﴿وَمَا ٱخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَىْءٍ فَحُكْمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبِّى عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [الشورى: ١٠]. وقال: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِىٓ إِبْرَٰهِيمَ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ إِذْ قَالُوا۟ لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءَٰٓؤُا۟ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا
١٨/١٨١ وَبَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةُ وَٱلْبَغْضَآءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَحْدَهُۥٓ إِلَّا قَوْلَ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ وَمَآ أَمْلِكُ لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن شَىْءٍ ۖ رَّبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنَبْنَا وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ﴾ [الممتحنة: ٤]، فليس

من فعل شيئًا أمر به وترك ما أمر به من التوكل بأعظم ذنبًا ممن فعل توكلاً أمر به وترك فعل ما أمر به من السبب؛ إذ كلاهما مخل ببعض ما وجب عليه، وهما، مع اشتراكهما فى جنس الذنب، فقد يكون هذا أَلْوَم، وقد يكون الآخر، مع أن التوكل فى الحقيقة من جملة الأسباب.

وقد روى أبو داود فى سننه أن النبى ﷺ قضى بين رجلين. فقال المقضىُّ عليه: حسبى الله ونعم الوكيل. فقال النبى ﷺ: «إن الله يلوم على العجز، ولكن عليك بالكَيْس، فإن غلبك أمر فقل: حسبى الله ونعم الوكيل»(١).

وفى صحيح مسلم عن أبى هريرة - رضى الله عنه - عن النبى ﷺ أنه قال: «المؤمن القوى خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف وفى كل خير، احرص على ما ينفعك، واستعن بالله ولا تعجز، فإن أصابك شىء فلا تقل: لو أنى فعلت لكان كذا وكذا، ولكن قل: قَدَّر الله وما شاء فعل، فإن لو تفتح عمل الشيطان»(٢)، ففى قوله ﷺ: «احرص على ما ينفعك واستعن بالله ولا تعجز» أمر بالتسبب المأمور به،
١٨/١٨٢ وهو الحرص على المنافع. وأمر مع/ذلك بالتوكل وهو الاستعانة بالله، فمن اكتفى بأحدهما فقد عصى أحد الأمرين، ونهى عن العجز الذى هو ضد الكيس. كما قال فى الحديث الآخر: «إن الله يلوم على العجز، ولكن عليك بالكيس»، وكما فى الحديث

(١) أبو داود فى الأقضية (٣٦٢٧) .
(٢) مسلم فى القدر (٢٦٦٤ / ٣٤) .

الشامى: «الكَيِّسُ من دان نفسه وعمل لما بعد الموت، والعاجز من أَتْبَع نفسه هواها وتمنى على الله»[1]، فالعاجز فى الحديث مقابل الكيس، ومن قال: العاجز هو مقابل البر فقد حرف الحديث ولم يفهم معناه. ومنه الحديث: «كل شىء بقدر حتى العجز والكيس»[2].

ومن ذلك ما روى البخارى فى صحيحه عن ابن عباس قال: كان أهل اليمن يحجون ولا يتزودون، يقولون: نحن المتوكلون. فإذا قدموا سألوا الناس فقال الله تعالى: ﴿وَتَزَوَّدُوا۟ فَإِنَّ خَيْرَ ٱلزَّادِ ٱلتَّقْوَىٰ﴾ [البقرة: ١٩٧][3]، فمن فعل ما أمر به من التزود فاستعان به على طاعة الله وأحسن منه إلى من يكون محتاجًا كان مطيعًا لله فى هذين الأمرين، بخلاف من ترك ذلك ملتفتًا إلى أزْواد الحجيج، كَلا على الناس، وإن كان مع هذا قلبه غير ملتفت إلى معين، فهو ملتفت إلى الجملة، لكن إن كان المتزود غير قائم بما يجب عليه من التوكل على الله ومواساة المحتاج، فقد يكون فى تركه لما أمر به من جنس هذا التارك للتزود المأمور به.

/وفى هذه النصوص بيان غلط طوائف؛ طائفة تضعف أمر السبب المأمور به فتعده نقصًا، أو قدحًا فى التوحيد والتوكل، وأن تركه من كمال التوكل والتوحيد، وهم فى ذلك ملبوس عليهم، وقد يقترن بالغلط اتباع الهوى فى إخلاد النفس إلى البطالة؛ ولهذا تجد عامة هذا الضرب - التاركين لما أمروا به من الأسباب - يتعلقون بأسباب دون ذلك، فإما أن يعلقوا قلوبهم بالخلق رغبة ورهبة، وإما أن يتركوا لأجل ما تبتلوا له من الغلو فى التوكل واجبات أو مستحبات أنفع لهم من ذلك، كمن يصرف همته فى توكله إلى شفاء مرضه بلا دواء أو نيل رزقه بلا سعى فقد يحصل ذلك، لكن كان مباشرة الدواء الخفيف، والسعى اليسير، وصرف تلك الهمة، والتوجه فى عمل صالح ، أنفع له، بل قد يكون أوجب عليه من تبتله لهذا الأمر اليسير الذى قدره درهم، أو نحوه. ١٨/١٨٣

وفوق هؤلاء من يجعل التوكل والدعاء - أيضًا - نقصًا وانقطاعًا عن الخاصة؛ ظنًا أن ملاحظة ما فرغ منه فى القدر هو حال الخاصة.

وقد قال فى هذا الحديث: «كلكم جائع إلا من أطعمته، فاستطعمونى أطعمكم» وقال: «فاستكسونى أكسكم»[4] وفى الطبرانى - أو غيره - عن النبى ﷺ قال: «لِيَسْأل أحدكم ربه

---

(١) الترمذى فى القيامة (٢٤٥٩) وابن ماجه فى الزهد (٤٢٦٠). وضعفه الألباني.

(٢) مسلم فى القدر (١٨/٢٦٥٥)، وأحمد ٢/ ١١٠، كلاهما عن عبد الله بن عمر.

(٣) البخارى فى الحج (١٥٢٣).

(٤) سبق تخريجه ص ٣٦٨.

حاجته كلها، حتى شِسْعُ نعله إذا انقطع، فإنه إن لم ييسره لم يتيسر»[1]. وهذا قد يلزمه أن
١٨/١٨٤ يجعل ـ أيضًا ـ استهداء الله وعمله بطاعته من ذلك/وقولهم يوجب دفع المأمور به مطلقًا، بل دفع المخلوق والمأمور، وإنما غلطوا من حيث ظنوا أن سبق التقدير يمنع أن يكون بالسبب المأمور به، كمن يتزندق فيترك الأعمال الواجبة، بناء على أن القدر قد سبق بأهل السعادة وأهل الشقاوة، ولم يعلم أن القدر سبق بالأمور على ما هى عليه، فمن قدره الله من أهل السعادة كان مما قدره الله تيسيره لعمل أهل السعادة، ومن قدره من أهل الشقاء كان مما قدره أنه ييسره لعمل أهل الشقاء، كما قد أجاب النبى ﷺ عن هذا السؤال فى حديث على بن أبى طالب، وعمران بن حصين، وسراقة بن جُعْشُم، وغيرهم.

ومنه حديث الترمذى: حدثنا ابن أبى عمر، حدثنا سفيان، عن الزهرى، عن أبى خزامة، عن أبيه. قال: سألت النبى ﷺ فقلت: يا رسول الله، أرأيت أدوية نتداوى بها، ورُقىً نسترقى بها، وتقاة نتقيها، هل ترد من قدر الله شيئًا؟ فقال: «هى من قدر الله»[2].

وطائفة تظن أن التوكل إنما هو من مقامات الخاصة المتقربين إلى الله بالنوافل، وكذلك قولهم فى أعمال القلوب وتوابعها، كالحب والرجاء والخوف والشكر، ونحو ذلك. وهذا ضلال مبين، بل جميع هذه الأمور فروض على الأعيان باتفاق أهل الإيمان، ومن
١٨/١٨٥ تركها بالكلية فهو إما كافر، وإما منافق، لكن الناس هم فيها كما هم فى الأعمال الظاهرة؛ فمنهم ظالم لنفسه، ومنهم مقتصد، ومنهم سابق بالخيرات، ونصوص الكتاب والسنة طَافِحَة بذلك، وليس هؤلاء المعرضون عن هذه الأمور ـ علمًا وعملاً ـ بأقل لوما من التاركين لما أمروا به من أعمال ظاهرة مع تلبسهم ببعض هذه الأعمال، بل استحقاق الذم والعقاب يتوجه إلى من ترك المأمور من الأمور الباطنة والظاهرة، وإن كانت الأمور الباطنة مبتدأ الأمور الظاهرة وأصولها، والأمور الظاهرة كمالها وفروعها التى لا تتم إلا بها.

---

(١) الترمذى فى الدعوات (٣٦٨٣)، كما فى التحفة، وابن حبان فى الإحسان (٨٩١، ٨٩٢)، وفي موارد الظمآن (٢٤٠٢)، وذكره الهيثمى فى المجمع ١٠/١٥٣ وقال :«رواه البزار ورجاله رجال الصحيح غير سيار بن حاتم وهو ثقة».

وقوله: «شسع»: الشِّسعُ: أحد سيور النعل، وهو الذى يدخل بين الأصبعين. انظر: النهاية ٢/ ٤٧٢.

(٢) الترمذى فى الطب (٢٠٦٥) وقال : « حديث حسن صحيح » .

فصـــل

وأما قوله: «يا عـبادى، إنكم تخطئون بالليل والنهـار وأنا أغفر الذنوب جمـيعًا» ـ وفى رواية: «وأنا أغفـر الذنوب ولا أبالى» ـ «فاستـغفرونى أغـفر لكم» فالمغفـرة العامة لجـميع الذنوب نوعان:

أحدهما: المغفرة لمن تاب، كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ﴾ إلى قوله: ﴿ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ﴾ [الزمر: ٥٣، ٥٤]، فهذا السياق - مع سبب نزول الآية ـ يبين أن المعنى لا ييأس مذنب من مغفرة الله، ولو كانت ذنوبه ما كانت، فإن الله ـ سبـحانه ـ لا يتعـاظمه ذنب أن يغفره لعـبده التائب. وقد دخل فى هذا الـعموم الشرك وغيره من الذنوب، فإن الله تعالى - يغفر ذلك لمن تاب منه، قال تعالى: ﴿فَإِذَا ٱنسَلَخَ ٱلْأَشْهُرُ ٱلْحُرُمُ فَٱقْتُلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ إلى قوله: ﴿فَإِن تَابُوا۟ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ فَخَلُّوا۟ سَبِيلَهُمْ﴾ [التوبة: ٥]، وقال في الآية الأخرى: ﴿فَإِن تَابُوا۟ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ فَإِخْوَٰنُكُمْ فِى ٱلدِّينِ﴾ [التوبة: ١١]، وقال: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾ إلى قوله: ﴿أَفَلَا يَتُوبُونَ إِلَى ٱللَّهِ وَيَسْتَغْفِرُونَهُۥ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [المائدة: ٧٣، ٧٤].

وهذا القول الجامع بالمغـفرة لكل ذنب للتائب منه ـ كما دل عليـه القرآن والحديث ـ هو الصواب عند جـماهير أهل العلم، وإن كـان من الناس من يستثنى بعض الذنوب، كـقول بعضهم: إن توبة الداعية إلى البدع لا تقـبل باطنًا؛ للحديث الإسرائيلى الذى فيه: «فكيف من أضللت».

وهذا غلط؛ فإن الله قد بين فى كتابه وسنة رسوله أنه يتوب على أئمة الكفر، الذين هم أعظم من أئمة البدع. وقد قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُوا۟ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا۟ فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابُ ٱلْحَرِيقِ﴾ [البروج: ١٠]، قال الحسن البصري: انظروا إلى هذا الكرم! عذبوا أولياءه وفتنوهم، ثم هو يدعوهم إلى التوبة.

وكذلك توبة الـقاتل ونحوه، وحـديث أبى سعيـد، المتفق عليـه، فى الذى قتل تسـعة

وتسعين نفسًا يدل على قبول توبته[1]، وليس فى الكتاب والسنة ما ينافى ذلك، ولا نصوص الوعيد - فيه وفى غيره من الكبائر - بمنافية لنصوص قبول التوبة، فليست آية الفرقان بمنسوخة بآية النساء؛ إذ لا منافاة بينهما، فإنه قد علم يقينًا أن كل ذنب فيه وعيد فإن لُحوق الوعيد مشروط بعدم التوبة؛ إذ نصوص التوبة مبينة لتلك النصوص، كالوعيد فى الشرك وأكل الربا، وأكل مال اليتيم والسحر، وغير ذلك من الذنوب. ومن قال من العلماء: توبته غير مقبولة. فحقيقة قوله التى تلائم أصول الشريعة أن يراد بذلك أن التوبة المجردة تسقط حق الله من العقاب.

وأما حق المظلوم فلا يسقط بمجرد التوبة، وهذا حق. ولا فرق فى ذلك بين القاتل وسائر الظالمين. فمن تاب من ظلم لم يسقط بتوبته حق المظلوم، لكن من تمام توبته أن يعوضه بمثل مظلمته، وإن لم يعوضه فى الدنيا فلابد له من العوض فى الآخرة، فينبغى للظالم التائب أن يستكثر من الحسنات، حتى إذا استوفى المظلومون حقوقهم لم يبق مفلسًا. ومع هذا فإذا شاء الله أن يعوض المظلوم من عنده فلا راد لفضله، كما إذا شاء أن يغفر ما دون الشرك لمن يشاء؛ ولهذا فى حديث القصاص الذى ركب فيه جابر بن
١٨/١٨٨ عبد الله إلى عبد الله بن/أنيس شهرًا حتى شَافَهَهُ به، وقد رواه الإمام أحمد، وغيره، واستشهد به البخارى فى صحيحه، وهو من جنس حديث الترمذى صحَاحه أو حسانه، قال فيه: «إذا كان يوم القيامة فإن الله يجمع الخلائق فى صعيد واحد، يسمعهم الداعى، وينفذهم البصر. ثم يناديهم بصوت يسمعه من بَعُدَ كما يسمعه من قَرُبَ: أنا الملك، أنا الديان، لا ينبغى لأحد من أهل الجنة أن يدخل الجنة، ولا لأحد من أهل النار قِبَلَه مظلمة، ولا ينبغى لأحد من أهل النار أن يدخل النار ولا لأحد من أهل الجنة حتى أقصه منه»[2]. فبين فى الحديث العدل والقصاص بين أهل الجنة وأهل النار.

وفى صحيح مسلم، من حديث أبى سعيد: «أن أهل الجنة إذا عبروا الصراط وقفوا على قنطرة بين الجنة والنار، فيقتص لبعضهم من بعض، فإذا هذبوا ونقوا أذن لهم فى دخول الجنة»[3]، وقد قال - سبحانه - لما قال: ﴿وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا﴾ [الحجرات: ١٢] - والاغتياب من ظلم الأعراض - قال: ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحجرات: ١٢]. فقد نبههم على التوبة من الاغتياب وهو من

(١) ابن ماجه فى الديات (٢٦٢٢) وأحمد ٣/ ٢٠.

(٢) البخارى فى التوحيد معلقًا (الفتح ١٣/ ٤٥٣)، وأحمد ٣/ ٤٩٥، واللفظ لأحمد.

(٣) البخارى فى الرقاق (٦٥٣٥)، وفى المظالم (٢٤٤٠) ولم أعثر عليه فى مسلم كما فى تحفة الأشراف (٤٢٥٧).

الظلم.

وفى الحديث الصحيح: «من كان عنده لأخيه مظلمة فى دم أو مال أو عرض فليأته فليستحل منه قبل أن يأتى يوم ليس فيه درهم/ولا دينار إلا الحسنات والسيئات. فإن كان له ١٨/١٨٩ حسنات وإلا أخذ من سيئات صاحبه فطرحت عليه، ثم يلقى فى النار»[1] أو كما قال. وهذا فيما علمه المظلوم من العِوَض، فأما إذا اغتابه أو قذفه ولم يعلم بذلك فقد قيل: من شرط توبته إعلامه، وقيل: لا يشترط ذلك، وهذا قول الأكثرين، وهما روايتان عن أحمد. لكن قوله مثل هذا أن يفعل مع المظلوم حسنات، كالدعاء له، والاستغفار، وعمل صالح يهدى إليه، يقوم مقام اغتيابه وقذفه. قال الحسن البصرى: كفارة الغيبة أن تستغفر لمن اغتبته.

وأما الذنوب التى يطلق الفقهاء فيها نفى قبول التوبة، مثل قول أكثرهم: لا تقبل توبة الزنديق وهو المنافق، وقولهم: إذا تاب المحارب قبل القدرة عليه تسقط عنه حدود الله، وكذلك قول كثير منهم أو أكثرهم فى سائر الجرائم، كما هو أحد قولى الشافعى وأصح الروايتين عن أحمد، وقولهم فى هؤلاء: إذا تابوا بعد الرفع إلى الإمام لم تقبل توبتهم - فهذا إنما يريدون به رفع العقوبة المشروعة عنهم، أى: لاتقبل توبتهم بحيث يخلى بلا عقوبة، بل يعاقب: إما لأن توبته غير معلومة الصحة، بل يظن به الكذب فيها، وإما لأن رفع العقوبة بذلك يفضى إلى انتهاك المحارم وسد باب العقوبة على الجرائم، ولا يريدون بذلك أن من تاب من هؤلاء توبة صحيحة فإن الله لا يقبل توبته فى الباطن؛ إذ/ليس هذا ١٨/١٩٠ قول أحد من أئمة الفقهاء، بل هذه التوبة لا تمنع إلا إذا عاين أمر الآخرة، كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلتَّوْبَةُ عَلَى ٱللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِن قَرِيبٍ فَأُوْلَٰٓئِكَ يَتُوبُ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا . وَلَيْسَتِ ٱلتَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ حَتَّىٰٓ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ إِنِّى تُبْتُ ٱلْـَٰٔنَ وَلَا ٱلَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ﴾ [النساء: ١٧، ١٨].

قال أبو العالية: سألت أصحاب محمد ﷺ عن ذلك، فقالوا لى: كل من عصى الله فهو جاهل، وكل من تاب قبل الموت فقد تاب من قريب. وأما من تاب عند معاينة الموت فهذا كفرعون الذى قال: أنا الله، فلما أدركه الغرق قال: آمنت أنه لا إله إلا الذى آمنت به بنو إسرائيل وأنا من المسلمين. قال الله: ﴿ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنتَ مِنَ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ [يونس: ٩١]، وهذا استفهام إنكار بيّن به أن هذه التوبة ليست هى التوبة المقبولة المأمور بها، فإن استفهام الإنكار؛ إما بمعنى النفى إذا قابل الإخبار، وإما بمعنى الذم والنهى إذا قابل

(١) البخارى فى المظالم (٢٤٤٩)، وفى الرقاق (٦٥٣٤)، وأحمد ٢/ ٤٣٥، ٥٠٦ كلاهما عن أبى هريرة.

الإنشاء، وهذا من هذا.

ومثله قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَرِحُوا۟ بِمَا عِندَهُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ . فَلَمَّا رَأَوْا۟ بَأْسَنَا قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَحْدَهُۥ وَكَفَرْنَا بِمَا كُنَّا بِهِۦ مُشْرِكِينَ . فَلَمْ يَكُ يَنفَعُهُمْ إِيمَٰنُهُمْ لَمَّا رَأَوْا۟ بَأْسَنَا﴾ الآية [غافر: ٨٣ - ٨٥]. بين أن التوبة بعد رؤية اليأس لا ١٩١/١٨
تنفع، وأن هذه سنة الله التى قد خلت فى عباده؛ كفرعون وغيره، وفى الحديث: «إن الله يقبل توبة العبد ما لم يُغَرْغِرْ»، وروى: «ما لم يعاين»[1].

وقد ثبت فى الصحيحين أنه ﷺ عرض على عمه التوحيد فى مرضه الذى مات فيه[2]، وقد عاد يهوديًا كان يخدمه فعرض عليه الإسلام فأسلم، فقال: «الحمد لله الذى أنقذه بى من النار»، ثم قال لأصحابه: «آووا أخاكم»[3].

ومما يبين أن المغفرة العامة في «الزمر» هي للتائبين أنه قال في سورة «النساء»: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ١١٦]، فقيد المغفرة بما دون الشرك وعلقها على المشيئة، وهناك أطلق وعمم، فدل هذا التقييد والتعليق على أن هذا فى حق غير التائب؛ ولهذا استدل أهل السنة بهذه الآية على جواز المغفرة لأهل الكبائر فى الجملة، خلافًا لمن أوجب نفوذ الوعيد بهم من الخوارج والمعتزلة، وإن كان المخالفون لهم قد أسرف فريق منهم من المرجئة، حتى توقفوا فى لحوق الوعيد بأحد من أهل القبلة، كما يذكر عن غلاتهم أنهم نفوه مطلقًا، ودين الله وسط بين الغالى فيه والجافى عنه، ونصوص الكتاب والسنة مع اتفاق سلف الأمة وأئمتها متطابقة على أن من أهل الكبائر/من يعذب، وأنه لا ١٩٢/١٨
يبقى فى النار من فى قلبه مثقال ذرة من إيمان.

النوع الثانى: من المغفرة العامة التى دل عليها قوله: «يا عبادى، إنكم تخطئون بالليل والنهار وأنا أغفر الذنوب جميعًا» المغفرة بمعنى تخفيف العذاب، أو بمعنى تأخيره إلى أجل مسمى، وهذا عام مطلقًا؛ ولهذا شفع النبى ﷺ فى أبى طالب ـ مع موته على الشرك ـ فنقل من غمرة من نار، حتى جعل فى ضَحْضَاحٍ من نار، فى قدميه نعلان من نار يغلى

---

(١) الترمذى فى الدعوات (٣٥٣٧) وقال: «حديث حسن غريب»، وابن ماجه فى الزهد (٤٢٥٣) وقال البوصيرى فى الزوائد: «فى إسناده الوليد بن مسلم، وهو مدلس، وقد عنعنه. وكذلك مكحول الدمشقى»، وأحمد ٢/ ١٣٢، ١٥٣ كلهم عن ابن عمر.

(٢) البخارى فى الجنائز (١٣٦٠)، ومسلم فى الإيمان (٢٤/ ٣٩).

(٣) البخارى فى الجنائز (١٣٥٦)، وأبو داود فى الجنائز (٣٠٩٥)، والنسائى فى الكبرى فى السير (٨٥٨٨/ ١)، وأحمد ٣/ ٢٢٧، ٢٨٠ كلهم عن أنس بن مالك.

منهما دماغه[1]. قال: «ولولا أنا لكان فى الدرك الأسفل من النار»[2]، وعلى هذا المعنى دل قوله سبحانه: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِمَا كَسَبُوا۟ مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهْرِهَا مِن دَآبَّةٍ﴾ [فاطر: ٤٥]، ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِظُلْمِهِمْ مَّا تَرَكَ عَلَيْهَا مِن دَآبَّةٍ﴾ [النحل: ٦١]، ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُوا۟ عَن كَثِيرٍ﴾ [الشورى: ٣٠].

فَصْـــل

وأما قوله عز وجل: «يا عبادى إنكم لن تبلغوا ضَرِّى فتضرونى، ولن تبلغوا نفعى فتنفعونى» فإنه هو بين بذلك أنه ليس هو فيما يحسن به إليهم من إجابة الدعوات، وغفران الزلات بالمستعيض/بذلك منهم جلب منفعة أو دفع مضرة، كما هى عادة المخلوق الذى ١٨/١٩٣
يعطى غيره نفعًا ليكافئه عليه بنفع، أو يدفع عنه ضررًا؛ ليتقى بذلك ضرره، فقال: «إنكم لن تبلغوا نفعى فتنفعونى، ولن تبلغوا ضرى فتضرونى»، فلست إذا أخصكم بهداية المستهدى وكفاية المستكفى المستطعم والمستكسى بالذى أطلب أن تنفعونى، ولا أنا إذا غفرت خطاياكم بالليل والنهار أتقى بذلك أن تضرونى، فإنكم لن تبلغوا نفعى فتنفعونى ولن تبلغوا ضرى فتضرونى؛ إذ هم عاجزون عن ذلك، بل ما يقدرون عليه من الفعل لا يقدرون عليه إلا بتقديره وتدبيره، فكيف بما لا يقدرون عليه؟ فكيف بالغنى الصمد، الذى يمتنع عليه أن يستحق من غيره نفعًا أو ضرًا؟ وهذا الكلام كما بين أن ما يفعله بهم من جلب المنافع ودفع المضار فإنهم لن يبلغوا أن يفعلوا به مثل ذلك، فكذلك يتضمن أن ما يأمرهم به من الطاعات وما ينهاهم عنه من السيئات فإنه لا يتضمن استجلاب نفعهم، كأمر السيد لعبده، أو الوالد لولده، والأمير لرعيته، ونحو ذلك. ولا دفع مضرتهم، كنهى هؤلاء أو غيرهم لبعض الناس عن مضرتهم.

فإن المخلوقين يبلغ بعضهم نفع بعض ومضرة بعض، وكانوا فى أمرهم ونهيهم قد يكونون كذلك، والخالق ـ سبحانه ـ مقدس عن ذلك، فبين تنزيهه عن لحوق نفعهم وضرهم فى إحسانه إليهم بما يكون من/أفعاله بهم وأوامره لهم، قال قتادة: إن الله لم يأمر ١٨/١٩٤
العباد بما أمرهم به لحاجته إليهم، ولا نهاهم عما نهاهم عنه بخلاً به عليهم، ولكن أمرهم بما فيه صلاحهم، ونهاهم عما فيه فسادهم.

---

(١) البخارى فى مناقب الأنصار (٣٨٨٥)، ومسلم فى الإيمان (٢١٠/ ٣٦٠) كلاهما عن أبى سعيد الخدرى.
وقوله: «ضحضاح»: الضَّحْضاح فى الأصل: ما رَقَّ من الماء على وجه الأرض، ما يبلغ الكعبين، فاستعاره للنار، انظر: النهاية ٣/ ٧٥.

(٢) البخارى فى مناقب الأنصار (٣٨٨٣)، ومسلم فى الإيمان (٢٠٩/ ٣٥٧) كلاهما عن العباس بن عبد المطلب.

فَصْـــل

ولهذا ذكر هذين الأصلين بعد هذا، فذكر أن برهم وفجورهم ـ الذى هو طاعتهم ومعصيتهم ـ لا يزيد فى ملكه ولا ينقص، وأن إعطاءه إياهم غاية ما يسألونه نسبته إلى ما عنده أدنى نسبة، وهذا بخلاف الملوك وغيرهم ممن يزداد ملكه بطاعة الرعية، وينقص ملكه بالمعصية. وإذا أعطى الناس ما يسألونه أنفد ما عنده ولم يغنهم، وهم فى ذلك يبلغون مضرته ومنفعته، وهو يفعل ما يفعله من إحسان وعفو وأمر ونهى لرجاء المنفعة وخوف المضرة. فقال: «يا عبادى لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم كانوا على أتقى قلب رجل منكم ما زاد ذلك فى ملكى شيئًا. يا عبادى لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم كانوا على أفجر قلب رجل منكم ما نقص ذلك من ملكى شيئًا»[1]، إذ ملكه هو قدرته على التصرف. فلا تزداد بطاعتهم ولا تنقص بمعصيتهم، كما تزداد قدرة الملوك بكثرة المطيعين
١٨/١٩٥ لهم، وتنقص بقلة المطيعين لهم، فإن ملكه متعلق/بنفسه، وهو خالق كل شىء وربه ومليكه، وهو الذى يؤتى الملك من يشاء، وينزع الملك ممن يشاء.

والملك قد يراد به القدرة على التصرف والتدبير، ويراد به نفس التدبير والتصرف، ويراد به المملوك نفسه الذى هو محل التدبير، ويراد به ذلك كلهم. وبكلٍّ حال، فليس بر الأبرار وفجور الفجار موجبًا لزيادة شىء من ذلك ولا نقصه، بل هو بمشيئته وقدرته يخلق ما يشاء، فلو شاء أن يخلق مع فجور الفجار ما شاء لم يمنعه من ذلك مانع، كما يمنع الملوك فجور رعاياهم التى تعارض أوامرهم عما يختارونه من ذلك، ولو شاء ألا يخلق مع بر الأبرار شيئًا مما خلقه لم يكن برهم محوجًا له إلى ذلك، ولا معينًا له كما يحتاج الملوك ويستعينون بكثرة الرعايا المطيعين.

---

(١) سبق تخريجه ص ٣٦٨.

فَصْـــل

ثم ذكر حالهم فى النوعين سؤال بره وطاعة أمره اللذين[1] ذكرهما فى الحديث، حيث ذكر الاستهداء والاستطعام والاستكساء، وذكر الغفران والبر والفجور، فقال: «لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم كانوا فى صعيد واحد، فسألونى، فأعطيت كل إنسان منهم مسألته ما نقص ذلك مما عندى إلا كما ينقص المِخْيَط إذا أدخل البحر»، والخياط والمخيط: ما يخاط ١٩٦/١٨ به، إذ الفعال والمفعل والمفعال من صيغ الآلات التى يفعل بها، كالمسعر، والمخلاب، والمنشار. فبين أن جميع الخلائق إذا سألوا - وهم فى مكان واحد وزمان واحد - فأعطى كل إنسان منهم مسألته، لم ينقصه ذلك مما عنده إلا كما ينقص الخياط - وهى الإبرة - إذا غمس فى البحر.

وقوله: «لم ينقص مما عندى» فيه قولان:

أحدهما: أنه يدل على أن عنده أمورًا موجودة يعطيهم منها ما سألوه إياه، وعلى هذا فيقال: لفظ النقص على حاله؛ لأن الإعطاء من الكثير، وإن كان قليلا، فلابد أن ينقصه شيئًا ما. ومن رواه: «لم ينقص من ملكى» يحمل على ما عنده، كما فى هذا اللفظ؛ فإن قوله: «مما عندى» فيه تخصيص ليس هو فى قوله: «من ملكى». وقد يقال: المعطى؛ إما أن يكون أعيانًا قائمة بنفسها، أو صفات قائمة بغيرها. فأما الأعيان فقد تنقل من محل إلى محل، فيظهر النقص فى المحل الأول. وأما الصفات فلا تنقل من محلها، وإن وجد نظيرها فى محل آخر، كما يوجد نظير علم المعلم فى قلب المتعلم من غير زوال علم المعلم، وكما يتكلم المتكلم بكلام المتكلم قبله من غير انتقال كلام المتكلم الأول إلى/الثانى. وعلى هذا فالصفات لا تنقص مما عنده شيئًا، وهى من المسؤول ١٩٧/١٨ كالهدى.

وقد يجاب عن هذا بأنه هو من الممكن فى بعض الصفات ألا يثبت مثلها فى المحل الثانى حتى تزول عن الأول؛ كاللون الذى ينقص، كالروائح التى تعبق بمكان وتزول، كما دعا النبى ﷺ على حمى المدينة أن تنقل إلى مَهيَعَة وهى الجحفة[2]، وهل مثل هذا الانتقال بانتقال عين العرض الأول، أو بوجود مثله من غير انتقال عينه؟ فيه للناس قولان: إذ منهم من يجوز انتقال الأعراض، بل من يجوز أن تجعل الأعراض أعيانًا، كما هو قول ضرار

(١) فى المطبوعة: «الذين» والصواب ما أثبتناه. (٢) البخارى فى الحج (١٥٢٨) ومسلم فى الحج (١١٨٢/ ١٤).

والنجار وأصحابهما، كبرغوث وحفص الفرد، لكن إن قيل: هو بوجود مثله من غير انتقال عينه فذلك يكون مع استحالة العرض الأول وفنائه، فيعدم عن ذلك المحل ويوجد مثله فى المحل الثانى.

القول الثانى: أن لفظ النقص هنا كلفظ النقص فى حديث موسى والخضر الذى فى الصحيحين من حديث ابن عباس، عن أبى بن كعب، عن النبى ﷺ، وفيه: «أن الخضر قال لموسى ـ لما وقع عصفور على قارب السفينة فنقر فى البحر ـ فقال: يا موسى، ما نقص علمى وعلمك من علم الله إلا كما نقص هذا العصفور من هذا البحر»[1].

١٩٨/١٨ ومن المعلوم أن نفس علم الله القائم بنفسه لا يزول منه/شىء بتعلم العباد، وإنما المقصود أن نسبة علمى وعلمك إلى علم الله كنسبة ما علق بمنقار العصفور إلى البحر.

ومن هذا الباب كون العلم يورث، كقوله: «العلماء ورثة الأنبياء»[2] ومنه قوله: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ﴾ [النمل: ١٦]، ومن توريث الكتاب أيضاً كقوله: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾ [فاطر: ٣٢]، ومثل هذه العبارة من النقص، ونحوه تستعمل فى هذا، وإن كان العلم الأول ثابتًا، كما قال سعيد بن المسيب لقتادة، وقد أقام عنده أسبوعًا سأله فيه مسائل عظيمة حتى عجب من حفظه، وقال: نَزَفْتَنِى يا أعمى! وإنْزَاف القليب، ونحوه هو رفع ما فيه بحيث لا يبقى فيه شىء. ومعلوم أن قتادة لو تعلم جميع علم سعيد لم يَزُلْ علمه من قلبه كما يزول الماء من القليب، لكن قد يقال: التعليم إنما يكون بالكلام، والكلام يحتاج إلى حركة وغيرها مما يكون بالمحل ويزول عنه؛ ولهذا يوصف بأنه يخرج من المتكلم؛ كما قال تعالى: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ [الكهف: ٥].

ويقال: قد أخرج العالم هذا الحديث ولم يخرج هذا، فإذا كان تعليم العلم بالكلام المستلزم زوال بعض ما يقوم بالمحل وهذا نزيف وخروج ـ كان كلام سعيد بن المسيب على حقيقته. ومضمونه أنه فى تلك السبع الليالى من كثرة ما أجابه وكلمه فارقه أمور قامت به ١٩٩/١٨ من حركات وأصوات،/بل ومن صفات قائمة بالنفس كان ذلك نزيفًا، ومما يقوى هذا المعنى أن الإنسان، وإن كان علمه فى نفسه، فليس هو أمرًا لازمًا للنفس لزوم الألوان للمتلونات، بل قد يذهل الإنسان عنه ويغفل، وقد ينساه ثم يذكره، فهو شىء يحضر تارة ويغيب أخرى. وإذا تكلم به الإنسان وعلمه فقد تَكِلُّ النفس وتعى، حتى لا يقوى على استحضاره

(١) البخارى فى العلم (١٢٢)، ومسلم فى الفضائل (٢٣٨٠/ ١٧٠)، كلاهما عن ابن عباس.

(٢) أبو داود فى العلم (٣٦٤١)، وابن ماجه فى المقدمة (٢٢٣)، كلاهما عن أبى الدرداء.

إلا بعد مدة، فتكون فى تلك الحال خالية عن كمال تحققه واستحضاره الذى يكون به العالم عالمًا بالفعل، وإن لم يكن نفس ما زال هو بعينه القائم فى نفس السائل والمستمع، ومن قال هذا يقول: كون التعليم يرسخ العلم من وجه لا ينافى ما ذكرناه، وإذا كان مثل هذا النقص والنزيف معقولاً فى علم العباد كان استعمال لفظ النقص فى علم الله بناء على اللغة المعتادة فى مثل ذلك، وإن كان هو ـ سبحانه ـ منزهًا عن اتصافه بضد العلم بوجه من الوجوه، أو عن زوال علمه عنه، لكن فى قيام أفعال به وحركات نزاع بين الناس من المسلمين وغيرهم.

وتحقيق الأمر أن المراد ما أخذ علمى وعلمك من علم الله، وما نال علمى وعلمك من علم الله، وما أحاط علمي وعلمك من علم الله، كما قال: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، إلا كما نقص أو أخذ أو نال هذا العصفور من هذا البحر، أى: نسبة هذا إلى هذا كنسبة هذا إلى هذا، وإن كان المشبه به جسمًا ينتقل من محل إلى محل ويزول/عن المحل الأول، وليس المشبه كذلك؛ فإن هذا الفرق هو فرق ظاهر يعلمه المستمع من غير التباس، كما قال ﷺ: «إنكم سترون ربكم كما ترون الشمس والقمر»[1]، فشبه الرؤية بالرؤية، وهى، وإن كانت متعلقة بالمرئى فى الرؤية المشبهة والرؤية المشبه بها، لكن قد علم المستمعون أن المرئى ليس مثل المرئى، فكذلك هنا شبه النقص بالنقص، وإن كان كل من الناقص والمنقوص والمنقوص منه المشبه به، ليس مثل الناقص والمنقوص، والمنقوص منه المشبه به. ١٨/٢٠٠

ولهذا كل أحد يعلم أن المعلم لا يزول علمه بالتعليم، بل يشبهونه بضوء السراج الذى يحدث، يقتبس منه كل أحد، ويأخذون ما شاؤوا من الشهب، وهو باق بحاله، وهذا تمثيل مطابق، فإن المستوقد من السراج يحدث الله فى فتيلته أو وقوده نارًا من جنس تلك النار، وإن كان قد يقال: إنها تستحيل عن ذلك الهواء مع أن النار الأولى باقية، كذلك المتعلم يجعل فى قلبه مثل علم المعلم مع بقاء علم المعلم؛ ولهذا قال على ـ رضى الله عنه ـ: العلم يزكو على العمل، أو قال: على التعليم، والمال ينقصه النفقة. وعلى هذا فيقال فى حديث أبى ذر: إن قوله: «مما عندى»، وقوله: «من ملكى» هو من هذا الباب، وحينئذ فله وجهان:

أحدهما: أن يكون ما أعطاهم خارجًا عن مسمى ملكه ومسمى ما/عنده، كما أن علم الله لا يدخل فيه نفس علم موسى والخضر. ١٨/٢٠١

والثانى: أن يقال: بل لفظ الملك وما عنده يتناول كل شىء، وما أعطاهم فهو جزء من ملكه ومما عنده، ولكن نسبته إلى الجملة هذه النسبة الحقيرة. ومما يحقق هذا القول الثانى أن

---

(١) البخارى فى مواقيت الصلاة (٥٥٤).

الترمذى روى هذا الحديث من طريق عبد الرحمن بن غنم، عن أبى ذر مرفوعًا، فيه: «لو أن أولكم وآخركم، وإنسكم وجنكم، ورطبكم ويابسكم، سألونى حتى تنتهى مسألة كل واحد منهم فأعطيتهم ما سألونى، ما نقص ذلك مما عندى كمغرز إبرة لو غمسها أحدكم فى البحر، وذلك أنى جَوَادٌ ماجد واجد، عطائى كلام، وعذابى كلام، إنما أمرى لشىء إذا أردته أن أقول له: كن فيكون»[1]، فذكره - سبحانه - أن عطاءه كلام، وعذابه كلام، يدل على أنه هو أراد بقوله: «من ملكى» و«مما عندى» أى: من مقدورى، فيكون هذا فى القدرة كحديث الخضر فى العلم، والله أعلم.

ويؤيد ذلك أن فى اللفظ الآخر الذى فى نسخة أبى مسهر: «لم ينقص ذلك من ملكى شيئًا إلا كما ينقص البحر»، وهذا قد يقال فيه: إنه استثناء منقطع، أى: لم ينقص من ملكى شيئًا، لكن يكون حاله حال هذه النسبة، وقد يقال: بل هو تام، والمعنى على ما سبق.

فَصْل

٢٠٢/١٨

ثم ختمه بتحقيق ما بينه فيه من عدله وإحسانه، فقال: «يا عبادى، إنما هى أعمالكم أحصيها لكم، ثم أوفيكم إياها، فمن وجد خيرًا فليحمد الله، ومن وجد غير ذلك فلا يلُومَنَّ إلا نفسه»، فبين أنه محسن إلى عباده فى الجزاء على أعمالهم الصالحة إحسانًا يستحق به الحمد؛ لأنه هو المنعم بالأمر بها، والإرشاد إليها، والإعانة عليها، ثم إحصائها، ثم توفية جزائها. فكل ذلك فضل منه وإحسان؛ إذ كل نعمة منه فضل، وكل نقمة منه عدل، وهو، وإن كان قد كتب على نفسه الرحمة، وكان حقًا عليه نصر المؤمنين - كما تقدم بيانه - فليس وجوب ذلك كوجوب حقوق الناس بعضهم على بعض، الذى يكون عدلاً لا فضلا؛ لأن ذلك إنما يكون لكون بعض الناس أحسن إلى البعض فاستحق المعاوضة، وكان إحسانه إليه بقدرة المحسن دون المحسن إليه؛ ولهذا لم يكن المتعاوضان ليخص أحدهما بالتفضل على الآخر لتكافئهما، وهو قد بين فى الحديث أن العباد لن يبلغوا ضره فيضروه، ولن يبلغوا نفعه فينفعوه، فامتنع حينئذ أن يكون لأحد من جهة نفسه عليه حق، بل هو
٢٠٣/١٨ الذى أَحَقَّ الحق على نفسه بكلماته، فهو المحسن بالإحسان وبإحقاقه/وكتابته على نفسه، فهو فى كتابة الرحمة على نفسه، وإحقاقه نصر عباده المؤمنين، ونحو ذلك محسن إحسانًا مع إحسان.

---

(١) الترمذى فى صفة القيامة (٢٤٩٥) وقال: «حديث حسن»، وابن ماجه فى الزهد (٤٢٥٧)، وأحمد ٥/ ١٥٤، ١٧٧.

فليتدبر اللبيب هـذه التفاصيل التى يتبين بها فصل الخطاب فى هـذه المواضع التى عظم فيها الاضطراب، فمن بَيْن مُوجبٍ على ربه بالمنع أن يكون محسنًا متفضلاً، ومن بين مُسَوٍّ بين عدله وإحسانه وما تنزه عنه من الظلم والعدوان، وجاعل الجميع نوعـًا واحدًا. وكل ذلك حَيْدٌ عن سنن الصراط المستقيم، والله يقول الحق وهو يهدى السبيل.

وكما بَيَّنَ أنه محسن فى الحسنات، متم إحسانه بإحصائها والجزاء عليها، بين أنه عادل فى الجزاء على السيئات، فقال: «ومن وجد غير ذلك فلا يلومن إلا نفسه» كما تقدم بيانه في مثل قوله: ﴿وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ﴾ [هود: ١٠١]. وعلى هذا الأصل استقرت الشريعة الموافقة لفطرة الله التى فطر الناس عليها، كما فى الحديث الصحيح الذى رواه البخارى؛ عن شداد بن أوس؛ عن النبى ﷺ، أنه قال: «سيد الاستغفار أن يقول العبد: اللهم أنت ربى، لا إله إلا أنت، خلقتنى وأنا عبدك، وأنا على عهدك ووعدك ما استطعت، أعوذ بك من شر ما صنعت، أبوء لك بنعمتك علىَّ، وأبوء بذنبى، فاغفر لى، فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت»[1]، ففى قوله: «أبوء لك بنعمتك على» اعتراف بنعمته عليه فى الحسنات وغيرها. وقوله: «وأبوء بذنبى»/اعتراف منه بأنه مذنب، ظالم لنفسه، وبهذا ١٨/٢٠٤
يصير العبد شكورًا لربه مستغفرًا لذنبه، فيستوجب مزيد الخير، وغفران الشر من الشكور الغفور، الذى يشكر اليسير من العمل ويغفر الكثير من الزلل.

وهنا انقسم الناس ثلاثة أقسام فى إضافة الحسنات والسيئات التى هى الطاعات والمعاصى إلى ربهم وإلى نفوسهم، فشرهم الذى إذا أساء أضاف ذلك إلى القدر، واعتذر بأن القدر سبق بذلك، وأنه لا خروج له على القدر، فركب الحجة على ربه فى ظلمه لنفسه، وإن أحسن أضاف ذلك إلى نفسه، ونسى نعمة الله عليه فى تيسيره لليسرى. وهذا ليس مذهب طائفة من بنى آدم، ولكنه حال شرار الجاهلين الظالمين، الذين لا حفظوا حدود الأمر والنهى، ولا شهدوا حقيقة القضاء والقدر، كما قال فيهم الشيخ أبو الفرج ابن الجوزى: أنت عند الطاعة قدرى، وعند المعصية جبرى. أى مذهب وافق هواك تمذهبت به.

وخير الأقسام، وهو القسم المشروع، وهو الحق الذى جاءت به الشريعة: أنه إذا أحسن شكر نعمة الله عليه وحمده؛ إذ أنعم عليه بأن جعله محسنًا ولم يجعله مسيئًا، فإنه فقير محتاج فى ذاته وصفاته وجميع حركاته وسكناته إلى ربه، ولا حول ولا قوة إلا به، فلو لم يهده لم يهتد، كما قال أهل الجنة: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِىَ

(١) البخارى فى الدعوات (٦٣٢٣).

١٨/ ٢٠٥ لَوْلَآ أَنْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ لَقَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ﴾ [الأعراف: ٤٣]، وإذا/أساء اعترف بذنبه، واستغفر ربه وتاب منه، وكان كأبيه آدم الذي قال: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [الأعراف: ٢٣]، ولم يكن كإبليس الذي قال: ﴿بِمَآ أَغْوَيْتَنِى لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ . إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُخْلَصِينَ﴾ [الحجر: ٣٩، ٤٠]. ولم يحتج بالقدر على ترك مأمور ولا فعل محظور، مع إيمانه بالقدر خيره وشره، وأن الله خالق كل شيء وربه ومليكه، وأنه ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، وأنه يهدى من يشاء ويضل من يشاء، ونحو ذلك.

وهؤلاء هم الذين أطاعوا الله فى قوله فى هذا الحديث الصحيح: «فمن وجد خيرًا فليحمد الله، ومن وجد غير ذلك فلا يلومن إلا نفسه»، ولكن بسط ذلك وتحقيق نسبة الذنب إلى النفس مع العلم بأن الله خالق أفعال العباد فيه أسرار ليس هذا موضعها، ومع هذا فقوله تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا۟ هَٰذِهِۦ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ۖ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا۟ هَٰذِهِۦ مِنْ عِندِكَ ۚ قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ ۖ فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا . مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ۖ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ ۚ﴾ [النساء: ٧٨، ٧٩]، ليس المراد بالحسنات والسيئات في هذه الآية الطاعات والمعاصي، كما يظنه كثير من الناس حتى يحرف بعضهم القرآن ويقرأ ﴿فَمِن نَّفْسِكَ ۚ﴾ [النساء: ٧٩]، ومعلوم أن معنى هذه القراءة يناقض القراءة المتواترة، وحتى يضمر بعضهم القول على وجه
١٨/ ٢٠٦ الإنكار له، وهو قول/الله الحق، فيجعل قول الله الصدق الذى يحمد ويرضى قولاً للكفار يكذب به ويذم، ويسخط بالإضمار الباطل الذى يدعيه، من غير أن يكون فى السياق ما يدل عليه.

ثم إن من جهل هؤلاء ظنهم أن فى هذه الآية حجة للقدرية واحتجاج بعض القدرية بها؛ وذلك أنه لا خلاف بين الناس فى أن الطاعات والمعاصى سواء من جهة القدر. فمن قال: إن العبد هو الموجد لفعله دون الله، أو هو الخالق لفعله، وأن الله لم يخلق أفعال العباد، فلا فرق عنده بين الطاعة والمعصية.

ومن أثبت خلق الأفعال وأثبت الجبر أو نفاه، أو أمسك عن نفيه وإثباته مطلقًا، وفصل المعنى أو لم يفصله ـ فلا فرق عنده بين الطاعة والمعصية. فتبين أن إدخال هذه الآية فى القدر فى غاية الجهالة؛ وذلك أن الحسنات والسيئات فى الآية المراد بها المسار والمضار دون الطاعات والمعاصي، كما في قوله تعالى: ﴿وَبَلَوْنَٰهُم بِٱلْحَسَنَٰتِ وَٱلسَّيِّـَٔاتِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الأعراف: ١٦٨]، وهو الشر والخير في قوله: ﴿وَنَبْلُوكُم بِٱلشَّرِّ وَٱلْخَيْرِ فِتْنَةً﴾ [الأنبياء: ٣٥].

وكذلك قوله: ﴿إِن تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ وَإِن تُصِبْكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُوا بِهَا﴾ [آل عمران: ١٢٠]، وقوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ أَذَقْنَاهُ نَعْمَاءَ[1] بَعْدَ ضَرَّاءَ مَسَّتْهُ لَيَقُولَنَّ ذَهَبَ السَّيِّئَاتُ عَنِّي﴾ [هود: ١٠]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِّن نَّبِيٍّ إِلَّا أَخَذْنَا أَهْلَهَا بِالْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ لَعَلَّهُمْ يَضَّرَّعُونَ. ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ حَتَّىٰ عَفَوا وَّقَالُوا قَدْ مَسَّ آبَاءَنَا الضَّرَّاءُ وَالسَّرَّاءُ فَأَخَذْنَاهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [الأعراف: ٩٤، ٩٥]، وقال تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءَتْهُمُ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَٰذِهِ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَىٰ وَمَن مَّعَهُ﴾ [الأعراف: ١٣١]. ٢٠٧/١٨

فهذه حال فرعون وملئه مع موسى ومن معه، كحال الكفار والمنافقين والظالمين مع محمد وأصحابه، إذا أصابهم نعمة وخير قالوا: لنا هذه، أو قالوا: هذه من عند الله، وإن أصابهم عذاب وشر تطيروا بالنبي والمؤمنين، وقالوا: هذه بذنوبهم، وإنما هي بذنوب أنفسهم لا بذنوب المؤمنين، وهو ـ سبحانه ـ ذكر هذا في بيان حال النَّاكلين عن الجهاد الذين يلومون المؤمنين على الجهاد، فإذا أصابهم نصر، ونحوه قالوا: هذا من عند الله، وإن أصابتهم محنة قالوا: هذه من عند هذا الذي جاءنا بالأمر والنهي والجهاد، قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا حِذْرَكُمْ﴾، إلى قوله: ﴿وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ﴾، إلى قوله: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً وَقَالُوا رَبَّنَا لِمَ كَتَبْتَ عَلَيْنَا الْقِتَالَ﴾، إلى قوله: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ وَإِن تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ﴾ [النساء: ٧١ ـ ٧٨]، أي هؤلاء المذمومين ﴿يَقُولُوا هَٰذِهِ مِنْ عِندِ اللَّهِ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَٰذِهِ مِنْ عِندِكَ﴾ [النساء: ٧٨]، أي بسبب أمرك ونهيك، /قال الله تعالى: ﴿فَمَالِ هَٰؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا. مَّا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ﴾ [النساء: ٧٨، ٧٩]، أي: من نعمة ﴿فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩]، أي: فبذنبك. كما قال: ﴿وَمَا أَصَابَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشورى: ٣٠]، وقال: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ﴾ [الروم: ٣٦]. ٢٠٨/١٨

وأما القسم الثالث في هذا الباب: فهم قوم لبسوا الحق بالباطل، وهم بين أهل الإيمان ـ أهل الخير ـ وبين شرار الناس وهم الخائضون في القدر بالباطل، فقوم يرون أنهم هم الذين يهدون أنفسهم ويضلونها، ويوجبون لها فعل الطاعة وفعل المعصية، بغير إعانة منه وتوفيق للطاعة، ولا خذلان منه في المعصية. وقوم لا يثبتون لأنفسهم فعلاً ولا قدرة ولا أمراً.

---

(١) في المطبوعة: «ولئن أذقناه رحمة منا من» والصواب ما أثبتناه.

ثم من هؤلاء من يَنْحَلُّ عن الأمر والنهى فيكون أكفر الخلق، وهم فى احتجاجهم بالقدر متناقضون؛ إذ لا بد من فِعْلٍ يحبونه وفعل يبغضونه، ولابد لهم ولكل أحد من دفع الضرر الحاصل بأفعال المعتدين، فإذا جعلوا الحسنات والسيئات سواسية لم يمكنهم أن يذموا أحدا، ولا يدفعوا ظالمًا، ولا يقابلوا مسيئًا، وأن يبيحوا للناس من أنفسهم كل ما يشتهيه مُشْتَهٍ، ونحو ذلك من الأمور التى لا يعيش/عليها بنو آدم؛ إذ هم مضطرون إلى شرع فيه أمر ونهى ٢٠٩/١٨ أعظم من اضطرارهم إلى الأكل واللباس.

وهذا باب واسع لشرحه موضع غير هذا. وإنما نبهنا على ما فى الحديث من الكلمات الجامعة والقواعد النافعة بنُكَتٍ مختصرة، تنبه الفاضل على ما فى الحقائق من الجوامع والفوارق، التى تفصل بين الحق والباطل فى هذه المضائق، بحسب ما احتملته أوراق السائل. والله ينفعنا ـ وسائر إخواننا المؤمنين ـ بما علمناه، ويعلمنا ما ينفعنا ويزيدنا علمًا، ولا حول ولا قوة إلا بالله، ولا ملجأ منه إلا إليه، له النعمة وله الفضل، وله الثناء الحسن، وأستغفر الله العظيم لى ولجميع إخواننا المؤمنين.

والحمد لله رب العالمين. وصلى الله على محمد وآله وسلم تسليمًا.

/ وقال شيخ الإسلام ـ رَحِمهُ الله ـ: ٢١٠/١٨

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله نستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادى له، ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له. ونشهد أن محمدًا عبده ورسوله ﷺ تسليمًا.

فَصْـــل

فى صحيح البخارى وغيره من حديث عمران بن حصين ـ رضى الله عنه ـ أن النبى ﷺ قال: «يا بنى تميم، اقبلوا البشرى» قالوا: قد بشرتنا فأعطنا، فأقبل على أهل اليمن فقال: «يا أهل/اليمن اقبلوا البشرى؛ إذ لم يقبلها بنو تميم»، فقالوا: قد قبلنا يا رسول الله. قالوا: ٢١١/١٨ جئناك لنتفقه فى الدين، ولنسألك عن أول هذا الأمر، فقال: «كان الله ولم يكن شىء قبله»، وفى لفظ «معه»، وفى لفظ «غيره»، «وكان عرشه على الماء، وكتب فى الذكر كل شىء، وخلق السموات والأرض»، وفى لفظ: «ثم خلق السموات والأرض»، ثم جاءنى رجل فقال: أدرك ناقتك، فذهبت فإذا السراب ينقطع دونها، فوالله لوددت أنى تركتها ولم أقم[1].

قوله: «كتب في الذكر» يعني: اللوح المحفوظ، كما قال: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي ٱلزَّبُورِ مِنۢ بَعْدِ ٱلذِّكْرِ﴾ [الأنبياء: ١٠٥] أي: من بعد اللوح المحفوظ، يسمى ما يكتب في الذكر ذكراً كما يسمى ما يكتب فيه كتاباً، كقوله - عز وجل -: ﴿إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ . فِي كِتَٰبٍ مَّكْنُونٍ﴾ [الواقعة: ٧٧، ٧٨].

والناس فى هذا الحديث على قولين: منهم من قال: إن مقصود الحديث إخباره بأن الله كان موجودًا وحده، ثم إنه ابتدأ إحداث جميع الحوادث، وإخباره بأن الحوادث لها ابتداء بجنسها، وأعيانها مسبوقة بالعدم، وأن جنس الزمان حادث لا فى زمان، وجنس الحركات والمتحركات حادث، وأن الله صار فاعلاً بعد أن لم يكن يفعل شيئًا من الأزل إلى حين ابتدأ، الفعل ولا كان الفعل ممكنًا.

---

(١) البخارى فى بدء الخلق (٣١٩٠، ٣١٩١)، وفى المغازى (٤٣٦٥)، (٤٣٨٦)، والترمذى فى المناقب (٣٩٥١)، وقال: «حديث حسن صحيح»، وأحمد ٤/٤٢٦، ٤٣١، ٤٣٦.

٢١٢/١٨ ثم هؤلاء على قولين: منهم من يقول: وكذلك صار متكلمًا بعد/أن لم يكن يتكلم بشيء، بل ولا كان الكلام ممكنًا له. ومنهم من يقول: الكلام أمر يوصف به بأنه يقدر عليه، لا أنه يتكلم بمشيئته وقدرته، بل هو أمر لازم لذاته بدون قدرته ومشيئته.

ثم هؤلاء منهم من يقول: هو المعنى دون اللفظ المقروء، عَبَّر عنه بكل من التوراة والإنجيل والزبور والفرقان. ومنهم من يقول: بل هو حروف وأصوات لازمة لذاته لم تزل ولا تزال، وكل ألفاظ الكتب التى أنزلها، وغير ذلك.

والقول الثانى فى معنى الحديث: أنه ليس مراد الرسول هذا، بل إن الحديث يناقض هذا، ولكن مراده إخباره عن خلق هذا العالم المشهود الذى خلقه الله فى ستة أيام ثم استوى على العرش، كما أخبر القرآن العظيم بذلك في غير موضع، فقال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾ [هود: ٧]، وقد ثبت في صحيح مسلم عن عبد الله بن عمرو، عن النبى ﷺ أنه قال: «قدر الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة، وكان عرشه على الماء»[(١)]، فأخبر ﷺ أن تقدير خلق هذا العالم المخلوق فى ستة أيام، وكان حينئذ عرشه على الماء. كما أخبر بذلك القرآن والحديث المتقدم الذى رواه البخارى فى صحيحه؛ عن عمران ـ رضى الله عنه.

٢١٣/١٨ /ومن هذا: الحديثُ الذى رواه أبو داود والترمذى وغيرهما، عن عبادة بن الصامت، عن النبى ﷺ أنه قال: «أول ما خلق الله القلم، فقال له: اكتب. قال: وما أكتب؟ قال: ما هو كائن إلى يوم القيامة»[(٢)]، فهذا القلم خلقه لما أمره بالتقدير المكتوب قبل خلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة، وكان مخلوقًا قبل خلق السموات والأرض، وهو أول ما خلق من هذا العالم، وخلقه بعد العرش كما دلت عليه النصوص، وهو قول جمهور السلف، كما ذكرت أقوال[(٣)] السلف فى غير هذا الموضع.

والمقصود هنا بيان ما دلت عليه نصوص الكتاب والسنة.

والدليل على هذا القول الثانى وجوه:

أحدها: أن قول أهل اليمن: «جئناك لنسألك عن أول هذا الأمر»، إما أن يكون الأمر المشار إليه هذا العالم، أو جنس المخلوقات، فإن كان المراد هو الأول كان النبى ﷺ قد أجابهم؛ لأنه أخبرهم عن أول خلق هذا العالم، وإن كان المراد الثانى لم يكن قد أجابهم؛ لأنه لم يذكر أول الخلق مطلقًا، بل قال: «كان الله ولا شيء قبله، وكان عرشه على الماء،

---

(١) مسلم فى القدر (١٦/٢٦٥٣).

(٢) أبو داود فى السنة (٤٧٠٠)، والترمذى فى القدر (٢١٥٥) وقال: «هذا حديث غريب من هذا الوجه».

(٣) فى المطبوعة: «قوال» والصواب ما أثبتناه.

وكتب فى الذكـر كل شيء، ثم خلق السمـوات والأرض»، فلم يذكر إلا خلق السـموات والأرض،/لم يذكـر خلق العرش، مع أن العـرش مخلوق أيضًـا، فإنه يقـول: «وهو رب العرش العظيم» وهو خالق كل شيء؛ العرش وغيره، ورب كل شيء؛ العرش وغيره. وفى حديث أبى رُزَيْـن قد أخبـر النبى ﷺ بخلق العرش. وأمـا فى حديث عـمران فلم يخـبر بخلقه، بل أخبر بخلق السمـوات والأرض، فعلم أنه أخبر بأول خلق هذا العالم، لا بأول الخلق مطلقـًا. ١٨/٢١٤

وإذا كـان إنما أجـابهم بهذا عـلم أنهم إنما سـألوه عن هذا، لم يسـألوه عن أول الخلق مطلقًا، فإنه لا يجوز أن يكون أجابهم عما لم يـسألوه عنه ولم يجبهم عما سألوا عنه، بل هو ﷺ منزه عـن ذلك، مع أن لفظه إنما يـدل على هذا، لا يدل على ذكـره أول الخلق، وإخباره بخلق السموات والأرض بعد أن كان عـرشه على الماء يقصد به الإخبار عن ترتيب بعض المخلوقات على بعض، فإنهم لم يسألوه عن مجرد الترتيب، وإنما سألوه عن أول هذا الأمر، فعلم أنهم سألوه عن مبدأ خلق هذا العـالم فأخبرهم بذلك، كما نطق فى أولها فى أول الأمر «خلق الله السموات والأرض». وبعضهم يشرحها فى البدء، أو فى الابتداء خلق الله السموات والأرض.

والمقصود أن فيها الإخبار بابتداء خلق السموات والأرض، وأنه كان الماء غامرًا للأرض، وكانت الريح تهب على الماء، فأخبر أنه/حينئذ كان هذا ماءً وهواءً وترابا، وأخبر فى القرآن العظيم أنه خلق السموات والأرض فى ستة أيام وكان عرشه على الماء، وفى الآية الأخرى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾ [فـصلت: ١١]، وقد جـاءت الاثار عن السلف بأن السـمـاء خلقت من بخـار الماء وهو الدخان. ١٨/٢١٥

والمقصود هنا أن النبى ﷺ أجـابهم عما سألوه عنه ولم يذكر إلا ابتـداء خلق السموات والأرض، فدل على أن قـولهم: «جئنا لنسألك عن أول هذا الأمر» كـان مرادهم خلق هذا العالم. والله أعلم.

الوجه الثانى: أن قولهم: «هذا الأمر» إشارة إلى حاضر موجود، والأمر يراد به المصدر، ويراد به المفعول بـه وهو المأمور الذى كونه الله بأمره، وهذا مرادهـم، فإن الذي هو قوله: كن ليس مشهوداً مشاراً إليه، بل المشهود إليه هذا المأمور به، قال تعالى: ﴿وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا﴾ [الأحزاب: ٣٨]، وقال تعالى: ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ١]، ونظائره متـعددة. ولو سألوه عن أول الخلق مطلقـا لم يشيروا إليـه بهذا، فإن ذاك لم يشهـدوه فلا يشيرون إليه بهـذا، بل لم يعلموه أيضاً، فإن ذاك لا يعلم إلا بخبـر الأنبياء، والرسول ﷺ

٢١٦/١٨ لم يخبرهم بذلك، ولو كان قد أخبرهم به لما سألوه عنه، فعلم أن سؤالهم كان عن أول هذا العالم المشهود.

الوجه الثالث: أنه قال: «كان الله ولم يكن شيء قبله»، وقد روى: «معه»، وروى: «غيره»، والألفاظ الثلاثة في البخاري، والمجلس كان واحداً، وسؤالهم وجوابه كان في ذلك المجلس، وعمران الذي روى الحديث لم يقم منه حين انقضى المجلس، بل قام لما أخبر بذهاب راحلته قبل فراغ المجلس، وهو المخبر بلفظ الرسول، فدل على أنه إنما قال أحد الألفاظ، والآخران رُوِيَا بالمعنى. وحينئذ فالذي ثبت عنه لفظ «القَبْل»، فإنه قد ثبت في صحيح مسلم عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ أنه كان يقول في دعائه: «أنت الأول فليس قبلك شيء، وأنت الآخر فليس بعدك شيء، وأنت الظاهر فليس فوقك شيء، وأنت الباطن فليس دونك شيء»[1]، وهذا موافق ومفسر لقوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ﴾ [الحديد: ٣].

وإذا ثبت في هذا الحديث لفظ القَبْل فقد ثبت أن الرسول ﷺ قاله، واللفظان الآخران لم يثبت واحد منهما أبداً، وكان أكثر أهل الحديث إنما يروونه بلفظ القبل: «كان الله ولا شيء قبله»، مثل الحميدي، والبغوي، وابن الأثير، وغيرهم. وإذا كان إنما قال: «كان الله ولم يكن شيء قبله» لم يكن في هذا اللفظ تعرض لابتداء الحوادث، ولا لأول مخلوق.

٢١٧/١٨ **الوجه الرابع:** أنه قال فيه: «كان الله ولم يكن شيء قبله، أو معه، أو غيره، وكان عرشه على الماء، وكتب في الذكر كل شيء»، فأخبر عن هذه الثلاثة بلفظ الواو، لم يذكر في شيء منها ثم، وإنما جاء ثم في قوله؛ «خلق السموات والأرض». وبعض الرواة ذكر فيه خلق السموات والأرض بثم، وبعضهم ذكرها بالواو.

فأما الجمل الثلاث المتقدمة، فالرواة متفقون على أنه ذكرها بلفظ الواو، ومعلوم أن لفظ الواو لا يفيد الترتيب على الصحيح الذي عليه الجمهور، فلا يفيد الإخبار بتقديم بعض ذلك على بعض، وإن قدر أن الترتيب مقصود، إما من ترتيب الذكر لكونه قَدَّم بعض ذلك على بعض، وإما من الواو عند من يقول به، فإنما فيه تقديم كونه على كون العرش على الماء، وتقديم كون العرش على الماء على كتابته في الذكر كل شيء، وتقديم كتابته في الذكر كل شيء على تقديم خلق السموات والأرض، وليس في هذا ذكر أول المخلوقات مطلقاً، بل ولا فيه الإخبار بخلق العرش والماء، وإن كان ذلك كله مخلوقا، كما أخبر به في مواضع أخر، لكن في جواب أهل اليمن إنما كان مقصوده إخباره إياهم عن بدء خلق السموات والأرض وما بينهما، وهي المخلوقات التي خلقت في ستة أيام، لا بابتداء

(١) مسلم في الذكر والدعاء (٢٧١٣/ ٦١).

ما خلقه الله قبل ذلك.

الوجه الخامس: أنه ذكر تلك الأشياء بما يدل على كونها ووجودها/ولم يتعرض لابتداء ١٨/٢١٨ خلقها، وذكر السموات والأرض بما يدل على خلقها، وسواء كان قوله: «وخلق السموات والأرض» أو «ثم خلق السموات والأرض» فعلى التقديرين أخبر بخلق ذلك، وكل مخلوق محدث كائن بعد أن لم يكن، وإن كان قد خلق من مادة، كما فى صحيح مسلم، عن عائشة ـ رضى الله عنها ـ عن النبى ﷺ أنه قال: «خلق الله الملائكة من نور، وخلق الجان من مارج من نار، وخلق آدم مما وُصِفَ لكم»[1].

فإن كان لفظ الرسول ﷺ «ثم خلق» فقد دل على أن خلق السموات والأرض بعد ما تقدم ذكره من كون عرشه على الماء ومن كتابته فى الذكر، وهذا اللفظ أولى بلفظ رسول الله ﷺ؛ لما فيه من تمام البيان وحصول المقصود بلفظة الترتيب، وإن كان لفظه الواو فقد دل سياق الكلام على أن مقصوده أنه خلق السموات والأرض بعد ذلك، وكما دل على ذلك سائر النصوص، فإنه قد علم أنه لم يكن مقصوده الإخبار بخلق العرش ولا الماء، فضلا عن أن يقصد أن خلق ذلك كان مقارناً لخلق السموات والأرض، وإذا لم يكن فى اللفظ ما يدل على خلق ذلك إلا مقارنة خلقه لخلق السموات والأرض ـ وقد أخبر عن خلق السموات مع كون ذلك ـ علم أن مقصوده أنه خلق السموات والأرض حين كان /العرش على الماء، كما أخبر بذلك فى القرآن، وحينئذ يجب أن يكون العرش كان على الماء ١٨/٢١٩ قبل خلق السموات والأرض، كما أخبر بذلك فى الحديث الصحيح حيث قال: «قدر الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة، وكان عرشه على الماء»[2]، فأخبر أن هذا التقدير السابق لخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة حين كان عرشه على الماء.

الوجه السادس: أن النبى ﷺ؛ إما أن يكون قد قال: «كان ولم يكن قبله شىء»، وإما أن يكون قد قال: «ولا شىء معه»، أو «غيره». فإن كان إنما قال اللفظ الأول لم يكن فيه تعرض لوجوده تعالى قبل جميع الحوادث. وإن كان قد قال الثانى، أو الثالث فقوله: «ولم يكن شىء معه، وكان عرشه على الماء، وكتب فى الذكر»؛ إما أن يكون مراده أنه حين كان لا شىء معه كان عرشه على الماء، أو كان بعد ذلك كان عرشه على الماء. فإن أراد الأول كان معناه لم يكن معه شىء من هذا الأمر المسؤول عنه، وهو هذا العالم، ويكون المراد أنه كان الله قبل هذا العالم المشهود، وكان عرشه على الماء.

---

(١) مسلم فى الزهد والرقائق (٢٩٩٦/ ٦٠) وأحمد ٦/١٦٨.

(٢) سبق تخريجه ص ٤١٠.

وأما القسم الثالث، وهو أن يكون المراد به كان لا شيء معه، وبعد ذلك كان عرشه
١٨/٢٢٠ على الماء، وكتب في الذكر، ثم خلق السموات/والأرض، فليس في هذا إخبار بأول ما خلقه الله مطلقاً، بل ولا فيه إخباره بخلق العرش والماء، بل إنما فيه إخباره بخلق السموات والأرض، ولا صرح فيه بأن كون عرشه على الماء كان بعد ذلك، بل ذكره بحرف الواو، والواو للجمع المطلق، والتشريك بين المعطوف والمعطوف عليه. وإذا كان لم يبين الحديث أول المخلوقات، ولا ذكر متى كان خلق العرش الذى أخبر أنه كان على الماء مقروناً بقوله: «كان الله ولا شيء معه»، دل ذلك على أن النبى ﷺ لم يقصد الإخبار بوجود الله وحده قبلَ كل شيء، وبابتداء المخلوقات بعد ذلك؛ إذ لم يكن لفظه دالا على ذلك، وإنما قصد الإخبار بابتداء خلق السموات والأرض.

الوجه السابع: أن يقال: لا يجوز أن يجزم بالمعنى الذى أراده الرسول ﷺ إلا بدليل يدل على مراده، فلو قدر أن لفظه يحتمل هذا المعنى، وهذا المعنى لم يجز الجزم بأحدهما إلا بدليل، فيكون إذا كان الراجح هو أحدهما، فمن جَزَمَ بأن الرسول ﷺ أراد ذلك المعنى الآخر فهو مخطئ.

الوجه الثامن: أن يقال: هذا المطلوب لو كان حقاً لكان أَجَلُّ من أن يحتج عليه بلفظ محتمل فى خبر لم يروه إلا واحداً، ولكان ذكر هذا فى القرآن والسنة من أهم الأمور؛
١٨/٢٢١ لحاجة الناس إلى معرفة/ذلك؛ لما وقع فيه من الاشتباه والنزاع واختلاف الناس. فلما لم يكن في السنة ما يدل على هذا المطلوب، لم يجز إثباته بما يظن أنه معنى الحديث بسياقه، وإنما سمعوا أن النبى ﷺ قال: «كان الله ولا شيء معه» فظنوه لفظاً ثابتاً مع تجرده عن سائر الكلام الصادر عن النبى ﷺ، وظنوا معناه الإخبار بتقدمه تعالى على كل شيء، وبنوا على هذين الظنين نسبة ذلك إلى النبى ﷺ، وليس عندهم بواحدة من المقدمتين علم، بل ولا ظن يستند إلى إمارة.

وهَبْ أنهم لم يجزموا بأن مراده المعنى الآخر، فليس عندهم ما يوجب الجزم بهذا المعنى وجاء بينهم الشك، وهم ينسبون إلى الرسول ما لا علم عندهم بأنه قاله، وقد قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ[1] بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]، وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣]. وهذا كله لا يجوز.

الوجه العاشر: أنه قد زاد فيه بعض الناس: «وهو الآن على ما عليه كان»، وهذه الزيادة إنما زادها بعض الناس من عنده، وليست فى شيء من الروايات. ثم إن منهم من يتأولها

(١) فى المطبوعة: «ماليس به» والصواب ما أثبتناه.

على أنه ليس معه الآن موجود، بل وجوده عين وجود المخلوقات، كما يقوله أهل/وحدة ١٨/٢٢٢ الوجود الذين يقولون: عين وجود الخالق هو عين وجود المخلوق، كما يقوله ابن عربى، وابن سبعين، والقَونَوِى، والتلمسانى، وابن الفارض، ونحوهم. وهذا القول مما يعلم بالاضطرار شرعا وعقلا أنه باطل.

الوجه الحادى عشر: أن كثيراً من الناس يجعلون هذا عمدتهم من جهة السمع، أن الحوادث لها ابتداء، وأن جنس الحوادث مسبوق بالعدم إذ لم يجدوا فى الكتاب والسنة ما ينطق به، مع أنهم يحكون هذا عن المسلمين واليهود والنصارى، كما يوجد مثل هذا في كتب أكثر أهل الكلام المبتدع فى الإسلام الذى ذمه السلف، وخالفوا به الشرع والعقل. وبعضهم يحكيه إجماعًا للمسلمين، وليس معهم بذلك نقل؛ لا عن أحد من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، ولا عن الكتاب والسنة، فضلا عن أن يكون هو قول جميع المسلمين.

وبعضهم يظن أن من خالف ذلك فقد قال بقِدَم العالم، ووافق الفلاسفة الدهرية؛ لأنه نظر فى كثير من كتب الكلام فلم يجد فيها إلا قولين: قول الفلاسفة القائلين بقدم العالم؛ إما صورته وإما مادته، سواء قيل: هو موجود بنفسه، أو معلول لغيره. وقول من رد على هؤلاء من أهل الكلام؛ الجهمية، والمعتزلة، والكرامية، الذين يقولون: إن الرب لم يزل لا يفعل شيئاً ولا يتكلم بشيء، ثم أحدث الكلام والفعل بلا سبب أصلا.

وطائفة أخرى كالكلابية ـ ومن وافقهم ـ يقولون: بل الكلام قديم العين؛ إما معنى واحد، وإما أحرف وأصوات قديمة أزلية قديمة الأعيان، ويقول هؤلاء: إن/الرب لم يزل لا ١٨/٢٢٣ يفعل شيئاً، ولا يتكلم بمشيئته وقدرته، ثم حدث ما يحدث بقدرته ومشيئته؛ إما قائماً بذاته، أو منفصلا عنه عند من يجوز ذلك، وإما منفصلا عنه عند من لم يجوز قيام ذلك بذاته.

ومعلوم أن هذا القول أشبه بما أخبرت به الرسل من أن اللّه خالق كل شيء، وأن الله خلق السموات والأرض فى ستة أيام. فمن ظن أنه ليس للناس إلا هذان القولان ـ وكان مؤمناً بأن الرسل لا يقولون إلا حقاً ـ يظن أن هذا قول الرسل ومن اتبعهم. ثم إذا طولب بنقل هذا القول عن الرسل لم يمكنه ذلك، ولم يمكن لأحد أن يأتى بآية ولا حديث يدل على ذلك، لا نصاً ولا ظاهراً، بل ولا يمكنه أن ينقل ذلك عن أحد من أصحاب النبى ﷺ والتابعين لهم بإحسان.

وقد جعلوا ذلك معنى حدوث العالم الذى هو أول مسائل أصول/الدين عندهم. فيبقى ١٨/٢٢٤ أصل الدين الذى هو دين الرسل عندهم، ليس عندهم ما يعلمون به أن الرسول قاله، ولا

فى العقل ما يدل عليه، بل العقل والسمع يدل على خلافه. ومن كان أصل دينه الذى هو عنده دين اللّه ورسوله لا يعلم أن الرسول جاء به كان من أضل الناس فى دينه.

الوجه الثانى عشر: أنهم لما اعتقدوا أن هذا هو دين الإسلام أخذوا يحتجون عليه بالحجج العقلية المعروفة لهم، وعمدتهم التى هى أعظم الحجج، مبناها على امتناع حوادث لا أول لها، وبها أثبتوا حدوث كل موصوف بصفة، وسموا ذلك إثباتاً لحدوث الأجسام، فلزمهم ـ على ذلك ـ نفى صفات الرب ـ عز وجل ، وأنه ليس له علم ولا قدرة ولا كلام يقوم به، بل كلامه مخلوق منفصل عنه، وكذلك رضاه وغضبه، والتزموا على ذلك أن اللّه لا يُرَى فى الآخرة، وأنه ليس فوق العرش، إلى غير ذلك من اللوازم التى نفوا بها ما أثبته اللّه ورسوله، وكان حقيقة قولهم تكذيباً لما جاء به الرسول ﷺ، وتَسَلّط أهل العقول على تلك الحجج التى لهم، فبينوا فسادها.

وكان ذلك مما سلط الدهرية القائلين بقدم العالم لما علموا حقيقة قولهم وأدلتهم ونسوا فساده. ثم لما ظنوا أن هذا قول الرسول ﷺ واعتقدوا أنه باطل، قالوا: إن الرسول لم يبين
١٨/٢٢٥ الحقائق سواء علمها أو لم يعلمها، وإنما خاطب الجمهور بما يخيل لهم ما ينتفعون به. فصار أولئك المتكلمون النفاة مخطئين فى السمعيات والعقليات، وصار خطؤهم من أكبر أسباب تسلط الفلاسفة، لما ظن أولئك الفلاسفة الدهرية أنه ليس فى هذا المطلوب إلا قولان: قول أولئك المتكلمين وقولهم. وقد رأوا أن قول أولئك باطل، فجعلوا ذلك حجة فى تصحيح قولهم، مع أنه ليس للفلاسفة الدهرية على قولهم بقدم الأفلاك حجة عقلية أصلا، وكان من أعظم أسباب هذا أنهم لم يحققوا معرفة ما بعث اللّه به رسوله ﷺ.

الوجه الثالث عشر: أن الغلط فى معنى هذا الحديث هو من عدم المعرفة بنصوص الكتاب والسنة، بل والمعقول الصريح؛ فإنه أوقع كثيراً من النظار وأتباعهم فى الحيرة والضلال، فإنهم لم يعرفوا إلا قولين: قول الدهرية القائلين بالقدم، وقول الجهمية القائلين بأنه لم يزل معطلا عن أن يفعل أو يتكلم بقدرته ومشيئته، ورأوا لوازم كل قول تقتضى فساده وتناقضه، فبقوا حائرين مرتابين جاهلين، وهذه حال من لا يحصى منهم، ومنهم من صرح بذلك عن نفسه كما صرح به الرازى وغيره.

ومن أعظم أسباب ذلك أنهم نظروا فى حقيقة قول الفلاسفة فوجدوا أنه لم يزل المفعول
١٨/٢٢٦ المعين مقارناً للفاعل أزلا وأبداً، وصريح العقل يقتضى بأنه لابد أن يتقدم الفاعل على فعله، وأن تقدير مفعول الفاعل مع تقدير أنه لم يزل مقارناً له لم يتقدم الفاعل عليه، بل هو معه أزلا وأبداً ـ أمر يناقض صريح العقل. وقد استقر فى الفطر أن كون الشىء المفعول مخلوقا يقتضى أنه كان بعد أن لم يكن. ولهذا كان ما أخبر اللّه به فى كتابه من أنه خلق

السموات والأرض مما يفهم جميع الخلائق أنهما حدثتا بعد أن لم تكونا، وأما تقدير كونهما لم يزالا معه مع كونهما مخلوقين له فهذا تنكره الفطر، ولم يقله إلا شرذمة قليلة من الدهرية كابن سينا وأمثاله.

وأما جمهور الفلاسفة الدهرية ـ كأرسطو وأتباعه ـ فلا يقولون: إن الأفلاك معلولة لعلة فاعلة كما يقوله هؤلاء، بل قولهم، وإن كان أشد فساداً من قول متأخريهم، فلم يخالفوا صريح المعقول في هذا المقام الذى خالفه هؤلاء، وإن كانوا خالفوه من جهات أخرى، ونظروا في حقيقة قول أهل الكلام الجهمية والقدرية ومن اتبعهم، فوجدوا أن الفاعل صار فاعلا بعد أن لم يكن فاعلا من غير حدوث شيء أوجب كونه فاعلا، ورأوا صريح العقل يقتضى بأنه إذا صار فاعلا بعد أن لم يكن فاعلا، فلابد من حدوث شيء، وأنه يمتنع فى العقل أن يصير ممكنا بعد أن كان ممتنعاً بلا حدوث، وأنه لا سبب يوجب حصول وقت حدث وقت الحدوث، وأن حدوث جنس الوقت ممتنع، فصاروا/يظنون إذا جمعوا بين هؤلاء ١٨/٢٢٧ أنه يلزم الجمع بين النقيضين، وهو أن يكون الفاعل قبل الفعل، وأنه يمتنع أن يصير فاعلا بعد أن لم يكن فيكون الفعل معه، فيكون الفعل مقارناً غير مقارن بأن كان بعد أن لم يكن حادثاً مسبوقاً بالعدم، فامتنع على هذا التقدير أن يكون فعل الفاعل مسبوقا بالعدم، ووجب على التقدير الأول أن يكون فعل الفاعل مسبوقا بالعدم، ووجدوا عقولهم تقصر عما يوجب هذا الإثبات وما يوجب هذا النفى، والجمع بين النقيضين ممتنع، فأوقعهم ذلك فى الحيرة والشك.

ومن أسباب ذلك أنهم لم يعرفوا حقيقة السمع والعقل، فلم يعرفوا ما دل عليه الكتاب والسنة، ولم يميزوا فى المعقولات بين المشتبهات؛ وذلك أن العقل يفرق بين كون المتكلم متكلما بشيء بعد شيء دائماً، وكون الفاعل يفعل شيئاً بعد شيء دائماً، وبين آحاد الفعل والكلام، فيقول: كل واحد من أفعاله لابد أن يكون مسبوقا بالفاعل وأن يكون مسبوقا بالعدم، ويمتنع كون الفعل المعين مع الفاعل أزلا وأبداً وأما كون الفاعل لم يزل يفعل فعلا بعد فعل فهذا من كمال الفاعل، فإذا كان الفاعل حياً، وقيل: إن الحياة مستلزمة الفعل والحركة كما قال ذلك أئمة أهل الحديث، كالبخارى والدارمى، وغيرهما،/وأنه لم يزل ١٨/٢٢٨ متكلمًا إذا شاء وبما شاء، ونحو ذلك، كما قاله ابن المبارك وأحمد، وغيرهما من أئمة أهل الحديث والسنة ـ كان كونه متكلما أو فاعلا من لوازم حياته، وحياته لازمة له، فلم يزل متكلما فعالا، مع العلم بأن الحى يتكلم ويفعل بمشيئته وقدرته، وأن ذلك يوجب وجود كلام بعد كلام وفعل بعد فعل، فالفاعل يتقدم على كل فعل من أفعاله، وذلك يوجب أن كل ما سواه محدث مخلوق، ولا نقول: إنه كان فى وقت من الأوقات ولا قدرة حتى خلق له قدرة والذى ليس له قدرة هو عاجز، ولكن نقول: لم يزل اللّه عالماً قادراً مالكا،

لا شبه له ولا كيف.

فليس مع الله شيء من مفعولاته قديم معه، لا بل هو خالق كل شيء، وكل ما سواه مخلوق له، وكل مخلوق محدث كائن بعد أن لم يكن، وإن قدر أنه لم يزل خالقاً فعالا.

وإذا قيل: إن الخلق صفة كمال؛ لقوله تعالى: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ﴾ [النحل: ١٧]، أمكن أن تكون خالقيته دائمة وكل مخلوق له محدث مسبوق بالعدم، وليس مع الله شيء قديم. وهذا أبلغ في الكمال من أن يكون معطلا غير قادر على الفعل ثم يصير قادراً، والفعل ممكناً له بلا سبب. وأما جعل المفعول المعين مقارناً له أزلاً وأبداً فهذا في الحقيقة تعطيل لخلقه وفعله، فإن كون الفاعل مقارناً لمفعوله أزلا وأبداً مخالف لصريح المعقول.

٢٢٩/١٨ /فهؤلاء الفلاسفة الدهرية، وإن ادعوا أنهم يثبتون دوام الفاعلية، فهم في الحقيقة معطلون للفاعلية، وهي الصفة التي هي أظهر صفات الرب تعالى، ولهذا وقع الإخبار بها في أول ما أنزل على الرسول ﷺ فإن أوله: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ . خَلَقَ الْإِنسَانَ مِنْ عَلَقٍ . اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ . الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ . عَلَّمَ الْإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ [العلق: ١ - ٥] فأطلق الخلق، ثم خص الإنسان، وأطلق التعليم ثم خص التعليم بالقلم، والخلق يتضمن فعله، والتعليم يتضمن قوله، فإنه يعلم بتكليمه وتكليمه بالإيحاء، وبالتكلم من وراء حجاب، وبإرسال رسول يوحي بإذنه ما يشاء، قال تعالى: ﴿وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ﴾ [النساء: ١١٣]، وقال تعالى ﴿فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِن بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٦١]، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِن قَبْلِ أَن يُقْضَىٰ إِلَيْكَ وَحْيُهُ وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ [طه: ١١٤]، وقال تعالى: ﴿الرَّحْمَٰنُ . عَلَّمَ الْقُرْآنَ . خَلَقَ الْإِنسَانَ . عَلَّمَهُ الْبَيَانَ . الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ﴾ [الرحمن: ١ - ٥].

وهؤلاء الفلاسفة يتضمن قولهم في الحقيقة أنه لم يخلق ولم يعلم، فإن ما يثبتونه من الخلق والتعليم إنما يتضمن التعطيل، فإنه على قولهم لم يزل الفلك مقارناً له أزلاً وأبداً، فامتنع حينئذ أن يكون مفعولا له، فإن الفاعل لابد أن يتقدم على فعله، وعندهم أنه لا ٢٣٠/١٨ يعلم شيئاً من جزئيات العلم، والتعليم فرع العلم، فمن لم يعلم الجزئيات يمتنع /أن يعلمها غيره، وكل موجود فهو جزئي لا كلي، كذا الكليات إنما وجودها في الأذهان لا في الأعيان، فإذا لم يعلم شيئاً من الجزئيات لم يعلم شيئاً من الموجودات، فامتنع أن يعلم غيره شيئاً، من العلم بالموجودات المعينة.

ومن قال منهم: لا يعلم لا كلياً ولا جزئياً فقوله أقبح. ومن قال: يعلم الكليات الثابتة دون المتغيرة فهو عندهم لا يعلم شيئاً من الحوادث، ولا يعلمها لأحد من خلقه، كما

يقتضى قولهم أنه لم يخلقها، فعلى قولهم لا خلق ولا علم ـ وهذا حقيقة قول مقدمهم أرسطو، فإنه لم يثبت أن الرب مبدع للعالم، ولا جعله علة فاعلة، بل الذى أثبته أنه علة غائية يتحرك الفلك لتشبهه به كتحريك المعشوق للعاشق، وصرح بأنه لا يعلم الأشياء، فعنده لا خلق ولا علم. وأول ما أنزل الله على نبيّه محمد ﷺ: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ . خَلَقَ ٱلْإِنسَـٰنَ مِنْ عَلَقٍ . ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ . ٱلَّذِى عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ . عَلَّمَ ٱلْإِنسَـٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ [العلق: ١ - ٥].

الوجه الرابع عشر: أن اللّه تعالى أرسل الرسل، وأنزل الكتب لدعوة الخلق إلى عبادته وحده لا شريك له، وذلك يتضمن معرفته لما أبدعه من مخلوقاته، وهى المخلوقات المشهودة الموجودة؛ من السموات والأرض وما بينهما، فأخبر فى الكتاب الذى لم يأت من عنده كتاب/أهدى منه بأنه خلق أصول هذه المخلوقات الموجودة المشهودة فى ستة أيام ثم استوى ٢٣١/١٨ على العرش.

وشرع لأهل الإيمان أن يجتمعوا كل أسبوع يوماً يعبدون اللّه فيه ويحتفلون بذلك، ويكون ذلك آية على الأسبوع الأول الذى خلق اللّه فيه السموات والأرض. ولما لم يعرف الأسبوع إلا بخبر الأنبياء فقد جاء فى لغتهم عليهم السلام أسماء أيام الأسبوع، فإن التسمية تتبع النصوص، فالاسم يعبر عما تصوره، فلما كان تصور اليوم والشهر والحول معروفاً بالعقل تصورت ذلك الاسم وعبرت عن ذلك، وأما الأسبوع، فلما لم يكن فى مجرد العقل ما يوجب معرفته، فإنما عرف بالسمع صارت معرفته عند أهل السمع المتلقين عن الأنبياء دون غيرهم، وحينئذ فأخبروا الناس بخلق هذا العالم الموجود المشهود وابتداء خلقه، وأنه خلقه فى ستة أيام، وأما ما خلقه قبل ذلك شيئاً بعد شىء فهذا بمنزلة ما سيخلقه بعد قيام القيامة ودخول أهل الجنة وأهل النار منازلهما. وهذا مما لا سبيل للعباد إلى معرفته تفصيلا.

ولهذا قال عمر بن الخطاب ـ رضى اللّه عنه ـ: قام فينا رسول اللّه ﷺ مقاماً، فأخبرنا عن بدء الخلق حتى دخل أهل الجنة منازلهم وأهل النار منازلهم. رواه البخارى[1]. فالنبى ﷺ أخبرهم ببدء الخلق إلى دخول أهل الجنة والنار منازلهما.

/وقوله: «بدأ الخلق» مثل قوله فى الحديث الآخر: «قدر اللّه مقادير الخلائق قبل أن ٢٣٢/١٨ يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة»[2] فإن الخلائق ـ هنا ـ المراد بها الخلائق المعروفة المخلوقة بعد خلق العرش وكونه على الماء؛ ولهذا كان التقدير للمخلوقات هو

(١) البخارى فى بدء الخلق (٣١٩٢).
(٢) مسلم فى القدر (١٦/٢٦٥٣) والترمذى فى القدر (٢١٥٦) وقال: «هذا حديث حسن صحيح غريب».

التقدير لخلق هذا العالم، كما فى حديث القلم: إن الله لما خلقه قال: اكتب قال: وماذا أكتب؟ قال: اكتب ماهو كائن إلى يوم القيامة[1].

وكذلك فى الحديث الصحيح: «إن الله قدر مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة وكان عرشه على الماء» وقوله فى الحديث الآخر الصحيح: «كان الله ولا شيء قبله، وكان عرشه على الماء، وكتب فى الذكر كل شيء، ثم خلق السموات والأرض»[2]، يراد به أنه كتب كل ما أراد خلقه من ذلك؛ فإن لفظ كل شيء يعم فى كل موضع بحسب ما سِيقَت له، كما في قوله: ﴿بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٩]، و﴿عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ١٠٦]، وقوله: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢] و﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأحقاف: ٢٥]، ﴿وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ﴾ [النمل: ٢٣]، و﴿فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٤٤]، ﴿وَمِن كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ﴾ [الذاريات: ٤٩] وأخبرت الرسل بتقديم أسمائه وصفاته كما في قوله: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١٥٨]، ﴿سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [النساء: ٥٨]، ﴿غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [النساء: ٢٣]، وأمثال ذلك.

٢٣٣/١٨ قال ابن عباس: «كان ولا يزال». ولم يقيد كونه بوقت دون وقت/ويمتنع أن يحدث له غيره صفة، بل يمتنع توقف شيء من لوازمه على غيره سبحانه، فهو المستحق لغاية الكمال، وذاته هى المستوجبة لذلك. فلا يتوقف شيء من كماله ولوازم كماله على غيره، بل نفسه المقدسة، وهو المحمود على ذلك أزلا وأبداً، وهو الذى يحمد نفسه ويثنى عليها بما يستحقه. وأما غيره فلا يحصى ثناء عليه، بل هو نفسه كما أثنى على نفسه، كما قال سيد ولد آدم فى الحديث الصحيح: «اللهم إنى أعوذ برضاك من سخطك، وبمعافاتك من عقوبتك، وأعوذ بك منك، لا أحصى ثناء عليك، أنت كما أثنيت على نفسك»[3].

وإذا قيل: لم يكن متكلما ثم تكلم، أو قيل: كان الكلام ممتنعاً ثم صار ممكناً له، كان هذا ـ مع وصفه له بالنقص فى الأزل وأنه تجدد له الكمال، ومع تشبيهه له بالمخلوق الذى ينتقل من النقص إلى الكمال ـ ممتنعاً من جهة أن الممتنع لا يصير ممكناً بلا سبب، والعدم المحض لا شيء فيه. فامتنع أن يكون الممتنع فيه يصير ممكناً بلا سبب حادث.

وكذلك إذا قيل: كلامه كله معنى واحد لازم لذاته ليس له فيه قدرة ولا مشيئة، كان هذا فى الحقيقة تعطيلا للكلام، وجمعاً بين المتناقضين؛ إذ هو إثبات لموجود لا حقيقة له، بل يمتنع أن يكون موجوداً مع أنه لا مدح فيه ولا كمال.

(١ ، ٢) سبق تخريجهما ص ٤١٠.

(٣) مسلم فى الصلاة (٤٨٦/ ٢٢٢) عن عائشة.

/ وكذلك إذا قيل: كلامه كله قديم العين، وهو حروف وأصوات قديمة لازمة لذاته ليس ١٨/٢٣٤
له فيه قدرة ولا مشيئة، كان هذا مع ما يظهر من تناقضه وفساده فى المعقول لا كمال فيه؛ إذ لا يتكلم بمشيئته ولا قدرته ولا إذا شاءه.

أما قول من يقول: ليس كلامه إلا ما يخلقه فى غيره، فهذا تعطيل للكلام من كل وجه، وحقيقته أنه لا يتكلم كما قال ذلك قدماء الجهمية، وهو سَلْب للصفات؛ إذ فيه من التناقض والفساد ـ حيث أثبتوا الكلام المعروف ونفوا لوازمه ـ ما يظهر به أنه من أفسد أقوال العالمين بأنهم أثبتوا أنه يأمر وينهى، ويخبر ويبشر، وينذر وينادى، من غير أن يقوم به شىء من ذلك، كما قالوا: إنه يريد ويحب ويبغض ويغضب، من غير أن يقوم به شىء من ذلك، وفى هذا من مخالفة صريح المعقول وصحيح المنقول ماهو مذكور فى غير هذا الموضع.

وأما القائلون بقدم هذا العالم فهم أبعد عن المعقول والمنقول من جميع الطوائف؛ ولهذا أنكروا الكلام القائم بذاته والذى يخلقه فى غيره، ولم يكن كلامه عندهم إلا ما يحدث فى النفوس. من المعقولات والمتخيلات، وهذا معنى تكليمه لموسى ـ عليه السلام ـ عندهم، فعاد التكليم إلى مجرد علم المكلم. ثم إذا قالوا مع ذلك: إنه لا يعلم الجزئيات، فلا علم ولا إعلام، وهذا غاية التعطيل والنقص، وهم ليس لهم دليل قط/على قدم شىء من ١٨/٢٣٥
العالم، بل حججهم إنما تدل على قدم نوع الفعل، وأنه لم يزل الفاعل فاعلا أو لم يزل لفعله مدة، أو أنه لم يزل للمادة مادة. وليس فى شىء من أدلتهم ما يدل على قدم الفلك، ولا قدم شىء من حركاته، ولا قدم الزمان الذى هو مقدار حركة الفلك. والرسل أخبرت بخلق الأفلاك، وخلق الزمان الذى هو مقدار حركتها، مع إخبارها بأنها خلقت من مادة قبل ذلك، وفى زمان قبل هذا الزمان، فإنه ـ سبحانه ـ أخبر أنه خلق السموات والأرض فى ستة أيام، وسواء قيل: إن تلك الأيام بمقدار هذه الأيام المقدرة بطلوع الشمس وغروبها، أو قيل: إنها أكبر منها، كما قال بعضهم: إن كل يوم قدره ألف سنة، فلا ريب أن تلك الأيام التى خلقت فيها السموات والأرض غير هذه الأيام، وغير الزمان الذى هو مقدار حركة هذه الأفلاك. وتلك الأيام مقدرة بحركة أجسام موجودة قبل خلق السموات والأرض.

وقد أخبر - سبحانه - أنه ﴿ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾ [فصلت: ١١]، فخلقت من الدخان، وقد جاءت الآثار عن السلف أنها خُلقت من بخار الماء، وهو الماء الذي كان العرش عليه، المذكور في قوله: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾ [هود: ٧]، فقد أخبر نه خلق

٢٣٦/١٨ السموات والأرض فى مدة ومن مادة، ولم يذكر القرآن خلق شىء/من لا شىء، بل ذكر أنه خلق المخلوق بعد أن لم يكن شيئاً، كما قال: ﴿وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِن قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْـًٔا﴾ [مريم: ٩]، مع إخباره أنه خلقه من نطفة.

وقوله: ﴿أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ﴾ [الطور: ٣٥] فيها قولان.

فالأكثرون على أن المراد أم خلقوا من غير خالق بل من العدم المحض؟ كما قال تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ﴾ [الجاثية: ١٣]، وكما قال تعالى: ﴿وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلْقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾ [النساء: ١٧١]، وقال تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣].

وقيل: أم خلقوا من غير مادة؟ وهذا ضعيف؛ لقوله بعد ذلك: ﴿أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ﴾ [الطور: ٣٥]، فدل ذلك على أن التقسيم أم خلقوا من غير خالق، أم هم الخالقون؟ ولو كان المراد من غير مادة لقال: أم خلقوا من غير شىء، أم من ماء مهين؟ فدل على أن المراد أنا خالقهم لا مادتهم.

ولأن كونهم خلقوا من غير مادة ليس فيه تعطيل وجود الخالق، فلو ظنوا ذلك لم يقدح فى إيمانهم بالخالق بل دل على جهلهم، ولأنهم لم يظنوا ذلك ولا يوسوس الشيطان لابن ٢٣٧/١٨ آدم بذلك، بل كلهم يعرفون/أنهم خلقوا من آبائهم وأمهاتهم، ولأن اعترافهم بذلك لا يوجب إيمانهم، ولا يمنع كفرهم. والاستفهام استفهام إنكار، مقصوده تقريرهم أنهم لم يخلقوا من غير شىء، فإذا أقروا بأن خالقاً خلقهم نفعهم ذلك، وأما إذا أقروا بأنهم خلقوا من مادة لم يغن ذلك عنهم من الله شيئاً.

الوجه الخامس عشر: أن الإقرار بأن الله لم يزل يفعل ما يشاء، ويتكلم بما يشاء هو وصف الكمال الذى يليق به، وما سوى ذلك نقص يجب نفيه عنه، فإن كونه لم يكن قادراً ثم صار قادراً على الكلام أو الفعل مع أنه وصف له، فإنه يقتضى أنه كان ناقصاً عن صفة القدرة التى هى من لوازم ذاته، والتى هى من أظهر صفات الكمال، فهو ممتنع فى العقل بالبرهان اليقينى، فإنه إذا لم يكن قادراً ثم صار قادراً فلابد من أمر جعله قادراً بعد أن لم يكن، فإذا لم يكن هناك إلا العدم المحض امتنع أن يصير قادراً بعد أن لم يكن، وكذلك يمتنع أن يصير عالما بعد أن لم يكن قبل هذا، بخلاف الإنسان فإنه كان غير عالم ولا قادر، ثم جعله غيره عالماً قادراً، وكذلك إذا قالوا: كان غير متكلم ثم صار متكلما.

وهذا مما أورده الإمام أحمد على الجهمية؛ إذ جعلوه كان غير متكلم ثم صار متكلما. قالوا: كالإنسان، قال: فقد جمعتم بين تشبيه وكفر. وقد حكيت ألفاظه فى غير هذا

الموضع.

/وإذا قال القائل: كان فى الأزل قادراً على أن يخلق فيما لا يزال، كان هذا كلاما ١٨/٢٣٨
متناقضاً؛ لأنه فى الأزل عندهم لم يكن يمكنه أن يفعل، ومن لم يمكنه الفعل فى الأزل امتنع أن يكون قادراً فى الأزل؛ فإن الجمع بين كونه قادراً وبين كون المقدور ممتنعاً جمع بين الضدين، فإنه فى حال امتناع الفعل لم يكن قادراً.

وأيضاً، يكون الفعل ينتقل من كونه ممتنعاً إلى كونه ممكناً بغير سبب موجب يحدد ذلك وعدم ممتنع.

وأيضاً، فما من حال يقدرها العقل إلا والفعل فيها ممكن وهو قادر، وإذا قدر قبل ذلك شيئاً شاءه الله فالأمر كذلك، فلم يزل قادراً والفعل ممكن، وليس لقدرته وتمكنه من الفعل أول، فلم يزل قادراً يمكنه أن يفعل، فلم يكن الفعل ممتنعاً عليه قط.

وأيضاً، فإنهم يزعمون أنه يمتنع فى الأزل، والأزل ليس شيئاً محدوداً يقف عنده العقل، بل ما من غاية ينتهى إليها تقدير الفعل إلا والأزل قبل ذلك بلا غاية محدودة، حتى لو فرض وجود مدائن أضعاف مدائن الأرض فى كل مدينة من الخردل ما يملؤها، وقدر أنه كلما مضت ألف ألف سنة فنيت خردلة فنى الخردل كله والأزل لم ينته، ولو قدر أضعاف ذلك أضعافا لا ينتهى. فما من وقت يقدر إلا والأزل قبل/ذلك. وما من وقت صدر فيه ١٨/٢٣٩
الفعل إلا وقد كان قبل ذلك ممكناً. وإذا كان ممكناً، فما الموجب لتخصيص حال الفعل بالخلق دون ما قبل ذلك فيما لا يتناهى؟

وأيضاً، فالأزل معناه: عدم الأولية، ليس الأزل شيئاً محدوداً، فقولنا: لم يزل قادراً بمنزلة قولنا: هو قادر دائماً، وكونه قادراً وصف دائم لا ابتداء له، فكذلك إذا قيل: لم يزل متكلما إذا شاء، ولم يزل يفعل ماشاء، يقتضى دوام كونه متكلما وفاعلا بمشيئته وقدرته، وإذا ظن الظَّانُّ أن هذا يقتضى قدم شىء معه كان من فساد تصوره، فإنه إذا كان خالق كل شىء فكل ما سواه مخلوق مسبوق بالعدم، فليس معه شىء قديم بقدمه. وإذا قيل: لم يزل يخلق، كان معناه لم يزل يخلق مخلوقا بعد مخلوق، كما لا يزال فى الأبد يخلق مخلوقا بعد مخلوق، تنفى ما تنفيه من الحوادث والحركات شيئاً بعد شىء وليس فى ذلك إلا وصفه بدوام الفعل، لا بأن معه مفعولا من المفعولات بعينه.

وإن قدر أن نوعها لم يزل معه، فهذه المعية لم ينفها شرع ولا عقل، بل هى من كماله، قال تعالى: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [النحل: ١٧]، والخلق لا يزالون معه، وليس فى كونهم لا يزالون معه فى المستقبل ما ينافى كماله، وبين الأزل فى المستقبل

مع أنه فى الماضى حدث بعد أن لم يكن؛ إذ كان كل مخلوق فله ابتداء، ولا نجزم أن يكون له انتهاء.

٢٤٠/١٨ /وهذا فرق فى أعيان المخلوقات، وهو فرق صحيح، لكن يشتبه على كثير من الناس النوع بالعين، كما اشتبه ذلك على كثير من الناس فى الكلام، فلم يفرقوا بين كون كلامه قديماً بمعنى أنه لم يزل متكلما إذا شاء، وبين كون الكلام المعين قديماً.

وكذلك لم يفرقوا بين كون الفعل المعين قديماً، وبين كون نوع الفعل المعين قديماً، كالفلك محدث مخلوق مسبوق بالعدم، وكذلك كل ما سواه، وهذا الذى دل عليه الكتاب والسنة والآثار، وهو الذى تدل عليه المعقولات الصريحة الخالصة من الشبه، كما قد بسطنا الكلام عليها فى غير هذا الموضع، وبينا مطابقة العقل الصريح للنقل الصحيح.

وإن غلط أهل الفسلفة والكلام، أو غيرهم فيهما، أو فى أحدهما، وإلا فالقول الصدق المعلوم بعقل أو سمع يصدق بعضه بعضاً، لا يكذب بعضه بعضاً، قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ﴾ [الزمر: ٣٣]، بعد قوله: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِٱلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُۥٓ﴾ [العنكبوت: ٦٨]، وإنما مدح من جاء بالصدق وصدق بالحق الذى جاءه. وهذه حال من لم يقبل إلا الصدق، ولم يرد ما يجيئه به غيره
٢٤١/١٨ من الصدق، بل قبله ولم يعارض بينهما ولم يدفع أحدهما بالآخر،/وحال من كذب على الله ونسب إليه بالسمع أو العقل ما لا يصح نسبته إليه، أو كذب بالحق لما جاءه، فكذب من جاء بحق معلوم من سمع أو عقل، وقال تعالى: عن أهل النار: ﴿لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِىٓ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ﴾ [الملك: ١٠]، فأخبر أنه لو حصل لهم سمع أو عقل ما دخلوا النار، وقال تعالى: ﴿أَفَلَمْ[1] يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَآ أَوْ ءَاذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا ۖ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ﴾ [الحج: ٤٦]، وقال تعالى: ﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ﴾ [فصلت: ٥٣]، أي: أن القرآن حق، فأخبر أنه سيُرِى عباده الآيات المشهودة المخلوقة، حتى يَتَبَيَّن أن الآيات المتْلُوَّة المسموعة حق.

ومما يعرف به منشأ غلط هاتين الطائفتين غلطهم فى الحركة والحدوث ومسمى ذلك.

فطائفة ـ كأرسطو وأتباعه ـ قالت: لا يعقل أن يكون جنس الحركة والزمان والحوادث حادثا، وأن يكون مبدأ كل حركة وحادث صار فاعلا لذلك بعد أن لم يكن، وأن يكون الزمان حادثا بعد أن لم يكن حادثا، مع أن قبل وبعد لا يكون إلا فى زمان، وهذه القضايا

(١) فى المطبوعة: «أولم»، والصواب ما أثبتناه.

كلها إنما تصدق كلية لا تصدق معينة، ثم ظنوا أن الحركة المعينة ـ وهى حركة الفلك ـ هى
/القديمة الأزلية وزمانها قديم، فضلوا ضلالا مبيناً مخالفاً لصحيح المنقول المتواتر عن الأنبياء ١٨/٢٤٢
صلى الله عليهم وسلم ، مع مخالفته لصريح المعقول الذى عليه جمهور العقلاء من الأولين والآخرين.

وطائفة طنوا أنه لا يمكن أن يكون جنس الحركة والحوادث والفعل إلا بعد أن لم يكن شىء من ذلك، أو أنه يجب أن يكون فاعل الجميع لم يزل معطلا، ثم حدثت الحوادث بلا سبب أصلا، وانتقل الفعل من الامتناع إلى الإمكان بلا سبب، وصار قادراً بعد أن لم يكن بلا سبب، وكان الشىء بعد مالم يكن فى غير زمان، وأمثال ذلك مما يخالف صريح العقل.

وهم يظنون ـ مع ذلك ـ أن هذا قول أهل الملل من المسلمين واليهود والنصارى، وليس هذا القول منقولا عن موسى، ولا عيسى، ولا محمد صلوات اللّه عليهم وسلامه، ولا عن أحد من أصحابهم، إنما هو مما أحدثه بعض أهل البدع، وانتشر عند الجهال بحقيقة أقوال الرسل وأصحابهم، فظنوا أن هذا قول الرسل صلى الله عليهم وسلم ، وصار نسبة هذا القول إلى الرسل وأتباعهم يوجب القدح فيهم؛ إما بعدم المعرفة بالحق فى هذه المطالب العالية، وإما بعدم بيان الحق. وكل منهما يوجب عند هؤلاء أن يعزلوا الكتاب والسنة وآثار السلف عن الاهتداء.

/وإنما ضلوا لعدم علمهم بما كان عليه الرسول ﷺ وأصحابه ـ رضى اللّه عنهم ـ ١٨/٢٤٣
والتابعون لهم بإحسان. فإن اللّه ـ تعالى ـ أرسل رسوله ﷺ بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله، وكفى باللّه شهيداً.